Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

العراق: الإتفاق الأمني .. استعصاء الموافقة والتمرد

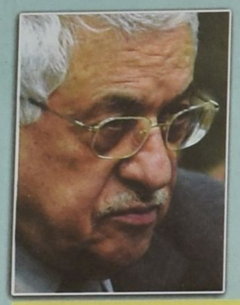

رأي قانوني في ولاية عباس

أسبوعية عربية سياسية ثقافية
الحرية
ALHOURRIAH
WWW.ALHOURRIAH.ORG
October 26. 2008 NO. 1209 (2283) ٢٠٠٨/١١/١ ـ ١٠/٢٦ العدد ١٢٠٩ (٢٢٨٣)

الورقة المصرية.. مالها .. وما عليها

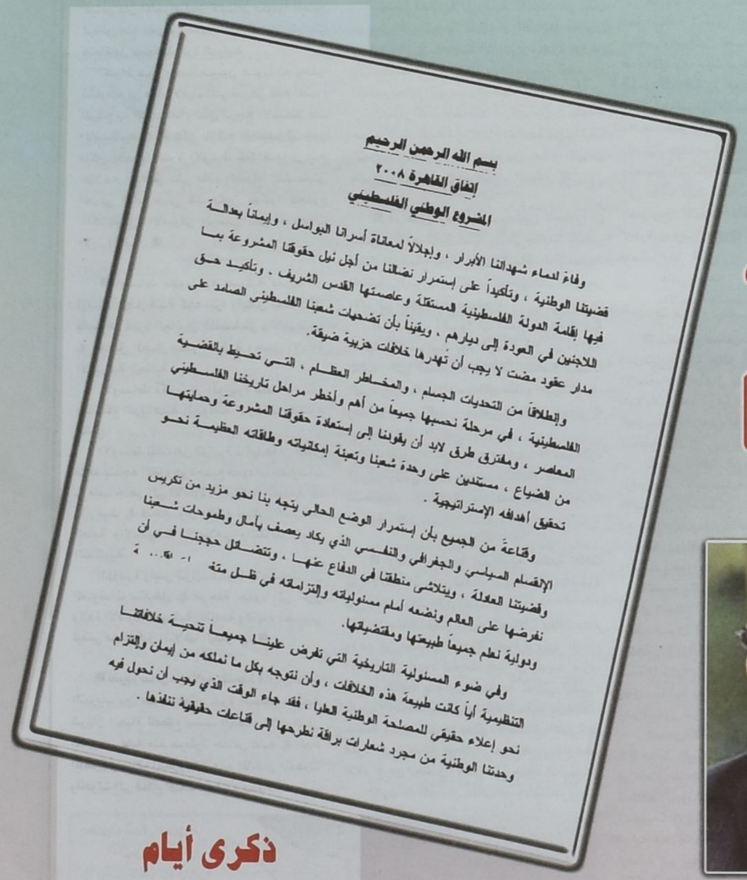

بسم الله الرحمن الرحيم
إتفاق القاهرة ٢٠٠٨
المشروع الوطني الفلسطيني

وفاءً لدماء شهدائنا الأبرار ، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل ، وإيمانًا بعدالة قضيتنا الوطنية ، وتأكيداً على إستمرار نضالنا من أجل نيل حقوقنا المشروعة بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . وتأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، ويقيناً بأن تضحيات شعبنا الفلسطيني الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها خلافات حزبية ضيقة.

وإنطلاقاً من التحديات الجسام ، والمخاطر العظام ، التي تحيط بالقضية الفلسطينية ، في مرحلة نحسبها جميعاً من أهم وأخطر مراحل تاريخنا الفلسطيني المعاصر ، ومفترق طرق لابد أن يقودنا إلى إستعادة حقوقنا المشروعة وحمايتها من الضياع ، مستندين على وحدة شعبنا وتعبئة إمكانياته وطاقاته العظيمة نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية .

وقناعةً من الجميع بأن إستمرار الوضع الحالي يتجه بنا نحو مزيد من تكريس الإنقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي يكاد يعصف بآمال وطموحات شعبنا وقضيتنا العادلة ، ويتلاشى منطقنا في الدفاع عنها ، وتتضاءل حجتنا في أن نفرضها على العالم ونضعه أمام مسئولياته وإلتزاماته في ظل متة ... ة

ودولية تعلم جميعاً طبيعتها ومقتضياتها.

وفي ضوء المسئولية التاريخية التي تفرض علينا جميعاً تنحية خلافاتنا التنظيمية أياً كانت طبيعة هذه الخلافات ، وأن نتوجه بكل ما نملكه من إيمان وإلتزام نحو إعلاء حقيقي للمصلحة الوطنية العليا ، فقد جاء الوقت الذي يجب أن نحول فيه وحدتنا الوطنية من مجرد شعارات برّاقة نطرحها إلى قناعات حقيقية نتلذها .

ليفني: شراكة مع باراك.. عقبات مع شاس

أبناء «البارد» وملف الاستشفاء

ما هي ملامح النظام المالي العالمي الجديد؟

ذكرى أيام سبقت الاجتياح..

Digitized by Birzeit University Library

عيون وآذان

■ مصادر صحفية أميركية وبريطانية متطابقة كشفت عما دار خلال اللقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والمرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية السيناتور باراك أوباما.

المصادر أوضحت أن أوباما أبدى دهشته لدى سماعه ببنود المبادرة العربية للسلام والتي تعرض التطبيع بين إسرائيل و ٢٢ دولة عربية مقابل السلام الشامل وإقامة دولة فلسطينية على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

المصادر أكدت أن أوباما رد على كلام الرئيس عباس بأن الإسرائيليين لابد أن يكونوا مجانين لرفض هذا العرض، مشيرة إلى أنه لم يكن على علم كامل ببنود المبادرة العربية.

مراقبون وإعلاميون عرب لم يخفوا تشاؤمهم من هذه الأنباء التي تبرهن عدم اهتمام المرشح باراك أوباما والذي ترجح الاستطلاعات الأميركية كفته على المرشح الجمهوري جون ماكين، بقضايا الشرق الأوسط. كما أكدوا أن عدم اطلاعه الدقيق على ملف الصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي قد يكون مؤشرا للجنوح «الكلاسيكي» الأميركي الرسمي نحو السياسات الإسرائيلية ■

■ أوساط دبلوماسية أميركية مقربة من وزيرة الخارجية كوندليزا رايس نقلت عنها يأسها من قدرة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في تحقيق أنجاز يطرح عشية رحيل الإدارة الأميركية الحالية.

الأوساط ذكرت أن الوزيرة قللت من شأن اجتماع الرباعية الدولية المرتقب في شرم الشيخ.

الأوساط نقلت عن الوزيرة تأكيدها أن أفضل ما قد ينتجه اللقاء هو تجميع مسودات المفاوضات في ملف جاهز إلى الإدارة الأميركية القادمة إذا ما رغبت في فتحه، وأن اللقاء سيكون للعلاقات العامة والاستهلاك الاعلامي والتقاط الصور التذكارية.

الوزيرة رايس ترى - ذكرت الأوساط - أن المفاوضات ستدخل في مرحلة جمود إلى حين ولادة الإدارة الأميركية القادمة وانتهاء تسيبي ليفني من تشكيل ائتلافها الحكومي ■

■ تقرير صادر عن الأمم المتحدة قال إن أنفاق التهريب بين مصر وقطاع غزة أصبحت بمثابة شريان الحياة للقطاع بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ سيطرة حماس عليه في العام الماضين وأضاف التقرير أن هذه الأنفاق ازدهرت وتحولت إلى قطاع اقتصادي قائم بحد ذاته.

التقرير أكد أن عشرات المهربين الفلسطينيين والمصريين لقوا حتفهم بسبب انهيار هذه الأنفاق عليهم خلال وجودهم داخلها.

وسائل الإعلام المصرية أكدت أن قوات الأمن المصرية دمرت مؤخرا عشرة من هذه الأنفاق، في حين أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن قوات الأمن المصرية تعلم بوجود ٤٢ نفقا بعد استعانتها بخبراء وأجهزة أميركية، وأكدت على لسان مسؤولين إسرائيليين الطلب الإسرائيلي بضرورة تدمير هذه الأنفاق بدعوى استخدامها في تهريب السلاح.

مصادر إعلامية أوروبية أكدت على لسان مهربين و مواطنين في القطاع أن آلاف الفلسطينيين يعملون الآن في بناء هذه الأنفاق والتجارة عبرها، وأن حكومة حماس المقالة بدأت بإصدار تعليماتها لتنظيم تجارة التهريب وضبطها.

المصادر أكدت أيضا نقلا عن المهربين أن حكومة حماس تأخذ نسبة من الأرباح الناتجة عن عمليات التهريب وتشترط على المهربين عدم التعامل بتهريب الأسلحة والمخدرات إلى القطاع ■

■ مراقبون ومحللون سياسيون لاحظوا أن تصريحات إسماعيل هنية رئيس حكومة حماس المقالة في قطاع غزة، حول الأزمة الاقتصادية العالمية، إنما هي تكرير لتصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.

المراقبون ذكروا أن إسماعيل هنية في خطبته الأسبوعية يوم الجمعة قال إن الأزمة المالية التي تعصف بالولايات المتحدة «عقاب إلهي»، وإن عقاب الله سيطال حلفاء أميركا أيضا. وهذا ما يعتبر تكريرا حرفيا - يقول المراقبون - لما جاء على لسان الرئيس الإيراني.

المراقبون أشاروا إلى أن هذه لا تعد المرة الأولى التي تتشابه أو تتطابق تصريحات لشخصيات حمساوية مع تصريحات لقيادات إيرانية ■

■ أوساط سياسية إسرائيلية مطلعة أفادت بأن الاتصالات بشأن تمديد التهدئة في قطاع غزة بين حماس وإسرائيل قد بدأت.

الأوساط ذكرت أن الاتصالات بدأت بعلم ودعم من مهندس التهدئة الحالية وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، غير أن زعيمة حزب كاديما المكلفة بتشكيل الحكومة تسيبي ليفني - تقول الأوساط - تدرس إمكانية التمديد من عدمه، خاصة وأنها تتفق مع بعض الأجنحة الأمنية في فكرة أن التهدئة الحالية لم تدفع بالمفاوضات للإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

الأوساط أكدت أن هناك اتصالات تجري منذ أسابيع في سياق «صيانة» التهدئة الحالية، في حين أن الاتصالات الجارية الآن تهدف إلى تمديدها أو إيجاد صيغة «أمتن وأطول».

الأوساط ذكرت أن هناك إمكانية كبيرة لتمديد التهدئة في ظل إشارات المباركة والتقدير التي تأتي من واشنطن وتمتد الهدوء في قطاع غزة، وفي ظل رغبة القيادة الإسرائيلية بترتيب الأوضاع الداخلية الإسرائيلية، ومصلحة حركة حماس في استمرار التهدئة والتفرغ للصراعات الداخلية الفلسطينية ■

■ «الأرجح أن التهدئة ستستمر لوقت أطول مما اعتقده البعض، للأسباب ذاتها التي دفعت حماس وإسرائيل لعقدها، فللجانبان مصلحة في هذه التهدئة، حيث تركز حماس سلطتها في غزة، بينما ذلك التعزيز، يفيد إسرائيل بشكل مباشر، الانقسام الداخلي الفلسطيني هو هدف إسرائيلي دائم، تحقق هذه المرة من دون أن تبذل الدولة العبرية جهدا مباشرا» يضاف إلى ذلك، أن حماية وتحصين المناطق الحدودية لقطاع غزة يحتاج إلى هدوء كانت تفتقده إسرائيل في ظل إطلاق الصواريخ، التهدئة تكلفت بكل هذه الأهداف للطرفين، ومن هنا، فما زالت مصالحها ترتبط باستمرارها ■

هاني حبيب
«الأيام، الفلسطينية (٢٠٠٨/١٠/١٩)

■ مصادر صحفية إسرائيلية قالت إن إسرائيل دخلت حالة تأهب دبلوماسي في إطار الاستعداد لاحتمال بدء مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، في حال انتخابات مرشح الحزب الديمقراطي، باراك أوباما، رئيسا للولايات المتحدة.

المصادر كشفت عن مداولات جرت في وزارة الخارجية الإسرائيلية، تناولت الملف النووي الإيراني واحتمال بدء المفاوضات المباشرة مع طهران، بمشاركة ممثلين عن لجنة الطاقة النووية وطاقم الأمن القومي ووزارة الدفاع والموساد وخبراء في الجامعات الإسرائيلية.

المصادر ذكرت ان المداولات خلصت إلى أن إحدى المصالح الإسرائيلية المصيرية هي اشتراط وقف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم قبل الخوض في أية مفاوضات مباشرة معها، كما ولدت هذه المداولات - تقول المصادر - اربعة طواقم عمل ستنشط في إطار خطة يقودها دبلوماسيون إسرائيليون حول العالم.

المصادر ذكرت أن أحد هذه الطواقم يعمل في «الإحباط السياسي» للبرنامج النووي الإيراني من خلال نشاط الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة النووية، فيما ينشط طاقم آخر في مجال العقوبات الاقتصادية ضد إيران وإقناع جهات دولية بمقاطعة بنوك إيرانية وزيادة مراقبة ارصدة إيرانية في بنوك غربية، ويعمل طاقم ثالث في مجال الدفع باتجاه عزل إيران سياسيا، بينما يعمل الطاقم الرابع في مجال الإعلام ونشر مقالات ذات علاقة في كبرى الصحف في العالم.

المصادر أوضحت أن أهمية المداولات تنبع من أنه يصوغها عدد من المستشارين المقربين من وزيرة الخارجية الإسرائيلية المكلفة بتشكيل حكومة تسيبي ليفني.

المصادر نقلت عن مسؤول إسرائيلي أنه كان من المفترض عدم تسرب هذه الأنباء إلى وسائل الإعلام، مشيرا إلى أن من «حق إسرائيل التفكير بأمنها» في ظل توجه المرشح الأوفر حظا لرئاسة أميركا نحو عقد مفاوضات مباشرة مع طهران ■

استخباراتنا اغتالت مغنية

■ قال الصحفي الإسرائيلي رونين بيرغمان إن إسرائيل ضالعة في اغتيال القائد العسكري لـ «حزب الله» اللبناني عماد مغنية، وذلك في سرد لمجموعة من الأحداث التي حصلت خلال السنتين ونصف السنة الأخيرة في كتاب جديد عنوانه «الحرب السرية على إيران».

وحمل بيرغمان صراحة تل أبيب مسؤولية عملية اغتيال مغنية في شباط (فبراير) الماضي في دمشق. وقال «على الرغم من أن إسرائيل أنكرت مسؤوليتها عن عملية الاغتيال، فإن ضربة مغنية كانت من النوع اللازم لاستعادة إسرائيل ثقتها بأجهزة استخباراتها وترهيب العدو من هذه الأجهزة».

واستشهد بذكر مسؤول في الاستخبارات الإسرائيلية نوع السيارة التي كان يقودها مغنية لدى اغتياله إذ قال، «يا للأسف على تلك الباجيرو» ■

فتوى ضد ليفني

■ ذكرت صحيفة «معاريف» (١٠/١٧) أن الحاخام يوسف شالوم الياشيف قال في اجتماع مغلق، «ليس بسيطا الجلوس في حكومة تراسها امرأة».

وحين سأل «كيف هذا وقد كان في إسرائيل رئيسة حكومة في سنوات السبعين، وهي غولدا مائير؟»، أجاب: إن «حركته «ديفل هتوارة» لم تكن شريكة في تلك الحكومة».

وهذه الحركة هي جزء من كتلة «يهدوت هتوارة»، التي لها ستة نواب، وتمثل اليهود الأصوليين «الحريديم» الاشكناز، ولم تشارك في حكومة إيهود أولمرت، وعلى إثر خلافات حول المخصصات الاجتماعية وتحويل أموال لمؤسسات دينية متشددة.

يذكر أن الحاخام يوسيف يطلق عليه «مفتي العصر»، وهو أحد زعماء حزب «ديفل هتوارة» ذي الثلاثة نواب في الكنيست ■

تدهور مبيعات السيارات

■ أفادت صحيفة الأعمال والاقتصاد الإسرائيلية «The marker» (١٠/١٨) بأن تجار السيارات الجديدة يمتنعون حتى الآن عن نشر الأسعار الجديدة والتخفيضات التي يقدمونها للزبائن والتي تتراوح ما بين ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ شيكل، وذلك ضمن المنافسة بينهم على عرض أسعار جديدة تقل عما كان معروضا منذ شهر نتيجة للركود والكساد الاقتصادي الحاصل في إسرائيل.

وأضافت الصحيفة أن هذا القرار يأتي خشية التأثير على أسواق السيارات المستعملة وإثارة المرارة في نفس كل من اشترى سيارة جديدة في الفترة الأخيرة.

ونشرت الصحيفة بعض التفاصيل حول أنواع السيارات وأسعارها الجديدة حيث قالت بأن سيارة هوانداي i٣٠ معروضة للبيع حاليا بقيمة ١٠٥ آلاف شيكل مع تخفيض ٦٠٠٠ شيكل، فيما تخفض شركة سوبارو ٥٠٠٠ شيكل على سيارتها i٣ ليصل ثمنها الإجمالي إلى ١٠٥ آلاف شيكل ■

مخططات اغتيال

■ كشفت مصادر إسرائيلية (١٠/١٨) عن مخطط أعده تنظيم يهودي متطرف لاغتيال قيادات فلسطينية في الضفة وفي مناطق الـ٤٨.

وأفادت هذه المصادر بأنها تمتلك معلومات تشير إلى أن تنظيما يهوديا متطرفا، ينتمي معظم أعضائه، للجيش الإسرائيلي أعد خطة لتنفيذ هذه الحملة، التي سيستخدمون فيها أسلحة الجيش الإسرائيلي ومتفجرات هربوها من مخازن للجيش قريبة من دير اللطرون.

وقالت المصادر إن المعلومات المتوفرة عن هذا المخطط لا تفصح عن أسماء المستهدفين، لكنها تؤكد أنها تشمل قيادات وكوادر سياسية من فلسطينيي الـ٤٨ ومن فصائل فلسطينية مختلفة، وتابعت بأن المعلومات المتوفرة لديها تتضمن حملات للاعتداء على بيوت الفلسطينيين في كل من القدس الشرقية ويافا والرملة، وذلك في حملة لترويعهم ليهجروا بيوتهم وأرضهم ■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

عن استحقاقات الحوار

يمكن القول إن العاصمة المصرية، غامرت مرة أخرى، ووجهت الدعوة إلى الفصائل والقوى الفلسطينية لعقد جلسة للحوار الوطني الشامل، في ضيافتها في التاسع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) القادم. وقد استبقت القاهرة هذه الخطوة، كما بات معروفا، بسلسلة من اللقاءات الثنائية مع هذه الفصائل، كلاً على حدة، تباحثت معها بالأزمة الفلسطينية، وأسبابها، وسبل وآليات الخروج منها. ثم حاولت أن تبلور نتائج هذه المباحثات، على صعوبتها، في ورقة، تعتقد القاهرة أنها ستكون البيان الختامي، لجولة الحوار الشامل، وخطة العمل للحالة الفلسطينية في المرحلة القادمة.

مع الدعوة للحوار في القاهرة، بدأ الكثيرون يستعيدون الأمل الذي فقدوه وهم يرون الدم الفلسطيني يراق بالسلاح الفلسطيني، والعلم الفلسطيني ينتهك على يد الفلسطيني. إن على كاهل المتوجهين إلى القاهرة، مسؤوليات ليست من الوزن الخفيف، وبالتالي عليهم أن يمتلكوا من الحرص الوطني ما يساعدهم على تحمل مسؤولياتهم بجدارة وكفاءة.

عودة الروح إلى الشارع

يمكن القول الكثير في الورقة المصرية، خاصة وأنها لم تلبّ بشكلها الكامل موقف هذا الطرف الفلسطيني أو ذاك، ولم تحاول أن تتبنى موقفا منحازا إلى تيار معين، دون أن يعني ذلك أن القاهرة لا تلتزم الشرعية الفلسطينية، أو أن تعترف بها، ودون أن يعني ذلك، بالمقابل، أن القاهرة تتعامل مع التيار الانقسامي في الحالة الفلسطينية على ذات السوية في تعاملها مع الشرعية الفلسطينية ممثلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبمؤسسة الرئاسة في السلطة الفلسطينية.

لكن، يجب بالمقابل، التنبه إلى أن جولة الحوار المرتقبة في القاهرة، يفترض أن تشكل فرصة أمام الحالة الفلسطينية، لإدارة نقاش جاد حول مجمل القضايا التي تراها القوى أنها تحول دون التقدم إلى الأمام، ودون إخراج الحالة الفلسطينية من مأزقها وإطلاق آليات تطورها في مجابهة التطورات والاستحقاقات القادمة.

• إن النقطة الجوهرية، في حوار القاهرة هي قضية الانقسام. ونفترض في هذا السياق أنه من المستحيل البحث في الملفات المختلفة، دون أن يتم التراجع عن الانقسام وآلياته اليومية، ودون العودة إلى البيت الفلسطيني الواحد والموحد، بغض النظر عن رؤية كل طرف لطبيعة هذا البيت وأنساق ترتيبه الداخلي. فالانقسام، أيا كان دافعه، وأيا كان هدفه، في هذه المرحلة، مدان ومرفوض، ويشكل عائقا أمام تطور الحالة الفلسطينية، ويفترض ألا تفرق الأطراف الفلسطينية في حواراتها بحيث تنسى أن الحوار يتم بين طرف انقسامي، وبين باقي الأطراف الفلسطينية، وبالتالي فإن الخطوة الأولى الواجب التحقق منها، والإعلان عنها، هي عودة الانقساميين عن انقسامهم، والتزامهم القوانين والشرعية الفلسطينية.

• قضية أخرى يجب أن تكون نصب الأعين: الأطراف المختلفة ليست ذاهبة إلى القاهرة لإجراء مصالحة عشائرية تقوم على تبويس اللحى. إن المصالحة الوطنية المطلوبة يجب أن تكون ذات مضمون سياسي واضح. أي بتعبير آخر، يفترض أن تتحول فرصة الحوار والمصالحة إلى محطة لتطوير النظام السياسي الفلسطيني، وتحصينه. والمدخل إلى ذلك - نعيد ونكرر - هو في اعتماد قوانين انتخابية عصرية وحديثة، وذات مضمون ديمقراطي. ولقد أثبتت تجربة الشعوب أن النظام الانتخابي القائم على مبدأ التمثيل النسبي الكامل، هو أكثر الأنظمة تطورا، لأنه لا يقصي، ولا يسمح لأحد بالاستئثار بالسلطة، ويفتح الباب لمبدأ الشراكة السياسية. وينبذ سياسة المحاصصة، ويغلق الباب أمام أي طرف يحلم بالاستئثار بالسلطة أو الاستفراد بها. وفي الحالة الفلسطينية - خصوصا - يبدو نظام التمثيل النسبي هو النظام الأكثر ملائمة لظروف الوضع الفلسطيني، هو النظام الذي يوحد ولا يقسم، ويجمع ولا يفرق، يوزع المسؤوليات بالعدل وينبذ الظلم، ويستبعد الصفقات اللامبدئية، ويلغي نظام الكوتا، التي أرهقت المؤسسة الفلسطينية، كما أنه النظام الذي يقنع المواطن أن صوته لن يذهب هدرا، بل إنه سيشكل مع أصوات أخرى، نسبة مئوية سيكون لها دورها وفعلها في المؤسسة.

• في السياق نفسه، من المفترض أن يكرس الحوار مبدأ الشفافية في إدارة المؤسسة، فيضع الآليات والضمانات لمكافحة الفساد واستئصاله، وفتح الباب أمام الكفاءات لتأخذ دورها في خدمة الوطن ورعاية مصالحه. لقد سقطت حكومات فتح في الامتحان، حين حولت المؤسسات الرسمية إلى حكر على أبناء فتح وحدهم، ما عدا «حصة» صغيرة وزعت على بعض القوى في إطار تلوينة سياسية لم تبتعد كثيرا عن اتفاق أوسلو. كذلك سقطت حكومة حماس الأولى في الامتحان حين ردت على الاستئثار الفتحاوي باستئثار مضاد، إن على صعيد المؤسسة الأمنية أو على صعيد المؤسسات الرسمية الأخرى، لذلك، عندما يقال إعادة بناء الأجهزة والمؤسسات على أسس مهنية ووطنية بعيدا عن الفصائلية، فالقول يستهدف فتح كما يستهدف حماس، لأنهما الطرفان اللذان كرسا الفصائلية في المؤسسات. وبالتالي إن العقدة عند فتح وحماس معا، ولا يمكن تبرئة واحدة دون الأخرى، ولا يمكن مساءلة واحدة دون الأخرى.

• بعد ذلك لا بد من إصلاح سياسي أوسع، يطال الاستراتيجية الفلسطينية. وبناء الاستراتيجية الفلسطينية لا يقوم على التواطؤ الثنائي، كما أنه لا يقوم على المزايدات السياسية. وحتى لا نغوص كثيرا في التفاصيل، وحتى لا يتحول النقاش إلى نقاش «لغوي» و«لفظي»، يستبدل كلمة بكلمة، وعبارة بعبارة، دون أن يلغي ما في العقول والنفوس والجيوب والحقائب من خطط وتوجهات فصائلية ضيقة، تخدم المصالح الفئوية، ولا تخدم المصلحة الوطنية العليا، نعود معا إلى وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة ٢٠٠٦/٦/٢٧) التي كانت محط إجماع القوى والشخصيات والفعاليات، ولم تزل معلقة على الرف. إن ما جاء في هذه الوثيقة يشكل أساسا صالحا وبقوة، لبناء الاستراتيجية الفلسطينية، إن في قضايا البناء الداخلي، أو في قضايا العلاقات الوطنية، أو في قضايا تفعيل مؤسسات الشرعية وتطويرها، أو في قضايا التوجهات والآليات الكفاحية، لتحقيق ما رسمته الوثيقة من أهداف وطنية. وبالتالي فإن كل الاعتراضات على الورقة المصرية، والتي حاولت أن تتجاوز وثيقة الوفاق الوطني، وأن ترتد عنها لصالح الاتجاهات والبرامج الفئوية، لا تنبئ أن أصحابها يمتلكون النوايا الحسنة والإرادة الطيبة، لإخراج الحالة الفلسطينية من مأزقها. كما تنبئ أن البعض لن يتورع عن كيل المديح للورقة المصرية، وكيل المديح لدور القاهرة، ويؤكد إصراره على التوجه نحو الحوار، وإصراره على إنجاح الحوار، ثم لا يتردد بعد ذلك عن زرع العصي في دواليب عربة الحوار حتى لا تقلع نحو المحطة المطلوبة.

• وفي الاتجاه نفسه نقول، إن الضجيج الذي قوبلت به الورقة المصرية، يؤكد أن ثمة تباعدا ما زال يفصل بين القوى الفلسطينية. وأن الأمر يحتاج إلى مصارحة أكثر فأكثر، لكن علينا ألا نتناسى أن العيون شاخصة إلى أطراف الحوار. ولا نبالغ إذا قلنا إن كثيرين يحاولون أن يستعيدوا الأمل الذي فقدوه وهم يرون الدم الفلسطيني يراق بالسلاح الفلسطيني. وهم يرون العلم الفلسطيني ينتهك على يد الفلسطيني، وهم يرون الفلسطيني يلجأ إلى حضن الإسرائيلي هربا من الموت على يد الفلسطيني.

إن على حوار القاهرة أن يعيد الأمل إلى النفوس، ونعتقد أن المسؤولية الملقاة على عاتق القيادات الفلسطينية ليست من الوزن الخفيف. وعلى الجميع أن يمتلك ما يساعده على تحمل مسؤولياته بجدارة وكفاءة ■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

Digitized by Birzeit University Library

ملف

الورقة المصرية للحوار الشامل.. ما لها وما عليها

إياد مسعود

- الدعوة للحوار الشامل بموجب الورقة المصرية، فرصة ثمينة يفترض عدم تفويتها أو الاستهتار بها

- تجاوزت الورقة دعوات حماس لاستعادة ثنائية المحاصصة بينها وبين فتح، فأقرت مبدأ الشراكة السياسية في مناقشة الورقة نفسها، وتشكيل اللجان، وإدارة الحوار الشامل

- حملت الورقة تناقضا بارزا، حين أقرت مبدأ الشراكة السياسية، ونبذت مبدأ المحاصصة.. لكنها عادت لتعتمد اتفاق مكة في مرجعيات الحوار، علما أن الاتفاق المذكور يقوم أولا وأخرا على مبدأ المحاصصة الثنائية

- يفترض بالورقة أن توضح أن المطلوب حكومة شخصيات وطنية مستقلة وبرئاسة مستقلة بعيدا عن الكوتا الفصائلية، وعلى مبدأ التوافق الوطني

- شكلت الورقة خطوة إلى الوراء بشأن الانتخابات، حين أغلقت مبدأ التمثيل النسبي كأساس لقانون الانتخابات وهو الأساس الذي أقرته وثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦/٦/٢٧) والذي صدرت بشأنه قرارات ومراسيم من رئاسة السلطة

- يجب النص بوضوح على أن مرجعيات الحوار الوطني (اتفاق القاهرة - وثيقة الوفاق - مبادرة الإجماع العربي) ونتائج الحوار الشامل هي مرجعية اللجان الخمس، حرصا على إنجاح أعمال هذه اللجان وحتى لا تنطلق من نقطة الصفر وتتوه في بحر الاقتراحات والمواقف الفصائلية

الحوارات الثنائية: أعدت للحوار الشامل

■ بعد طول انتظار، أطلقت القيادة السياسية في العاصمة المصرية، القاهرة، ورقتها لإدارة حوار وطني شامل، يضع حدا للانقسام والتمرد في قطاع غزة، ويعيد توحيد الحالة الفلسطينية، على أسس سياسية وقانونية واضحة وصريحة.

الورقة هي حصيلة حوارات ثنائية أدارتها القاهرة مع ثلاثة عشر فصيلا فلسطينيا، كلا على حدة، امتدت من ٢٠٠٨/٨/٢٥ إلى ٢٠٠٨/١٠/٨. تلبية لسلسلة من المبادرات، كان أبرزها مبادرة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومبادرتها المشتركة مع الجبهة الشعبية، ثم المبادرة الثلاثية التي تبنتها الجبهتان وحركة الجهاد، ثم مبادرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي أطلقها الرئيس محمود عباس في ذكرى حرب حزيران (يونيو) من هذا العام. أما على الصعيد العربي الجماعي، فقد كانت مبادرة القمة العربية في دمشق في آذار (مارس) من هذا العام، المستندة إلى المبادرة اليمنية.

وبإدارتها للحوارات الثنائية، تكون القاهرة قد تحملت مسؤولياتها القومية نحو القضية الفلسطينية ونحو شعبها في كفاحه للخلاص من الاحتلال والاستيطان، وحقه في الاستقلال والسيادة وعودة اللاجئين من أبنائه إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

لقد شهدت الحوارات الثنائية نقاشات وتبادلا لوجهات النظر، استندت كلها إلى ورقة وزعتها القيادة المصرية واقترحت على القوى الفلسطينية أن تكون أساسا للحوار الثنائي. وقد تلقت بموجبها ردودا وتوضيحات، حملت وجهات نظر الفصائل المختلفة.

الورقة المصرية، المقترحة كأساس للحل، تقول القيادة المصرية إنها استندت إلى مواقف الأطراف المعنية، وقد حاولت أن تأخذ بالاعتبار تلك النقاط التي شهدت إجماعا فلسطينيا عليها، وإن كان الإجماع، في بعض النقاط، بات، في الحالة الراهنة أمرا شديد التعقيد، تطلب الوصول إليه بذل جهود ومشاق مضنية، والتحلي بالنفس الطويل.

المقدمة.. ست نقاط

مقدمة الورقة تتضمن ست نقاط هي:

- الإشارة إلى الأهداف الوطنية التي يناضل الشعب الفلسطيني لتحقيقها ويبذل لأجلها التضحيات الجسام وضرورة صون هذه الأهداف والوفاء للتضحيات.

- مجابهة التحديات والمخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية، بوحدة الشعب وتعبئة إمكانياته وطاقاته العظيمة نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

- استمرار الوضع الحالي يتجه بالقضية نحو المزيد من تكريس الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي، ويكاد يعصف بآمال الشعب الفلسطيني وطموحاته وقضيته العادلة.

- المسؤولية التاريخية تفترض التوجه نحو تحويل الوحدة الوطنية من شعارات إلى قناعات حقيقية وتنفيذها.

- بناء المستقبل الوطني عبر إعادة اللحمة إلى البيت الفلسطيني والاتفاق على مشروع وطني يضمن للشعب الفلسطيني حقه في العيش بأمن وسلام ورخاء كباقي شعوب الأرض.

- المباحثات الثنائية أظهرت توافقا غير مسبوق حول ضرورة إنهاء الانقسام والأسس المطلوبة لمعالجته. والمشروع الوطني هو حصيلة الحوار الشامل المنعقد في ٢٠٠٨/١١/٩.

المبادئ العامة

بعد المقدمة أوردت الورقة في باب «أولا» المبادئ العامة التي يفترض أن تشكل أساسا للبرنامج الوطني وهي:

١. المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية والفصائلية.

٢. صون وحدة الأرض الفلسطينية ورفض تجزئتها تحت أي ظرف كان.

٣. الحوار هو السبيل الوحيد لحل الخلافات.

٤. حرمة الدم الفلسطيني. تحريم الاقتتال الداخلي. وقف التحريض. نبذ العنف. وكل ما يمكن أن يؤدي إليه.

٥. الديمقراطية هي الخيار الوحيد لتداول السلطة. ودعم الديمقراطية يتطلب مشاركة سياسية من الجميع بعيدا عن مبدأ المحاصصة.

٦. المقاومة حق مشروع لشعب فلسطين.

٧. الاعتماد على المرجعيات الرئيسية، اتفاق القاهرة (٢٠٠٥) وثيقة الوفاق الوطني (٢٠٠٦/٦/٢٧) اتفاق مكة (شباط ٢٠٠٧) مبادرة الرئيس عباس (حزيران ٢٠٠٨) قرارات قمة دمشق.

إنهاء حالة الانقسام

في هذا الباب، تورد الورقة النقاط التالية:

٨. حكومة توافق وطني.

٩. إعادة بناء الأجهزة الأمنية.

١٠. انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.

١١. تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

متطلبات المرحلة القادمة

وترى الورقة أن تنفيذ ما ورد أعلاه يتطلب الالتزام بالتالي:

١٢. الحفاظ على التهدئة القائمة حاليا.

١٣. توفير المناخ لإنجاح مرحلة ما بعد الحوار الشامل.

١٤. تشكيل خمس لجان لمعالجة قضايا، الحكومة، الانتخابات، الأمن، منظمة التحرير، والمصالحات الداخلية.

رابعا، المفاوضات

١٥. إدارة المفاوضات من صلاحيات منظمة التحرير ورئيس السلطة.

خامسا، النوايا والإرادة

يختتم مشروع البرنامج بالتأكيد على أن ما جاء فيه قابل للتنفيذ، خاصة حين تتوفر النوايا الحسنة والإرادات الصادقة لدى أصحاب العلاقة. (راجع النص الكامل للورقة المصرية في مكان آخر من هذا العدد).

الورقة المصرية: خطوة إلى الأمام

إن نظرة عامة إلى الورقة المصرية، تقودنا إلى القول إنها تشكل خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، إذ بعد تعدد المبادرات، وتعمق الإحساس بضرورة الخروج من حالة الانقسام التي لم تكبد الوضع الفلسطيني سوى المزيد من الخسائر، ولم تلحق به سوى المزيد من الكوارث، تأتي الورقة المصرية لتضع القوى الفلسطينية كافة أمام استحقاقات سياسية مباشرة، خاصة وأن التحرك المصري يلقى دعما عربيا ملحوظا، جرى تلمسه بكل وضوح في إجماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٢٠٠٨/٩/٩. وبالتالي حين تنجح القاهرة في بلورة ورقة عمل، كأساس لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية، فمعنى ذلك أن الحالة الفلسطينية باتت تقف أمام فرصة تاريخية، يفترض بها ألا تفوتها، وألا تستهتر بها، أو تتجاهلها، بل يجب أن تتفاعل معها بالإيجابية المطلوبة، أيا كانت الملاحظات على هذه الورقة.

ويمكن أن نسجل للورقة النقاط الإيجابية التالية:

- إنها تقدم نفسها باعتبارها حصيلة

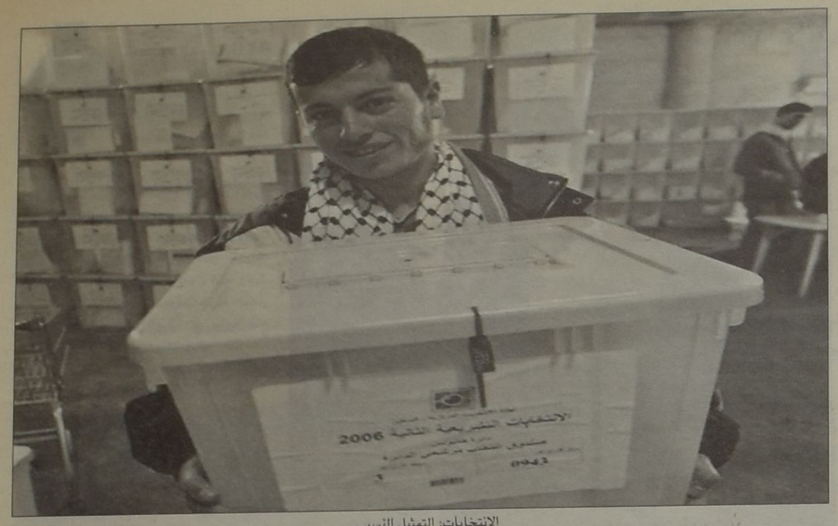

الانتخابات: التمثيل النسبي

والقوى الوطنية وتشكيل حكومة توافق وطني لا تقود إلى عودة الحصار ضد شعبنا، سواء من حيث تشكيلها أو برنامجها السياسي والوطني الذي ينبغي في جميع الأحوال أن يلتزم ببرنامج منظمة التحرير وأهدافها الوطنية. كذلك العمل على إعادة بناء أجهزة الأمن على أسس مهنية ووطنية وبمساعدة عربية لتحقيق هذا الهدف والإشراف على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن ترحيبها بموقف قيادة فتح في الإصرار على الحوار الشامل ورفض قاعدة المحاصصة والاستئثار ومحاولات الإقصاء لفصائل العمل الوطني والشخصيات الوطنية التي قامت بدور متواصل طوال عقود طويلة من النضال الوطني لحماية وحدة صفوف شعبنا ومشروعه الوطني تعزيزا لدور منظمة التحرير وموقعها على كافة الصعد الوطنية والعربية والدولية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أن موقف فتح تقابله جميع الفصائل والشخصيات الوطنية بذات التوجه في الحرص على وحدة موقفها جميعا لضمان الجهود المصرية والتوصل إلى اتفاق حقيقي قابل للاستمرار والحياة لضمان استعادة الوحدة الوطنية وصيانة قاعدة التعددية السياسية وتداول السلطة عبر صندوق الانتخابات، ورفض الاستهانة بدور أي فصيل أو شخصية وطنية خدمة لنوازع حزبية ضيقة تقسم صفوف الشعب ولا توحده وتقصي قوى فاعلة ومؤثرة بين صفوفه بدلا من مشاركتها على قدم المساواة ■

اللجنة التنفيذية: ترحيب بالمبادرة المصرية.. ولحكومة تلتزم ببرنامج م.ت.ف.

«الحرية» - رام الله

■ عقدت اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. اجتماعا يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٠ ناقشت فيه عددا من القضايا من بينها نص المبادرة المصرية. وأصدرت في الختام بيانا رحبت فيه بالمبادرة ودعت إلى حوار يضع حدا للانقسام ويعيد اللحمة إلى صفوف الحالة الفلسطينية وشددت على مبدأ الحوار الشامل ورفض المحاصصة. وفيما يلي ما جاء في البيان حول المبادرة المصرية:

(..)

ثالثا: اطلعت اللجنة التنفيذية على المشروع الذي عرضته الشقيقة مصر على جميع الفصائل الفلسطينية تمهيدا لعقد اجتماع للحوار الوطني الشامل في القاهرة في التاسع من الشهر المقبل.

وتعبر اللجنة عن تقديرها للجهود الهامة والحريصة التي بذلها الأشقاء في القيادة المصرية وعلى رأسهم الرئيس محمد حسني مبارك، من أجل التغلب على جميع عوامل الانقسام وإنهاء حالة الكارثة الوطنية التي وصل إليها الوضع في قطاع غزة بعد الانقلاب «الحماسي»، قبل أكثر من عام.

وتؤكد اللجنة وحدة موقف جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية المنضوية ضمن إطار منظمة التحرير ممثلنا الشرعي والوحيد في حرصها على إنجاح المبادرة المصرية والمساعي العربية المخلصة لمساعدة شعبنا الفلسطيني وقيادته الشرعية في الخروج من الوضع الراهن بكل سلبياته وهو الوضع الذي يخدم الاحتلال وسياساته العدوانية التوسعية.

وتؤكد اللجنة أن هدف الحوار الوطني يتمثل أساسا في استعادة وحدة الوطن ووحدة جميع الفصائل

قدم اقتراحات وملاحظات أساسية على مسودة «المشروع الوطني الفلسطيني»

وفد «الديمقراطية» يلتقي القيادة المصرية المسؤولة عن متابعة الحوار الفلسطيني

«الحرية» - غزة

■ التقى وفد من الجبهة الديمقراطية برئاسة الرفيق صالح زيدان عضو المكتب السياسي (١٠/٢٢) وفدا من القيادة المصرية المسؤولة عن متابعة الحوار الوطني الفلسطيني الشامل وذلك برئاسة الوكيل عمر قناوي. وتم البحث في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني المقرر عقده في ٢٠٠٨/١١/٩.

وقد الجبهة الديمقراطية أعرب عن تقديره البالغ لجهود القيادة المصرية لإنهاء الانقسام. وتقدم بمقترحات وملاحظات أساسية على مسودة المشروع الوطني الفلسطيني حتى يشكل هذا المشروع معالجة جذرية تنهي حالة الانقسام المدمر.

في مقدمة تلك المقترحات طالب وفد الجبهة باعتماد قانون التمثيل النسبي الكامل بانتخابات المجلس التشريعي وإجرائه بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية.

كما أكد وفد الجبهة على أن تكون حكومة التوافق الوطني حكومة انتقالية ومؤقتة وتتشكل من شخصيات وطنية مستقلة بما يمكن من رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتنفيذ المهمات الموكلة لها. كما أكد وفد الجبهة أن تتم الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل متزامن وعلى أساس قانون التمثيل النسبي الكامل.

وفي مرجعيات الحوار الوطني الشامل أكد الرفيق زيدان على تحديدها بوثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة ومبادرة الرئيس أبو مازن وقرارات القمة العربية. وشدد على ضرورة حذف اتفاق مكة من مرجعيات الحوار لأنه اتفاق ثنائي بين فتح وحماس وهو موضع خلاف ولا يحظى بالإجماع الوطني وبالتالي يُعقد الحوار بدلا من الإسهام في إنجاحه.

وفي تشكيل اللجان التي تتولى مهمة بحث قضايا الحوار والمصالحة ووضع آليات العمل للتنفيذ، شدد زيدان على انبثاقها من المؤتمر وأن تكون مرجعية هذه اللجان مؤتمر الحوار الفلسطيني نفسه، وأن يكون الحوار الشامل تحت رعاية الجامعة العربية.

كما رأى وفد الجبهة ضرورة وضع جدول زمني لإنجاز الحوار الوطني وتنفيذ نتائجه وفي أقرب وقت ممكن للخروج من كارثة الانقسام.

وتم الاتفاق على طرح هذه المقترحات في مؤتمر الحوار الوطني. وأكد زيدان على أن الجبهة الديمقراطية ستبذل قصارى جهدها لإنجاح الحوار الوطني الشامل.

كما دعا زيدان إلى توفر الإرادة المخلصة وتحمل جميع القوى السياسية الفلسطينية لمسؤولياتها لوضع المصلحة الوطنية العليا فوق أي اعتبار لإنجاح الحوار الوطني الشامل، السبيل لإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية ■

Digitized by Birzeit University Library

ملف

حوار وطني شامل، سوف تحضره الفصائل كافة يوم ٢٠٠٨/١١/٩. وهكذا تكون القاهرة قد التزمت واحترمت الموقف شبه الجماعي الذي عبرت عنه الفصائل الفلسطينية، كما احترمت المبادرات كافة التي أكدت على ضرورة أن يكون الحوار الوطني شاملا، وأن يتجاوز الحوار الثنائي بين فتح وحماس، القائم على مبدأ المحاصصة. وحين وزعت القيادة السياسية المصرية الورقة على الفصائل الفلسطينية كافة، لتدرسها، وتقول فيها رأيها، فإنها تكون بذلك قد تجاوزت موقف حركة حماس الذي دعا الى حصر نقاش الورقة المصرية بين فتح والحركة الإسلامية، ثم إحالة نتائج النقاشات إلى وزراء الخارجية العرب لتبنيها، بعدها تطلع عليها باقي الفصائل الفلسطينية(!) أي إن القيادة المصرية تجاوزت بخطوتها هذه، تمسك حركة حماس بمبدأ المحاصصة بينها وبين فتح، والتزمت مبدأ الحوار الوطني الشامل.

• في السياق نفسه أكدت الورقة على مبدأ المشاركة السياسية «من الجميع»، ورفض «مبدأ المحاصصة» (البند الخامس).

• دعت الورقة إلى تجاوز القضية التي أثارتها حركة حماس بغير وجه حق والمتعلقة بموعد انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس، وأكدت تلازم الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تطبيقا للقانون الأساسي، للسلطة وقانون الانتخابات الصادر في آب (أغسطس) ٢٠٠٥ (البند العاشر).

• أعادت التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في رد غير مباشر على كل الادعاءات بأن المنظمة لا تحتل هذا الدور، وأن ثمة قوى أخرى تشاركها موقعها التمثيلي (البند ١١).

• أقرت أن تكون اللجان الخمس مشكلة من مندوبين من الفصائل كافة، خلافا لاقتراح حماس بأن يقتصر تشكيل اللجان عليها وعلى فتح، وأن ما يتفق عليها الطرفان يكون ملزما لباقي القوى.

الورقة في (البند ١٤) أقرت مرة أخرى مبدأ «الشراكة السياسية»، ونبذت مرة أخرى «مبدأ المحاصصة».

• وضعت مرة أخرى النقاط فوق الحروف، حين أعادت التأكيد على أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية م.ت.ف. وعلى قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية، كضابط لهذه المفاوضات، «على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني للتصديق عليه أو إجراء استفتاء حيثما أمكن»، وبالتالي فإن هذا البند (١٥) لا يعطي المفاوض الفلسطيني تفويضاً مفتوحا وغير مشروط كما فعل اتفاق مكة الموقع في حركتي فتح وحماس، بل يضع ضوابط للمفاوضات ويرسم لها أهدافها، ويحيل القرار النهائي في المصادقة على نتائجها إلى الهيئات التشريعية (المجلس الوطني) أو على الاستفتاء العام.

اتفاق مكة: الطريق إلى الحرب الاهلية

أخطاء وعثرات ونواقص

إن هذه الملاحظات الإيجابية، وغيرها، لا تلغي القول بأن الورقة وقعت في أخطاء وعثرات وشابتها نواقص، يفترض أن تضاف إليها، حرصا على تطويرها، وأن تكون أكثر تماسكا، وبحيث عند التنفيذ، توفر لأصحاب العلاقة الوضوح الكافي، وتقلل من خطر التفسيرات والتفسيرات المضادة. من أهم هذه الأخطاء والعثرات والنواقص:

• أن البند (٧) يتحدث عن المرجعيات فيورد اتفاق مكة، إلى جانب اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني ومبادرة الرئيس عباس، والمبادرة العربية. ويبدو واضحا أن التشاز في هذه المرجعيات هو اتفاق مكة، ففي الوقت الذي تقوم كل المرجعيات على مبدأ الحوار الشامل والشراكة السياسية، يقوم اتفاق مكة على مبدأ المحاصصة، بين فتح وحماس، وهي المحاصصة التي نفت الورقة مبدأها في البند (٥).

اتفاق مكة جرى توقيعه بين حماس وفتح في ٢٠٠٧/٢/٨، وبموجبه، وبعد مشاورات مضنية، تشكلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية، وعين نائبا له رئيس الكتلة البرلمانية لفتح في «التشريعي» عزام الأحمد وقد انتهت تجربة الاتفاق في مكة، باقتتال بين الطرفين تطور إلى حرب أهلية ضارية، حسمتها حماس بانقلابها المعروف في ٢٠٠٧/٦/١٤، والذي بموجبه استولت على السلطة في قطاع غزة. إن اعتماد اتفاق مكة في إطار المرجعيات للحوار من شأنه أن يفتح الباب مرة أخرى، بشكل أو بآخر، لمبدأ المحاصصة، وأن ينتقص من الحوار الوطني الشامل، وأن يعرض الاتفاق إلى خطر الانهيار تحت وطأة المزاحمة اللامبدئية والتنافس الفصائلي، الذي يشكل اتفاق مكة أرضاً خصبة له.

حكومة شخصيات وطنية

• تتحدث الورقة (البند ٨) عن حكومة توافق وطني، وهي عبارة غامضة ولا تستجيب لمواقف الإجماع الفلسطيني التي طالبت بحكومة توافق وطني ومن شخصيات وطنية مستقلة نظيفة الكف، وبرئاسة رئيس وزراء مستقل هو أيضاً، على أن تتشكل الحكومة بعيداً عن نظام المحاصصة والكوتا الفصائلية. إن مهام الحكومة يجب أن تكون هي أيضاً واضحة، وأولها إنهاء حالة الانقسام، ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتسيير حياته اليومية، والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وإعادة توحيد الدوائر والمؤسسات، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة. إن الوضوح في هذا البند، أمر ملح، خوفا من أن تتحول قضية تشكيل الحكومة إلى قضية خلافية، قد تعمق الانقسام بدلا من أن تضع حداً له.

التمثيل النسبي

• تتحدث الورقة في انتخاب المجلس التشريعي (البند ١٠) وانتخاب المجلس الوطني (البند ١١) عن مراجعة قانون الانتخابات «وفقا لما تقتضيه مصلحة الوطن»، علما أن المؤسسات الشرعية الفلسطينية قد تجاوزت هذا الأمر لصالح اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في العمليات الانتخابية كافة، التشريعية، والبلدية، والنقابية وغيرها.

ونظام التمثيل النسبي هو النظام الذي يضمن مبدأ الشراكة السياسية وهو المبدأ الذي يضمن بناء الوحدة الوطنية وفقا لنفوذ كل طرف، وليس على قاعدة الكوتا والمحاصصة، إن القوانين التي اعتمدت في الانتخابات السابقة هي قوانين اقصائية متخلفة، غير ديمقراطية، تتيح لصوت واحد أن يلغي آلاف الأصوات بذريعة الأغلبية والأقلية. إن ضمان تنفيذ مبدأ الشراكة السياسية (كما ورد في البند الخامس) يتطلب تطوير الورقة لصالح اعتماد مبدأ التمثيل النسبي بشكل واضح وصريح، والابتعاد عن العبارات الغامضة التي يمكن لكل طرف أن يفسرها كما يهوى ويريد، كعبارة «مصلحة الوطن» على سبيل المثال.

فضلا عن هذا كله، فإن وثيقة الوفاق الوطني التي وقعتها القوى والشخصيات والمؤسسات، وفعاليات المجتمع الفلسطيني في ٢٠٠٦/٦/٢٧، قد أقرت بوضوح مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات، في تطوير ملحوظ لما جاء في إعلان القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥. ونفترض أن الورقة المصرية معنية بأن تأخذ كل هذه المسائل بعين الاعتبار، وألا تشكل خطوة انكفائية إلى الخلف بما يتعلق بتطوير القوانين وتطوير النظام السياسي الفلسطيني.

مرجعية اللجان

• يتحدث البند (١٤) عن تشكيل لجان، لكنه لا يشير إلى مرجعية هذه اللجان، وإلى أساس عملها، الأمر الذي يقتضي توضيحا ينص على أن مرجعية الحوار الشامل (وثيقة الوفاق الوطني، اتفاق القاهرة ومبادرة الإجماع العربي) وأن نتائج الحوار الشامل في القاهرة في ٢٠٠٨/١١/٩، هي كلها مرجعية هذه اللجان، وبالتالي فإن عمل اللجان لا ينطلق من نقطة الصفر، بل إن وظيفتها تتمثل في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، في إطار اختصاص كل لجنة.

وأخيراً وليس آخراً، يفترض بالقوى الفلسطينية أن تتوجه إلى القاهرة، وفي يدها قرار رئيس، بدونه لا ضمان لنجاح الحوار، إنهاء الانقسام والتمرد، والعودة إلى الوحدة الداخلية تحت سقف الشرعية الفلسطينية. بعدها تتفرغ الحالة الفلسطينية لمواجهة الاستحقاقات السياسية المقبلة عليها، وفي مقدمها الخلاص من الاحتلال والاستيطان، وضمان حق اللاجئين في العودة ■

حماس: بين القبول والرفض والموافقة المشروطة بتعديلات على معظم بنود الورقة

■ تراوح موقف حماس من الورقة المصرية بين القبول والرفض والموافقة المشروطة بإدخال تعديلات على معظم بنود الورقة.

فقد أكد القيادي في الحركة أسامة المزيني أن للحركة تحفظات على بعض بنود الورقة سوف يتم نقلها إلى القيادة المصرية. وأضاف أن البنود الواردة في الورقة تحتاج لإعادة ترتيب في الأولويات حول بعض النقاط التي رسمت بشكل غامض ولا بد من توسيعها والاستفسار عنها حتى لا يساء فهمها. وأوضح أنه كانت هناك نقاط أعلنت حماس موقفها منها، إلا أنها وردت في الورقة بشكل تخالف لرأي حماس.

بدوره قال سامي أبو زهري الناطق باسم الحركة أن حركته لن ترفض وثيقة الاتفاق وستوافق عليها، لكن بعد إدخال تعديلات، على بعض بنودها.

أما إسماعيل رضوان فقد قال إن نجاح الحوار يتطلب تناول كل الملفات في الضفة وفي غزة، وبعيدا عن الأجندات الخارجية ووقف المفاوضات مع الإسرائيليين ووقف التنسيق الأمني وتحقيق الشراكة السياسية والاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية.

وأبدى رضوان اعتراضه على أن تكون الحكومة الجديدة مقبولة دولياً أو أن تتبنى برنامج م.ت.ف. لأن ذلك يتطلب منها الاعتراف بشروط الرباعية الدولية. كما رفض اعتبار مبادرة الرئيس عباس من ضمن المرجعيات السياسية للحوار.

أما نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق فقد سجل اعتراضه على توزيع الورقة المصرية على الفصائل الفلسطينية كافة، وتمنى لو كانت «سرية»، دون أن يوضح ماذا يعني بذلك. يذكر أن حماس كانت اقترحت على القيادة المصرية أن يحصر نقاش الورقة المصرية بين فتح وحماس ■

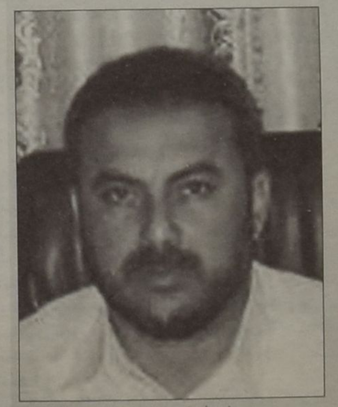
إسماعيل رضوان

مجلس مركزي خلال أسابيع لإقرار قانون انتخابات «الوطني» الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي

■ جاء في بيان اللجنة التنفيذية في م. ت. ف. في ٢٠٠٨/١٠/٢٠ أن المجلس المركزي للمنظمة سيعقد في ٢٠٠٨/١١/١٢، من أجل مناقشة التطورات الراهنة خاصة انتهاكات الاحتلال وتوحيد الجهد الوطني على أساس برنامج م.ت.ف، وصيانة انجازاتها ومؤسساتها ومجريات المفاوضات السياسية وكذلك رفع الحصار عن شعبنا وأسس الحوار الوطني ومراجعة تقدمه، وإقرار مشروع انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل، والتحضير لعقد دورة للمجلس الوطني وغيرها من الأمور التي تسهم في تعزيز دور المجلس المركزي واللجنة التنفيذية ■

النص الكامل لـ «المشروع الوطني الفلسطيني»
كما اقترحته القيادة المصرية على فصائل العمل الوطني الفلسطيني

• الحوار هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء أية خلافات داخلية.. والديمقراطية هي الخيار الوحيد لمبدأ تداول السلطة.. ودعم الديمقراطية تتطلب مشاركة سياسية من الجميع بعيدا عن مبدأ المحاصصة.

• حكومة توافق وطني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية، وانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.. وتطوير وتفعيل م.ت.ف. عملا باتفاق القاهرة.

• توفير المناخ الداخلي لإنجاح مرحلة ما بعد الحوار بما في ذلك إنهاء حالة الانقسام وضرورة التفاعل مع متطلبات المصالحة الوطنية.

• تشكيل لجان لتنفيذ ما يتم التوصل إليه.. أما إدارة المفاوضات فهي من صلاحية م.ت.ف.

بسم الله الرحمن الرحيم
اتفاق القاهرة ٢٠٠٨
المشروع الوطني الفلسطيني

وفاء لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالا لمعاناة أسرانا البواسل، وإيمانا بعدالة قضيتنا الوطنية، وتأكيدا على استمرار نضالنا من أجل نيل حقوقنا المشروعة بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، ويقينا بأن تضحيات شعبنا الفلسطيني الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها خلافات حزبية ضيقة.

• وانطلاقا من التحديات الجسام، والمخاطر العظام، التي تحيط بالقضية الفلسطينية، في مرحلة نحسبها جميعا من أهم وأخطر مراحل تاريخنا الفلسطيني المعاصر، ومفترق طرق لابد أن يقودنا إلى استعادة حقوقنا المشروعة وحمايتها من الضياع، مستندين على وحدة شعبنا وتعبئة إمكانياته وطاقاته العظيمة نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

وقناعة من الجميع بأن استمرار الوضع الحالي يتجه بنا نحو مزيد من تكريس الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي يكاد يعصف بآمال وطموحات شعبنا وقضيتنا العادلة، ويتلاشى منطقنا في الدفاع عنها، وتتضاءل حججنا في أن نفرضها على العالم ونضعه أمام مسؤولياته والتزاماته في ظل متغيرات إقليمية ودولية نعلم جميعا طبيعتها ومقتضياتها.

وفي ضوء المسؤولية التاريخية التي تفرض علينا جميعا تنحية خلافاتنا التنظيمية أيا كانت طبيعة هذه الخلافات، وأن نتوجه بكل ما نملكه من إيمان والتزام نحو إعلاء حقيقي للمصلحة الوطنية العليا، فقد جاء الوقت الذي يجب أن نحول فيه وحدتنا الوطنية من مجرد شعارات براقة نطرحها إلى قناعات حقيقية ننفذها.

واستشرافا لمستقبل لابد أن نصنعه بأنفسنا، ونحدد ملامحه بأيدينا، ونبلور معالمه بإرادتنا، ونتحرك فيه بعزيمة قوية وإصرار لا يلين، من أجل إعادة اللحمة إلى البيت الفلسطيني، والاتفاق على مشروع وطني نخاطب من خلاله المجتمع الدولي، ونثبت به حقنا في أن نحيا في أمن وسلام ورخاء مثلنا مثل باقي شعوب العالم.

وارتباطا بالمحادثات الثنائية الفاعلة التي عقدتها التنظيمات الفلسطينية مع القيادة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/٢٥ وحتى ٢٠٠٨/١٠/٨، والتي أظهرت توافقا غير مسبوق حول ضرورة إنهاء الانقسام والأسس المطلوبة لمعالجته فقد اجتمعت الفصائل والقوى الفلسطينية في القاهرة يوم ٢٠٠٨/١١/٩ واتفقت على مشروعها الوطني على النحو التالي:

• أولا: مبادئ عامة

١. المصلحة الوطنية الفلسطينية تسمو وتعلو فوق المصالح الحزبية والتنظيمية.

٢. وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافيا وسياسيا وعدم القبول بتجزئتها تحت أية ظروف.

٣. الحوار هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء أية خلافات داخلية.

٤. حرمة الدم الفلسطيني، وتجريم الاقتتال الداخلي ووقف التحريض، ونبذ العنف وكل ما يمكن أن يؤدي إليه من وسائل وإجراءات.

٥. الديمقراطية هي الخيار الوحيد لمبدأ تداول السلطة في إطار احترام سيادة القانون والنظام واحترام الشرعية، وأن دعم الديمقراطية يتطلب أن تكون هناك مشاركة سياسية من الجميع بعيدا عن مبدأ المحاصصة.

٦. المقاومة في إطار التوافق الوطني هي حق مشروع للشعب الفلسطيني ما دام الاحتلال قائما.

٧. الاعتماد على المرجعيات الرئيسية السابقة (اتفاق القاهرة «مارس ٢٠٠٥» - وثيقة الوفاق الوطني «مايو ٢٠٠٦ - اتفاق مكة «فبراير ٢٠٠٧» - مبادرة الرئيس / محمود عباس للحوار الشامل /يونيو٢٠٠٨» - قرارات القمة العربية المتعلقة بإنهاء حالة الانقسام).

• ثانيا: اتفق المجتمعون الذين يمثلون جميع الفصائل والقيادات السياسية الفلسطينية لإنهاء حالة الانقسام من خلال الموافقة على حل القضايا الرئيسية كالآتي:

٨. الحكومة:

تشكيل حكومة توافق وطني ذات مهام محددة تتمثل في رفع الحصار وتسيير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية.

٩. الأجهزة الأمنية:

إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية بعيدا عن الفصائلية، لتكون وحدها هي المخولة بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين، وما يتطلبه ذلك من تقديم المساعدة العربية اللازمة لإنجاز عملية البناء والإصلاح.

١٠. الانتخابات:

إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في توقيت متفق عليه، ومراجعة قانون الانتخابات وفقا لما تقتضيه مصلحة الوطن.

١١. منظمة التحرير:

تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني طبقا لاتفاق القاهرة/مارس ٢٠٠٥، بحيث تضم جميع القوى والفصائل، والحفاظ على المنظمة إطارا وطنيا جامعا ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين، وانتخاب مجلس وطني جديد في الداخل والخارج حيثما أمكن.

• ثالثا: وافقت جميع الفصائل وطوائف الشعب الفلسطيني على الالتزام بمتطلبات المرحلة القادمة كالآتي:

١٢. الحفاظ على التهدئة في الإطار الذي توافقت عليه كافة الفصائل والقوى الفلسطينية خلال اجتماعاتها بالقاهرة يومي ٢٩، ٢٠٠٨/٤/٣٠.

١٣. توفير المناخ الداخلي الملائم من أجل إنجاح مرحلة ما بعد الحوار الشامل والتنفيذ الكامل لمقتضيات هذه المرحلة، وما تفرضه من حتمية وقف وإنهاء أية أعمال أو إجراءات داخلية من شأنها الإضرار بالجهد المبذول لإنهاء حالة الانقسام، وضرورة التفاعل بإيجابية مع متطلبات المصالحة الداخلية.

١٤. الاتفاق على تشكيل اللجان التي تتولى مهمة بحث التفصيلات المطلوبة والليات عملها، لوضع ما يتم التوصل إليه موضع التنفيذ، وذلك في إطار معالجة كافة قضايا الحوار والمصالحة (لجنة الحكومة - لجنة الانتخابات - لجنة الأمن - لجنة منظمة التحرير - لجنة المصالحات الداخلية) على أن تبدأ هذه اللجان عملها بعد انتهاء اجتماعات الحوار الشامل مباشرة، ولا مانع من مشاركة عربية في أي من هذه اللجان إذا ما طلبت التنظيمات ذلك.

• رابعا:

١٥. اتفقت جميع الفصائل وقوى الشعب الفلسطيني على أن إدارة المفاوضات السياسية هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية والمبنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية، على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني للتصديق عليه أو اجراء استفتاء حيثما أمكن.

• خامسا:

اتفق المجتمعون على أن المشروع الوطني بما يحمله من آفاق واضحة، وتطلعات مشروعة، وطموحات ليست بمنأى عن إمكانية التحقيق، يتطلب أن تتحول النوايا الحسنة والإرادات الصادقة إلى برنامج عمل يتم تنفيذه في إطار من المسؤولية والقناعة والالتزام أمام أجيال سوف تحاسبنا على المسؤولية التي تحملناها، وأجيال من حقها أن تحيا في استقرار و رخاء في ظل دولتها المستقلة ■

Digitized by Birzeit University Library

من رايس إلى مشعل: نشيد بجهودكم لحماية حدود إسرائيل

■ بعد أن نفى فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس، أن تكون وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس قد بعثت برسالة إلى رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، عاد الدكتور محمود الزهار، عضو المكتب السياسي لحماس، في مؤتمره الصحفي في دمشق في ٢٠٠٨/١٠/١٨ وأكد أن مشعل تسلم رسالة من رايس.

وأوضح الزهار أن أحد كبار المسؤولين العرب هو من أوصل الرسالة إلى مشعل.

بدورها كشفت «الجريدة» الكويتية أن الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، نائب امير قطر هو من سلم رسالة رايس إلى مشعل، وان قطر ابدت رغبتها في ان تبقى الرسالة سرية، لكن الكشف عنها أحدث إرباكا في سقوف حركة حماس.

وأوضحت مصادر أن مسارعة برهوم إلى نفي خبر الرسالة سببها أن قيادة حماس في الخارج تمنت على قطر وواشنطن إبقاء خبر الرسالة سرا، وأن مشعل لم يطلع قيادة حماس في الداخل على الرسالة ومضمونها خشية استغلالها من بعض المعارضين لسياسته.

الرسالة كتبت باللغتين العربية والإنكليزية، وقد أكد وصولها الكاتب المصري فهمي هويدي الذي يوصف بأنه الصديق المقرب لخالد مشعل. وقال هويدي في مقال له نشر في «الأهرام» المصرية (٢٠٠٨/١٠/١٤)، «أن الاتصالات الغربية بحماس توسعت لتشمل كلا من فرنسا وألمانيا فضلا عن الولايات المتحدة الاميركية عبر سفارتها في دمشق». وكشف هويدي أن رسالة رايس إلى مشعل قد أبلغت إلى جميع الأطراف المعنية في المنطقة.

وكان مشعل بدوره بعث برسائل علنية إلى الولايات المتحدة عبر فضائية «سي. إن. إن» ووكالة رويترز، داعيا إياها إلى التخلي عن الرئيس عباس، كطرف مفاوض باسم الشعب الفلسطيني، واعتماد حركة حماس بدلا منه.

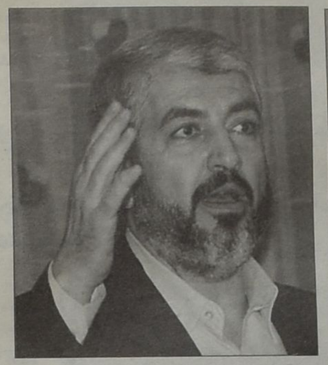

نص الرسالة

السيد خالد مشعل

أود أن أبلغكم أن حفاظكم على التهدئة مصلحة فلسطينية مطلقة، وأنها ستفيد أهالي غزة وبالطبع حماس التي سيطرت بالقوة على القطاع. وأشيد بما قمتم به من أجل حماية الحدود مع إسرائيل. ومنع الإرهابيين المتشددين من إطلاق الصواريخ على جنوب الدولة اليهودية.

أشعر بأهمية أن تكون حماس مستعدة للتخلي عن الإرهاب وأن تفكر جديا في التعايش السلمي في دولتين بجانب بعضهما تحفظان بعضهما البعض، وتعيشان بسلام وأمان وتمكنان الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من العيش بهدوء وراحة.

أرجو أن تكون الرسالة مقدمة لتواصل أكبر مع حماس بعد انخراطكم في العملية التفاوضية وقبولكم ما طلبته اللجنة الرباعية منكم.

كوندوليزا رايس
وزيرة خارجية الولايات المتحدة الاميركية

وقال مشعل مخاطبا الاميركيين: «لقد جربتم عباس يوم كان رئيسا للحكومة، وجربتم عباس يوم صار رئيسا للسلطة، وتأكد لكم أنه رجل ضعيف. إذا أردتم السلام وأمان والاستقرار في المنطقة فما عليكم سوى التعاون مع حركة حماس».

وعندما سئل مشعل عن مشروعه للسلام قال إنه «دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وهدنة مدتها أربعون سنة أما القضايا الشائكة بيننا وبينهم فنتركها للأجيال القادمة».

بدوره كان الزهار قد أرسل إلى الأميركيين رسالة عقب نجاح حماس في الانتخابات حين صرح بأن حماس لا تناسب الولايات المتحدة العداء، وأنها على استعداد للتعاون معها للوصول إلى سلام في المنطقة.

رسالة رايس إلى مشعل تشيد بجهود حماس للحفاظ على التهدئة، وتشيد بدور الحركة في حماية حدود إسرائيل ■

ضد الكفاح المسلح!

عبد القادر ياسين
كاتب وصحفي فلسطيني - القاهرة

■ ظهر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على شاشة فضائية «اوربت» في الإعلامي المعروف، عمرو اديب، في حديث طويل، حفل بالمواقف والمقاطع المستفزة لأي وطني!

يكفي أن عباس أكد، وهو يضغط على مخارج كلماته، على أنه ضد الكفاح المسلح! والانتفاضة!!

كيف وهو الذي انضم إلى «فتح»، بعد بضعة أشهر من قيامها، وهي التي نادت بتحرير فلسطين بالكفاح المسلح، وحده؟!

ثم إذا كان سيادته ضد الكفاح المسلح، فلماذا يتباهى وهو ومن حوله بانتماءاتهم إلى الحركة التي أطلقت الطلقة الأولى في حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة؟!

قد يكون الرجل غيورا!! في الكفاح المسلح، بعد زهاء أربعة عقود من انتمائه لفتح، وهذا حقه، على أن من واجبه أن يتحلى بالنقد الذاتي على تفكيره القديم، ويتخلص من ذاك التناقض بين انتمائه بالطبقة الأولى وإدانة الكفاح المسلح!.

هذا علما بأن ما من حركة تحرر وطني انتصرت بدون الكفاح المسلح، وغن يكن الشرط الوحيد للنصر، قطتاع الطرق ومرامزي السطو المسلح يمارسون الكفاح المسلح، الأمر الذي يعني بأن هذا الكفاح يجب أن يستقوى بالجبهة المتحدة، التي تقوم على أساس برنامج إجماع وطني بداية.

ثم ما هذا الموقف الغريب العجيب من أشكال الكفاح؟!

فالله - سبحانه وتعالى - حبانا بأشكال كفاح شتى، لكن قيادة «فتح» تصر على أن تسقط ما تشاء من هذه الأشكال، وتتمسك بما تشاء. فقبل نحو خمسة وأربعين عاما، اذانت هذه القيادة كل أشكال الكفاح، ما عدا الكفاح المسلح، وحين أرادت الانخراط في التسوية مع إسرائيل، أعلنت نبذ الكفاح المسلح، باعتباره إرهابا!!

قبل أن يخرج علينا عباس باختراعه الجديد، وهو المفاوضات مع عدونا الاسرائيلي دون ما مقاومة، ودون حاجة إلى ميزان قوى في ميدان القتال.

إن هذا التسطيح المخل، يغفل القاعدة الذهبية التي أكدها التاريخ البشري عموما، وتاريخ الحروب على وجه الخصوص، والقائلة بأن ميزان القوى في ميدان القتال هو الذي يعكس نفسه على نتائج المفاوضات بين المتحاربين. أما الواهمون بأن عدو الأمة يمكن أن يتنازل لهم، طواعية، عن الأرض و«دولة»، فنقول لهم ما سبق للقائد الوطني الفرنسي الشهير أن قاله، «من لا يملك مفتاح الحرب لا يملك مفتاح السلام! وإذا ما عدنا إلى سنة ١٨١٥، حين حاقت الهزيمة بنابليون بونابرت على أيدي ملوك وروساء أوروبا، عاتب هؤلاء السياسي النمساوي الداهية، مترنيخ، لأنه لم يحصل على أرض أكثر من نابليون، فرد عليهم مترنيخ، من قوله، «أنت لا تستطيع أن تحصل من الأرض أبعد مما تصل إليه دانة مدفعك!» ■

خلال اجتماع لها في صور
جبهة اليسار: لتحمل الأونروا مسؤولياتها الصحية والتربوية والخدماتية

«الحرية» - بيروت

■ عقدت قيادة منطقة صور لجبهة اليسار الفلسطيني (الجبهتان الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني) اجتماعا دوريا ناقشت فيه الترتيبات التنظيمية لاطار جبهة اليسار الفلسطيني على صعيد منطقة صور، والمهام الوطنية على الصعيد السياسي والاجتماعي... وبحثت أيضا آخر المستجدات السياسية بما فيها المخاطر التي تستهدف حق العودة.. وانعكاسات استمرار الانقسام السياسي في الصف الفلسطيني.

كما ناقشت الأوضاع الفلسطينية العامة وأكدت على أن الحالة الفلسطينية لم تعد تحتمل استمرار الانقسام الراهن، ودعت إلى البدء في حوار وطني شامل وليس حوارا ثنائيا، لانهاء الأزمة الراهنة التي بات يشكل استمرارها خطرا حقيقيا على القضية الفلسطينية برمتها. وهو ما يفتح الباب واسعا امام تشكيل حكومة انتقالية متوافق عليها وطنيا تتولى التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقا لنظام التمثيل النسبي الكامل، وإعادة تفعيل وبناء مؤسسات م.ت.ف على اساس إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بما يتضمنه من إجراء انتخابات للمجلس الوطني وفقا لنظام التمثيل النسبي الكامل.

وقد أكد الاجتماع على ما يلي:-

- إن الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وشرائحه سيبقى متمسكا بحقه في العودة وفقا للقرار الدولي ١٩٤ ورافضا لأي حل توطيني أو تهجيري..

- يجب أن تتحمل وكالة الغوث «الأونروا» مسؤولياتها كاملة تجاه الأوضاع المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في منطقة صور، وضرورة معالجة المشكلات الصحية والتربوية والإعمار ومختلف الخدمات الاخرى... وبالتالي بات مطلوبا اعادة النظر بالمعايير المعتمدة للتعاقد مع المستشفيات بما يوفر خدمة افضل للمريض الفلسطيني، والاهتمام اكثر بالعملية التعليمية لتحسين المستوى لدى الطلبة، والإسراع في انجاز الانشاءات الجارية في المدارس وأن تكون ضمن مواصفات ورقابة سليمة تضمن سلامة الطلبة، والإسراع في مشروع الإعمار للمنازل المحتاجة. وعلى ضرورة ايلاء موضوع أزمة مخيم نهر البارد الأهمية القصوى لجهة بدء ورشة الاعمار وتأمين الاموال اللازمة...

- إن أوضاع الشعب الفلسطيني في المخيمات تزداد سوءا على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والامنية، وهو ما يدعو الجميع إلى ضرورة التنبه لهذه المخاطر وتحصين الوضع الداخلي الفلسطيني والتصدي لكل محاولة تسعى إلى العبث بأمن واستقرار المخيمات والجوار اللبناني الشقيق، وبالتالي تعزيز الأمن الاجتماعي في المخيمات وتجنيبها مختلف التجاذبات الداخلية. بما يساهم في تعزيز صمود المخيمات وصون الهوية الوطنية والتمسك بحق العودة ودرء مخاطر التوطين والتهجير وإقرار الحقوق الإنسانية والاجتماعية، بما فيها حق العمل والتملك وحرية التعبير والعمل السياسي..

- يجب العمل على تفعيل وتطوير دور وأداء اللجان الشعبية في منطقة صور، انطلاقا من المسؤوليات الملقاة على عاتقها، والكم الكبير من المشكلات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في المخيمات. وان ترتقي بدورها الديمقراطي والميداني، وتعمل على اساس هيئات جماعية فاعلة وليس واجهات سياسية، لكي تتصدى لمختلف القضايا الاجتماعية والإنسانية والخدماتية التي يعاني منها اللاجئون في مخيمات صور.

- وتؤكد قيادة جبهة اليسار الفلسطيني في منطقة صور على ضرورة تجنيب مؤسسات وكالة الغوث «الأونروا» وبالاخص المدارس والعيادات اية تجاذبات داخلية واقفال المدارس والاعتداء عليها، وعدم التدخل العشوائي في سير عملها حفاظا على استمرارها في تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني.

وختاما اعتبرت قوى اليسار الفلسطيني في منطقة صور ان الاعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم في مدينة عكا داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨ من قبل المستوطنين المتطرفين بحماية الحكومة الاسرائيلية هو عمل إجرامي ومدان، ويمثل انتهاكا صارخا لكافة الاعراف والقوانين الدولية. وهو ما يدعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم أمام الاعتداءات العنصرية الاسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم بهدف تهجيرهم مرة أخرى. ودعم صمودهم وفضح جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين في الضفة وغزة وفلسطين المحتلة عام ٤٨ ■

صور، (٢٠٠٨/١٠/١٦)

أبناء «البارد» وملف الاستشفاء

يونس أبو سمرة - مخيم نهر البارد

■ شملت خدمات الأونروا الصحية معاينة المرضى في العيادة الوحيدة في مخيم نهر البارد بمعدل ٢٠٠ مريض فما فوق يوميا لتصل احيانا إلى ٣٠٠ حالة، وهو ما يشير الى شكلية المعاينة بسبب محدودية عدد اطباء الصحة العامة الموظفين، إضافة للتعاقد مع بعض الاطباء الاختصاصيين في بعض الاختصاصات وإعطاء ادوية روتينية للمرضى الذين يتلقون علاجا في العيادة التي تحتوي على مختبر للتحاليل الطبية الأولية البسيطة وصيدلية تقدم فيها الادوية الروتينية والادوية الشهرية لمرضى السكري وبعض امراض القلب والضغط .. الخ وبعض الجرعات لامراض سرطانية. وغرفة تصوير شعاعي متواضعة هي الوحيدة في الشمال التي كانت تستوعب مرضى البداوي وطرابلس، إضافة لقسم الحوامل وتطعيم الاطفال.

أما المرضى الذين يحتاجون للعلاج في المستشفيات بسبب امراض عادية او لاجراء عمليات جراحية بسيطة فان تعاقد الأونروا إقتصر على مستشفى رحال في عكار، وعلى المستشفى التابع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في مخيم البداوي، وضمن سقف محدود لعدد الليالي السريرية التي لا تكفي الحد الادنى من حاجة الفلسطينيين في الشمال. إن مستشفى رحال في عكار لا يقدم الخدمات المطلوبة اضافة لموقعه الجغرافي وعدم اهتمامة بالمريض الفلسطيني وممارسة اشكال من العنصرية اثناء معارك البارد.

تنكر لاصحاب الامراض المزمنة

وفي كل الحالات التي كان يتم التعاقد فيها بعدد الليالي السريرية انما كان يتم على حساب حرمان المرضى من حقهم في العلاج، أما عمليات القلب المفتوح والسرطان وغير ذلك فإن الأونروا لا تغطي سوى ما نسبته بين ١٠٪ الى ٢٠٪ من تكاليف هذه العمليات، إضافة الى تنكرها لمرضى غسيل الكلى والتلاسيميا والقلب والشرايين والتصلب اللوحي والكهرباء والامراض السرطانية (فما يقدم محدود جدا) إضافة لعدم تغطيتها للصور الشعاعية والمغناطيسية والملونة والرنين المغناطيسي ..الخ او تغطيتها بشكل جزئي في بعض الاحيان.

كيف تعاطت الاونروا ؟

في إطار خطة الطوارئ الشاملة التي طالبت فيها فصائل المقاومة واللجان الشعبية في الشمال لاغاثة نازحي البارد، اولت ملف الاستشفاء اولوية خاصة نظرا لاهميته المتعلقة بصحة أبناء المخيم وسلامتهم، لمواكبة أي إصابات قد تنتج عن المعارك. وهذا ما حصل للعشرات الذين تعرضوا الى الاصابة بجروح متفاوتة بين الخفيفة والمتوسطة والخطيرة، فضلا عن استشهاد عدد من المدنيين من ابناء المخيم كان معظمهم يقوم بتوزيع مواد الاغاثة اثناء وصول مساعدات الاونروا الى المخيم. إضافة الى الجرحى الذين سقطوا اثناء المسيرة العفوية التي انطلقت من البداوي باتجاه البارد، مع التنويه والاشارة إلى أن وزارة الصحة اللبنانية ساهمت بشكل جيد في تكاليف علاج جرحى المعارك من ابناء المخيم وهذا ما يستحق الذكر والشكر.

وفي سياق هذه الخطة تعهدت الاونروا بعلاج شامل وكامل لكل نازحي المخيم، وقد قامت بالتعاقد مع مستشفيات كالاسلامي المظلوم في طرابلس ومستشفى الشمال الاستشفائي في زغرتا، الى جانب مستشفى رحال الذي قصدة عدد قليل جدا من المرضى بسبب الاجواء التحريضية التي استهدفت ابناء المخيم، بينما احتل مستشفى صفد (الهلال الاحمر الفلسطيني) موقع الصدارة في استقبال القسم الاكبر منهم، كما فتحت عيادة البداوي ابوابها للنازحين ووضعت خطة طوارئ في الدوام الاستشفائي (كان المطروح ٢٥٪) . ونسبة ١٥٪ على الاكسسوارات واللوازم الطبية المطلوبة للمريض في مستشفى رحال والهلال الاحمر الفلسطيني . (كالرقع والبلاتين والبراغي والاجهزة الطبية .. الخ) وتوقيف العمليات الباردة في المستشفين المذكورين حتى بداية كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، مع الاشارة إلى وجود أكثر من ٢٤٠ ليلة سريرية عالقة مع مستشفى الهلال ترفض الاونروا تغطيتها منذ شهور تحت ذرائع ومبررات واهية .إضافة للتعقيدات الجديدة في الموافقة على الصور الشعاعية والمغناطيسية والفحوصات المخبرية . وهو ما أعاد الامور في ملف الاستشفاء الى سابق عهدها قبل الأحداث.

مطالب عادلة.. وملحة

وفي السياق دعت فعاليات «البارد» السياسية والاجتماعية والحقوقية الاونروا إلى تحسين خدماتها الطبية وتخفيفا للمعاناة المستمرة دعتها لتوفير متطلبات النازحين وفق التالي:

١- إلغاء النسبة التي فرضتها الاونروا على المريض الذي يحمل تحويل الى احد المستشفيات (الاسلامي، المظلوم ومستشفى الشمال الاستشفائي) نظرا لانعكاساتها السلبية على المريض في ظل الوضع المعيشي السيئ جدا ونسبة البطالة العالية جدا إضافة لانعكاساتها السياسية والاجتماعية.

٢- إلغاء النسبة المفروضة على تكاليف اللوازم الطبية والاكسسوارات وتأمين كل متطلبات معالجة المريض.

٣- بناء عيادة جديدة على العقار رقم ٢٢ بمحاذاة الوحدات السكنية على العقار ٢٣ (منطقة بحنين - تلة الست) في قطاع (A) .

٤- تأمين جهاز متطور للتصوير الشعاعي ليلبي إحتياجات المرضى.

٥- تأمين مختبر متطور يلبي الفحوصات المخبرية على انواعها .

٦- تطوير التعاطي مع ملف الاستشفاء ليشمل معالجة الجوانب النفسية والعصبية، والآثار السلبية ومواجهة اية أمراض محتملة ناتجة عن التلوث البيئي ومخلفات الاسلحة المستخدمة في المعارك.

٧- تأمين الأدوية على اختلاف أنواعها خاصة الأدوية النوعية والمكلفة لكل الأمراض والاختصاصات بدون استثناء.

٨- تأمين العلاج الكامل لكل مرضى القلب والدماغ والديسك والاعصاب والامراض السرطانية والتلاسيميا وأن تكون الليالي السريرية مفتوحة.

٩- فتح عيادة خاصة لمرضى غسيل الكلى نظرا لتزايد أعدادهم في الشمال وبسبب المعاناة الناتجة عن البعد الجغرافي للمريض حيث أن المكان الوحيد المتوفر هو مستشفى الهمشري في صيدا.

١٠- مساهمة الاونروا في بناء مستشفى تخصصي في مخيم نهر البارد ■

١٠٠ إلى ٢٠٪ فقط من تكاليف عمليات القلب المفتوح والأمراض السرطانية تحلها الأونروا، فيما تتجاهل معالجة مرضى الكلى والتلاسيميا والشرايين.

• العيادة التي انشأتها الأونروا في قطاع (٢) بالمخيم الجديد متواضعة الإمكانيات وبدائية ولا تلبي الحاجات الصحية للنازحين

العدد الحادي عشر من «صوت البارد»

«الحرية» - بيروت

■ صدر العدد الحادي عشر من نشرة «صوت البارد» (٢٠٠٨/١٠/١١) وتصدر عن مجلة «طريق الوطن» وتعنى بمتابعة أوضاع نازحي مخيم نهر البارد.

حوى العدد مقالا بعنوان «إلى متى؟» بقلم رئيس تحرير النشرة خضر السبعين عالج فيه الاسباب التي تكمن وراء استمرار معاناة ابناء «البارد» والتأخر في حل مشاكلهم وإعادة إعمار المخيم. إضافة إلى مقال للرفيق أبو لؤي أركان، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تناول فيه التراجع في خدمات برنامج طوارئ الاونروا، وآليات التحرك المفترضة في سياق الضغط لتأمين الدعم اللازم لبرنامج الطوارئ.

كما حمل العدد مجموعة من الأخبار والمقالات التي تتعلق بشأن المخيم ومعاناة أبنائه المستمرة ■

Digitized by Birzeit University Library

حول التزامن بين الاستحقاقين الرئاسي والتشريعي

مذكرة مقدمة من امانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تاريخ انتهاء ولاية محمود عباس (أبو مازن) كرئيس للسلطة الفلسطينية أصبح مادة لجدل ارتفعت أصداؤه واختلط فيه الحديث القانوني بالكلام السياسي. ننشر فيما يلي نص مذكرة مقدمة من أمانة سر اللجنة التنفيذية حول التزامن بين الاستحقاقين الرئاسي والتشريعي، استنادا إلى نصوص القانون الأساسي المنظم لعمل السلطة الفلسطينية الذي تم تعديله في العام ٢٠٠٣، إلى نصوص القوانين ذات الصلة، على أن ننشر في الأعداد القادمة عددا من الفتاوى والدراسات القانونية الصادرة عن رجال قانون فلسطينيين وعرب مع تأكيدنا على أن الموضوع بالغ الحساسية والأهمية من الجانب السياسي كما القانوني، لأن الأمر يتعلق بوحدانية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية حيث تؤدي محاولة تكريس الازدواجية في التمثيل الوطني على اختلاف مستوياته، إلى تآكل هذا التمثيل على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، والخاسر هنا الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

«الحرية»

الانتخابات: التزامنها ضرورة وطنية

١) من الزاوية القانونية ليس هنالك أي أساس لادعاءات حماس بشأن انتهاء فترة ولاية الرئيس في ٢٠٠٩/١/٩. ذلك أن قانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٠٥ وهو القانون الذي قبلته جميع القوى والقوائم بما فيها حماس ودخلت الانتخابات على أساسه واضح في حكمه بهذا الشأن حيث تنص المادة (١١١) الانتقالية من القانون على أن «تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل ووفقا له»، وبموجب هذه المادة فإن موعد الانتخابات الرئاسية القادمة متزامن مع موعد الانتخابات التشريعية في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠.

هذا الحكم أكد عليه القرار بقانون رقم ( ) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة الصادر عن الرئيس في ٢٠٠٧/٩/٢ والذي ما زال ساري المفعول حيث لم ينظر فيه ولم ينقضه المجلس التشريعي لتعذر انعقاده. المادة (١١٦) الانتقالية من هذا القرار بقانون تؤكد حكم المادة (١١١) من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥.

٢) الحجة التي تلجأ إليها حماس لتبرير ادعائها هي أن القانون الأساسي المعدل ينص في المادة (٣٦) على أن «مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات». وحيث أن أي حكم قانوني يتعارض مع أحكام القانون الأساسي يعتبر باطلا تلقائيا، فإن ما جاء في قانون الانتخابات مما يتعارض مع نص هذه المادة هو باطل ولا يعتد به. هذه الحجة تتجاهل الحقائق التالية،

أ- عندما جرت انتخابات الرئاسة التي فاز بها الرئيس أبو مازن في ٢٠٠٥/١/٨ كان القانون الأساسي، بنصه الساري المفعول حينذاك، يحدد فترة ولاية الرئيس (كما المجلس التشريعي) بأنها تمتد حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

تنص المادة (٣٦) من القانون الأساسي المعدل بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٨ على أن «مدة رئاسة السلطة الوطنية هي المرحلة الانتقالية. ويتم انتخاب الرئيس بعد ذلك وفقا للقانون».

ب- إن التعديل على القانون الأساسي الذي أدخل بموجبه نص المادة (٣٦) المعدلة والذي يحدد مدة الرئاسة بأربع سنوات، هذا التعديل بات ساري المفعول بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٠٠٥/٨/١٨، أي بعد مرور سبعة أشهر وعشرة أيام على انتخاب الرئيس أبو مازن.

ج- إن هذا التعديل كان جزء من رزمة متكاملة من التعديلات على القانون الأساسي وعلى قانون الانتخابات اقرها المجلس التشريعي دفعة واحدة عملاً باتفاق القاهرة الذي تم التوافق عليه في الحوار الوطني الذي شاركت فيه جميع الفصائل، بما فيها حماس، في آذار ٢٠٠٥. ومعروف أن اتفاق القاهرة تضمن، من بين نقاط أخرى، التوافق على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية وفق النظام الانتخابي المختلط (القائم على المناصفة بين الدوائر وبين قوائم التمثيل النسبي). ومن أجل تأمين الإطار القانوني لتنفيذ هذا الاتفاق كان لا بد من إجراء تعديلات جوهرية على القانون الأساسي وقانون الانتخابات تضمن، أولا، تعديل المادة (٤٧) من القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ والتي كانت تنص في فقرتها الثالثة أن «مدة هذا المجلس (التشريعي) هي المرحلة الانتقالية»، واستبدالها بنص يتيح للرئيس الدعوة إلى انتخابات تشريعية قبل نهاية المرحلة الانتقالية، وثانيا، تعديل المادة (٤٨) من القانون الأساسي المعدل بما يتيح إقرار قانون انتخابي ينسجم مع التوافق الوطني الذي تم في القاهرة. وثالثا، إجراء تعديل جوهري على قانون الانتخابات أو إصدار قانون انتخابات جديد يقوم على أساس النظام المختلط وفقا لاتفاق القاهرة. وفي هذا السياق ارتأى المجلس التشريعي السابق (الأول) أن تحديد فترة ولاية محددة زمنيا للمجلس التشريعي يجب أن يتراقق أيضا مع تحديد فترة ولاية محددة زمنيا لرئيس السلطة مما تطلب إجراء تعديل على المادة (٣٦) من القانون الأساسي. وبالفعل أقرت هذه التعديلات الدستورية الثلاثة (على المواد ٣٦ و ٤٧ و ٤٨ من القانون الأساسي) بالتراقق مع قانون الانتخابات الجديد (رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥) دفعة واحدة في منتصف آب ٢٠٠٥ ونشرت في الجريدة الرسمية في ٢٠٠٥/٨/١٨.

• اقرار تعديل دستوري يحدد فترة الرئاسة بأربع سنوات، بعد مرور حوالي ثمانية أشهر على انتخاب الرئيس، وضع المشرع امام تساؤل بديهي: متى تبدأ فترة السنوات الاربع بالنسبة للرئيس الحالي المنتخب قبل اقرار هذا التعديل؟

د- إقرار تعديل دستوري يحدد فترة الرئاسة بأربع سنوات، بعد مرور حوالي ثمانية أشهر على انتخاب الرئيس، وضع المشرع امام تساؤل بديهي، متى تبدأ فترة السنوات الأربع بالنسبة للرئيس الحالي المنتخب قبل إقرار هذا التعديل. ذلك أن القانون الأساسي المعدل لا ينص على أن فترة الأربع سنوات بالنسبة للرئيس تبدأ من تاريخ انتخابه، خلافا لما جاء فيه من نص صريح على أن ولاية المجلس التشريعي هي أربع سنوات من تاريخ انتخابه.

للمقارنة:

المادة (٣٦) من القانون الأساسي المعدل تقول: «مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات». ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين».

بينما المادة (٤٧) المعدلة تنص بوضوح في فقرتها الثالثة على أن «مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية».

إذن كان لا بد من أن تتضمن رزمة التعديلات الدستورية إجابة على التساؤل، متى تبدأ ومتى تنتهي فترة السنوات الاربع بالنسبة للرئيس الحالي الذي انتخب قبل إقرار هذه التعديلات. المشرع فضل الإجابة على هذا السؤال ليس بإدخال مادة انتقالية إلى القانون الأساسي المعدل، تجنبا لاشكال القانون الأساسي بالعديد من الأحكام الانتقالية التي تفقد مغزاها بعد فترة زمنية قصيرة نسبيا، بل ارتأى أن تأتي هذه الإجابة بمادة انتقالية في قانون الانتخابات الجديد المقر بالتراقق مع هذه التعديلات الدستورية برزمة واحدة متكاملة، مستندا في ذلك إلى أن المادة (٣٤) من القانون الأساسي تنص أصلاً على ما يلي «ينتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية انتخابا عاما ومباشرا من الشعب الفلسطيني وفقا لأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني».

لا أساس، إذن، للادعاء ببطلان المادة الانتقالية (١١١) بدعوى تعارضها مع أحكام القانون الأساسي، فالأحرى أن هذه المادة جاءت تفسيراً لكيفية تطبيق القانون الأساسي، بأحكامه الجديدة المعدلة، على الوضع الذي كان قائما قبل إقرار هذه التعديلات. بمعنى آخر، أن المجلس التشريعي عند تبنيه هذه التعديلات الدستورية، قرر – في الوقت نفسه – أن انطباق الحكم الدستوري الجديد على الرئيس الحالي يبدأ من تاريخ إقرار التعديل الدستوري وليس بأثر رجعي من تاريخ انتخاب الرئيس وذلك انسجاما مع المبدأ العام الذي تنص عليه المادة ١١٧ من القانون الأساسي وهو أن «لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها». وجاءت المادة الانتقالية (١١١) في قانون الانتخابات لتنظيم كيفية المواءمة بين هذا الحكم وبين مبدأ التزامن في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الذي يشكل حجر زاوية في القانون الانتخابي.

هـ- ما يعزز هذا الرأي أن جميع القوى التي شاركت في الانتخابات التشريعية الثانية، بما فيها حماس، تعهدت حينذاك بصورة جلية لا لبس فيها بالالتزام بقانون الانتخابات. ولم يسجل أي منها أي تحفظ او اعتراض على أي من أحكام القانون المذكور، بما في ذلك المادة (١١١) الانتقالية التي لم يقل أحد حينذاك أنها تتناقض مع القانون الأساسي. وقد جاء هذا التعهد بصيغة إقرارات رسمية وقعتها جميع القوائم الانتخابية والمرشحين الفرديين، وتم إيداعها لدى لجنة الانتخابات المركزية مرفقة بطلبات الترشيح.

ذيلت جميع طلبات الترشيح للقوائم الانتخابية بالنص التالي:

«ك. إقرار وتعهد»

نحن/ القائمة الانتخابية..... نقر بصحة المعلومات الواردة في (هذا) الطلب ومرفقاته، ونتعهد بالالتزام بقانون الانتخابات والأنظمة والتعليمات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية .....»

وتتبين من هذا النص بوضوح أن المشرع كان يعتبر أن الحرص على التزامن بين الاستحقاقين الرئاسي والتشريعي يتيح إمكانية استمرار فترة الولاية الرئاسية في حالات محددة لمدة تزيد على أربع سنوات، وذلك ليس فقط في الحالة الاستثنائية التي تعالجها المادة (١١١).

٤) ليس ثمة على الإطلاق سند قانوني لمطالبة بعض رموز حماس، ومن بينهم السيد أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، بأن تنتقل مهام الرئاسة مؤقتا إلى رئيس المجلس التشريعي في حال تجاوز موعد ٢٠٠٩/١/٩ دون إجراء انتخابات رئاسية.

ذلك أن القانون الأساسي لا يجيز هذا الانتقال المؤقت لمهام الرئاسة إلا في حالات ثلاث محددة يترتب عليها شغور مركز الرئيس. وهذه الحالات هي الوفاة، أو استقالة الرئيس شرط أن يقبلها المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه، أو فقد الأهلية القانونية شرط أن تقرر المحكمة الدستورية العليا ويوافق عليه المجلس التشريعي بأغلبية الثلثين. ومن الواضح أن تجاوز فترة الولاية الدستورية للرئيس ليست من بين هذه الحالات. وليس ثمة في القانون الأساسي أو قانون الانتخابات، ما يشير إلى أن حالة التجاوز هذه (حتى لو وقعت فعلاً) يترتب عليها شعور مركز الرئيس.

تنص المادة (٣٧) من القانون الأساسي المعدل على ما يلي:

مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون، وفيما عدا أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار هذا القانون فقط:

١- يتم انتخاب الرئيس، وأعضاء المجلس في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري.

• تنص المادة (١١١) الانتقالية من القانون على أن «تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل ووفقا له». وبموجب هذه المادة فإن موعد الانتخابات الرئاسية القادمة متزامن مع موعد الانتخابات التشريعية في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠

المجلس التشريعي: مصدر للتشريع.. أم للخلافات؟

• بين ٢٠٠٩/١/٩، الذي تطالب حماس بأن يكون الحد الأقصى لاجراء انتخابات رئاسية جديدة، وبين ٢٠١٠/١/٢٦ الذي تنتهي فيه ولاية المجلس التشريعي الحالي، هناك مسافة زمنية لا تزيد على سنة ونصف الشهر. هل يحتمل الوضع الفلسطيني إجراء عمليتين انتخابيتين منفصلتين ؟

فإذا اختل التطابق الزمني بين المدتين، لأي سبب من الأسباب، فإن قانون الانتخابات هو الذي ينظم كيفية إستعادة التزامن بين الاستحقاقين كما هو الحال مثلاً عند شغور مركز الرئيس وهي الحالة التي تعالجها المادة ٩٧ من القانون (رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥) والتي تنص في فقرتها الرابعة على ما يلي:

٤- مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون:

أ) إذا كانت الفترة المتبقية من فترة رئاسة السلطة الوطنية أكثر من عام، تعتبر فترة الرئاسة للرئيس الجديد هي ما تبقى من مدة الولاية المحددة قانوناً.

ب) إذا كانت الفترة المتبقية من فترة رئاسة السلطة الوطنية أقل من عام، تعتبر فترة الرئاسة للرئيس الجديد هي عن الفترة المتبقية من الولاية السابقة ولفترة رئاسية جديدة لمدة أربع سنوات. على أن تجري انتخابات عامة للمجلس التشريعي في موعدها لتواكب فترة الرئاسة الجديدة، وتكون لنفس الفترة.

ويتبين من هذا النص بوضوح أن المشرع كان يعتبر أن الحرص على التزامن بين الاستحقاقين الرئاسي والتشريعي يتيح إمكانية استمرار فترة الولاية الرئاسية في حالات محددة لمدة تزيد على أربع سنوات، وذلك ليس فقط في الحالة الاستثنائية التي تعالجها المادة (١١١).

٤) ليس ثمة على الإطلاق سند قانوني لمطالبة بعض رموز حماس، ومن بينهم السيد أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، بأن تنتقل مهام الرئاسة مؤقتا إلى رئيس المجلس التشريعي في حال تجاوز موعد ٢٠٠٩/١/٩ دون إجراء انتخابات رئاسية.

ذلك أن القانون الأساسي لا يجيز هذا الانتقال المؤقت لمهام الرئاسة إلا في حالات ثلاث محددة يترتب عليها شغور مركز الرئيس. وهذه الحالات هي الوفاة، أو استقالة الرئيس شرط أن يقبلها المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه، أو فقد الأهلية القانونية شرط أن تقرر المحكمة الدستورية العليا ويوافق عليه المجلس التشريعي بأغلبية الثلثين. ومن الواضح أن تجاوز فترة الولاية الدستورية للرئيس ليست من بين هذه الحالات. وليس ثمة في القانون الأساسي أو قانون الانتخابات، ما يشير إلى أن حالة التجاوز هذه (حتى لو وقعت فعلاً) يترتب عليها شعور مركز الرئيس.

تنص المادة (٣٧) من القانون الأساسي المعدل على ما يلي:

مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون، وفيما عدا أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار هذا القانون فقط:

١- يعتبر مركز رئيس السلطة الوطنية شاغراً في أي من الحالات الآتية:

أ- الوفاة.

ب- الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني إذا قبلت بأغلبية ثلثي أعضائه.

ج- فقد الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

٢- إذا شغر مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتا لمدة لا تزيد عن ستين يوما تجري خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقا لقانون الانتخابات الفلسطيني.

٥) حتى لو افترضنا جدلاً أن القانون يدعم ادعاءات حماس ببطلان شرعية الرئيس مع انتهاء فترة ولايته المزعوم في ٢٠٠٩/١/٩، وأن القانون أيضا يجيز انتقال مهام الرئاسة في هذه الحالة إلى رئيس المجلس التشريعي مؤقتا لمدة ستين يوما، ما الذي سوف يحصل بعد انتهاء فترة الأيام الستين، والجميع يعلم أنه لن يكون بالإمكان خلال هذه الفترة إجراء انتخابات رئاسية في الضفة وغزة؟ فإذا صح الإدعاء ببطلان شرعية الرئيس الأصيل (المنتخب) تلقائيا بعد انتهاء فترة السنوات الأربع، فإن هذا بالأحرى ينطبق على الرئيس المؤقت (المعين) ببطلان شرعيته بعد انتهاء فترة الأيام الستين.

٦) إن الافتراض الجدلي المشار إليه أعلاه يكشف خطورة الانسياق مع ادعاءات حماس ومنطقها العبثي الذي لا يقود في النتيجة سوى إلى تقويض راكائز كل الشرعيات الفلسطينية، بما في ذلك شرعية المجلس التشريعي الذي سوف تنتهي ولايته بعد سنة من ذلك التاريخ (وبخاصة أن هذا المنطق مصحوب برفض الاعتراف بشرعية م.ت.ف. ومؤسساتها) والجميع يعلم أن تقويض الشرعيات الفلسطينية ليس له فقط تبعات مدمرة على الصعيد الداخلي (باتجاه سيادة قانون الغاب وانهيار النظام السياسي الفلسطيني) بل له أيضا نتائج كارثية على الصعيد السياسي فيما يتعلق باعتراف العالم بحق الشعب الفلسطيني في تمثيل نفسه بنفسه الذي هو جوهر الاعتراف بحقه في تقرير المصير.

٧) بين ٢٠٠٩/١/٩، الذي تطالب حماس بأن يكون الحد الأقصى لإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وبين ٢٠١٠/١/٢٦ الذي تنتهي فيه ولاية المجلس التشريعي الحالي، هناك مسافة زمنية لا تزيد على سنة ونصف الشهر. هل يحتمل الوضع الفلسطيني إجراء عمليتين انتخابيتين منفصلتين، بكل ما يتطلبه كل منهما من وقت وجهد ومال وتهيئة للظرف الدولي والاقليمي، وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة وبضعة أيام؟ هذا مرة أخرى يؤكد أن ما تريده حماس في واقع الأمر هو ليس إجراء انتخابات رئاسية في موعد ٢٠٠٩/١/٩ (والجميع يعلم أن ذلك مستحيل في وضع الانقسام الحالي) بل هو بالأحرى البحث عن حجة لسحب الاعتراف بشرعية الرئيس بهدف استكمال بناء كيانهم الانفصالي في غزة.

٨) يتبين مما جاء أعلاه أن قرار حماس بسحب الاعتراف بشرعية الرئيس بعد ٢٠٠٩/١/٩ هو قرار سياسي له تبعات خطيرة، بالرغم من بطلان سنده القانوني. وسوف يترتب على تنفيذ هذا القرار:

أ- استكمال عملية الانفصال عن النظام السياسي الفلسطيني وإقامة كيان سياسي انفصالي قائم بذاته في قطاع غزة وذلك تتويجا لسلسلة من الخطوات المتتابعة بهذا الاتجاه تمزيق وحدة المجلس التشريعي وإقامة مجلس تشريعي خاص بأعضاء حماس في قطاع غزة باللجوء إلى بدعة «التوكيلات» لادعاء توفير نصاب وهمي لعقد جلسات غير قانونية لهذا المجلس + توسيع حكومة إسماعيل هنية بتعيين وزراء جدد بالاضافة إلى الوزراء الأربعة المتبقين من الحكومة المقالة وتوليهم مهامهم دون أن يصادق على تعيينهم الرئيس ولا المجلس التشريعي + استبدال الجهاز القضائي بمعزل عن مجلس القضاء الأعلى + بناء أجهزة أمنية جديدة بمعزل عن القوانين المنظمة لتشكيل وعمل أجهزة الأمن وخلافا للقانون الأساسي + والآن يأتي تنصيب رئيس بديل لتستكمل عملية الانفصال.

ب- الطعن بالشرعيات الفلسطينية كافة والدفع نحو فراغ مفزع لا يترتب عليه انتقال الشرعية من طرف إلى آخر بل تدمير كل الشرعيات وتقويض ركائزها.

ج- تمزيق وحدة ووحدانية التمثيل الفلسطيني والدفع نحو التآكل التدريجي للاعتراف الدولي بشرعية هذا التمثيل، الأمر الذي يترتب عليه إضعاف الاعتراف الدولي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفتح الأبواب مشرعة لكافة الأطراف الخارجية الطامعة في العودة إلى عهود الإلحاق والاحتواء والوصاية على القرار الوطني ■

• ليس ثمة سند قانوني لمطالبة بعض رموز حماس، ومن بينهم السيد أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، بأن تنتقل مهام الرئاسة مؤقتا إلى رئيس المجلس التشريعي في حال تجاوز موعد ٢٠٠٩/١/٩ دون إجراء انتخابات رئاسية

Digitized by Birzeit University Library

ليفني: شراكة مع باراك وعقبات مع «شاس»

محمد ابو شريفة

■ توجهت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني المكلفة بتشكيل الحكومة الجديدة بطلب إلى رئيسها شمعون بيريز (١٠/٢٠) لتمديد مهلة مساعي توليف الحكومة لاسبوعين اخرين بعد أن انتهت فرصة الـ٢٨ يوما التي يمنحها القانون لتشكيل الحكومة وتسعى ليفني للحصول على اصوات ١٣ نائبا على الاقل، بعد أن ضمنت ولو بالاحرف الاولى الحصول على اصوات حزب «العمل» (١٩ نائبا) والحصول على اصوات اعضاء حزبها (٢٩ نائبا).

شراكة مع «العمل»

حققت تسيبي ليفني اول انجاز لها على طريق تشكيل الحكومة باتفاقها بالاحرف الاولى (١٠/١٣) مع حزب العمل على دخول ائتلافها الحكومي. واصرت على تحقيق هذا الانجاز قبل الاعياد، مما حدى بالبعض ان يعتقد بانها قدمت تنازلات لباراك وحزبه، ومن اهم تلك التنازلات ابتداع منصب جديد لباراك باسم «نائب اعلى لرئيس الحكومة».

وحصل باراك على تعهدات ووعود من ليفني اظهرته كانه الشريك الوحيد في الحكومة. ونص الاتفاق بين «كاديما» و«العمل» على اربعة بنود اساسية تمحورت حول ضمان ادارة سليمة للحكومة وشراكة حقيقية لحزب «العمل» في قيادة الدولة والمفاوضات السياسية مع الفلسطينيين والسوريين والاتفاق على الاليات خاذ القرار في المجلس الوزاري المصغر من دون موافقة باراك، واعتبار احد المقربين من ايهود باراك ان هذا البند هو اهم انجاز في التفاوض.

واشترط باراك لمشاركته في الحكومة ايقاف مبادرات وزير العدل دانييل فريدمان والتي تمس بمكانة المحكمة العليا في النظام القضائي الاسرائيلي والرفع من نيله لهذا المطلب الا انه لم يستطع تحقيق هدفه في زيادة عضوية حزب «العمل» في لجنة تعيين القضاة. ويقضي البند الرابع والذي يسمى «قانون باراك» بتقديم الحكومة مشروع قانون للكنيست يتيح لرئيس الكتلة الاكبر ان يكون زعيما للمعارضة حتى لو لم يكن عضو كنيست.

وبرغم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاق الشراكة، الا ان الطرفين ابقيا العديد من قضايا الخلاف مفتوحة وفيما يعتبر بعض قادة «العمل» الاتفاق على انه شراكة في القيادة، يؤكد قادة «كاديما» على ان الحكومة الجديدة ليست براسين، وان حكومة إسرائيل هي برئاسة ليفني فقط ويعتبر حزب «العمل» ان من بين اهم انجازاته في الاتفاق هو عدم زيادة رسوم الدراسة الجامعية واشار إلى انه راض عن الاتفاق الذي يضمن البنود السالفة الذكر.

مشاورات شاقة مع «شاس»

بالرغم من موقف التحفظ الذي ابداه «شاس» تجاه التوافق بين «العمل» وكاديما واعلان مسؤوليته بان الاتفاق بين الحزبين ابعدهم عن الحكومة، الا ان ذلك لا يعد أكثر من مجرد ورقة ضغط تفاوضية، ولعبة لي الاذرع بين الاحزاب الاسرائيلية التي تسعى لتحقيق مطالبها للمشاركة في الائتلاف الحاكم.

فنقطة الخلاف الاساسية بين «كاديما» و«شاس» هي مخصصات الاطفال، حيث صلب من حدة مطالبه المالية والسياسية والائتلافية، وهدد بالتوجه الى انتخابات عامة مبكرة اذا لم تستجب ليفني لمطالبه كما استجابت لمطالب حزب «العمل».

واظهر ايلي يشاي زعيم «شاس» موقف حركته المتصلب لصحيفة «هارتس» (١٠/١٥) بانه «لا يخاف من الجلوس في مقاعد المعارضة»، في اشارة واضحة الى استعداده لعدم المشاركة في الائتلاف الحكومي ما لم تلب مطالب الحزب، مشيرا الى ان ليفني ستضطر في هذه الحالة الى تاليف حكومة ضيقة وغير مستقرة.

ونقلت «معاريف» عن قادة في «شاس» (١٠/١٥) انهم يتحفظون من الوعود والتعهدات التي حصل عليها باراك من ليفني، وان «حق الاعتراض الذي جرى منحه لباراك فيما يتعلق بجدول عمل الحكومة والمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والامنية ليس مقبولا، واكد هؤلاء القادة للصحيفة ذاتها «ان حق الفيتو الذي حصل عليه «العمل» لتقييد عمل وزير العدل قد يستخدم لفرض مشاريع قوانين علمانية على المتدينين، كما انهم عارضوا ما يسمى بـ«قانون باراك» الذي سيتيح له ان يصبح رئيسا للمعارضة، اذا انسحب من الحكومة، رغم انه ليس عضوا في الكنيست.

فبالاضافة الى النقاط الخلافية الاساسية بين «كاديما» و«شاس» اضيفت هذه النقاط لتزيد مساعي ليفني تعقيدا، احرونوت، (١٠/١٧) بانه «لدى خروج يشاي من اجتماعه مع ليفني صرح باننا لسنا مستعدين لائتلاف مثل الائتلاف مع العمل»، في اشارة الى تنازل حزب «العمل» عن الكثير من مطالبه خلال المفاوضات للائتلاف مع «شاس» على دخول الائتلاف الحكومي. وتطرق قادة في «شاس» الى النقاط التي لا تزال عالقة في المفاوضات مع «كاديما» فاشاروا الى ان «المفاوضات الائتلافية مستمرة، لكن «شاس» يصر على سياغات اكثر وضوحا فيما يتعلق بقضية القدس، وحدوث تقدم ملموس بخصوص زيادة مخصصات العائلات كثيرة الاطفال اذ يطلب «شاس» بتوسيع الموازنة لعام ٢٠٠٩ لزيادة مخصصات الاولاد، وتسميتها «منحا عائلية» تصل قيمتها إلى ١,٥ مليار شيكل، الامر الذي يرفضه مسؤولو «كاديما» في ظل الازمة الاقتصادية، وان كانوا وعدوا بإيجاد حلول وسط بشان هذا الامر وطالب قياديون في حزب «كاديما» وزير المالية روني بار اون بإبداء ليونة تجاه مطالب حزب «شاس» من اجل ضم هذا الحزب للحكومة الجديدة. واجتمعت «ليفني مع بار اون في بيتها (١٠/١٦) في محاولة للتوصل إلى تفاهمات معه حول الميزانية التي يطلبها «شاس»، وقال مقربون منها إن «ليفني تريد تنفيذ زيادة المخصصات للاولاد بالتنسيق مع بار اون رغم انه بامكانها تنفيذ ذلك من جانب واحد وربما تفعل ذلك في نهاية المطاف».

واضافت صحيفة «يديعوت احرونوت» (١٠/١٧) بانه «لدى خروج يشاي من اجتماعه مع ليفني صرح باننا لسنا مستعدين لائتلاف مثل الائتلاف مع العمل»، في اشارة الى ان «المفاوضات مستمرة، لكن «شاس» يصر على صياغات اكثر وضوحا فيما يتعلق بقضية القدس، وحدوث تقدم ملموس بخصوص زيادة مخصصات العائلات كثيرة الاطفال اذ يطلب «شاس» بتوسيع الموازنة لعام ٢٠٠٩ لزيادة مخصصات الاولاد، وتسميتها «منحا عائلية» تصل قيمتها إلى ١,٥ مليار شيكل، الامر الذي يرفضه مسؤولو «كاديما» في ظل الازمة الاقتصادية، وان كانوا وعدوا بإيجاد حلول وسط بشان هذا الامر وطالب قياديون في حزب «كاديما» وزير المالية روني بار اون بإبداء ليونة تجاه مطالب حزب «شاس» من اجل ضم هذا الحزب للحكومة الجديدة. واجتمعت «ليفني مع بار اون في بيتها (١٠/١٦) في محاولة للتوصل إلى تفاهمات معه حول الميزانية التي يطلبها «شاس»، وقال مقربون منها إن «ليفني تريد تنفيذ زيادة المخصصات للاولاد بالتنسيق مع بار اون رغم انه بامكانها تنفيذ ذلك من جانب واحد وربما تفعل ذلك في نهاية المطاف».

واضافت صحيفة «يديعوت احرونوت» (١٠/١٧) بانه «لدى خروج يشاي من اجتماعه مع ليفني صرح باننا لسنا مستعدين لائتلاف مثل الائتلاف مع العمل»، في اشارة الى ان «المفاوضات مستمرة، لكن «شاس» يصر على صياغات اكثر وضوحا فيما يتعلق بقضية القدس، وحدوث تقدم ملموس بخصوص زيادة مخصصات العائلات كثيرة الاطفال اذ يطلب «شاس» بتوسيع الموازنة لعام ٢٠٠٩ لزيادة مخصصات الاولاد، وتسميتها «منحا عائلية» تصل قيمتها إلى ١,٥ مليار شيكل، الامر الذي يرفضه مسؤولو «كاديما» في ظل الازمة الاقتصادية، وان كانوا وعدوا بإيجاد حلول وسط بشان هذا الامر وطالب قياديون في حزب «كاديما» وزير المالية روني بار اون بإبداء ليونة تجاه مطالب حزب «شاس» من اجل ضم هذا الحزب للحكومة الجديدة. واجتمعت «ليفني مع بار اون في بيتها (١٠/١٦) في محاولة للتوصل إلى تفاهمات معه حول الميزانية التي يطلبها «شاس»، وقال مقربون منها إن «ليفني تريد تنفيذ زيادة المخصصات للاولاد بالتنسيق مع بار اون رغم انه بامكانها تنفيذ ذلك من جانب واحد وربما تفعل ذلك في نهاية المطاف».

واضافت صحيفة «يديعوت احرونوت» (١٠/١٧) بانه «لدى خروج يشاي من اجتماعه مع ليفني صرح باننا لسنا مستعدين لائتلاف مثل الائتلاف مع العمل»، في اشارة الى ان «المفاوضات مستمرة، لكن «شاس» يصر على صياغات اكثر وضوحا فيما يتعلق بقضية القدس، وحدوث تقدم ملموس بخصوص زيادة مخصصات العائلات كثيرة الاطفال اذ يطلب «شاس» بتوسيع الموازنة لعام ٢٠٠٩ لزيادة مخصصات الاولاد، وتسميتها «منحا عائلية» تصل قيمتها إلى ١,٥ مليار شيكل، الامر الذي يرفضه مسؤولو «كاديما» في ظل الازمة الاقتصادية، وان كانوا وعدوا بإيجاد حلول وسط بشان هذا الامر وطالب قياديون في حزب «كاديما» وزير المالية روني بار اون بإبداء ليونة تجاه مطالب حزب «شاس» من اجل ضم هذا الحزب للحكومة الجديدة. واجتمعت «ليفني مع بار اون في بيتها (١٠/١٦) في محاولة للتوصل إلى تفاهمات معه حول الميزانية التي يطلبها «شاس»، وقال مقربون منها إن «ليفني تريد تنفيذ زيادة المخصصات للاولاد بالتنسيق مع بار اون رغم انه بامكانها تنفيذ ذلك من جانب واحد وربما تفعل ذلك في نهاية المطاف».

الاحتلال: يعتقل ثلاثة صحافيين

«الحرية» - رام الله

■ قالت مصادر فلسطينية إن الجيش اعتقل يوم ٢٠٠٨/١٠/٢١ ثلاثة صحافيين في الضفة الفلسطينية خلال تغطيتهم اعتداءات مستوطنين إسرائيليين على مزارعين فلسطينيين في مدين قلقيلية في الضفة الفلسطينية. وذكرت المصادر أن الصحافيين الثلاثة ينتمون لطاقم تلفزيون «وطن» المحلي وقد اعتقلهم الجيش الإسرائيلي في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

واضافت المصادر أن قوات الجيش الإسرائيلي منعت طاقم التلفزيون من تغطية اعتداءات المستوطنين على المزارعين خلال قطفهم ثمار الزيتون في القرية قبل أن تقتاد ثلاثة منهم بالقوة وتعتقلهم. ويقول شهود عيان إن اعتداءات المستوطنين تشهد تصاعدا حادا على المزارعين الفلسطينيين خلال قطفهم ثمار الزيتون في أنحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية.

من جانبها، نددت اللجنة الشعبية الفلسطينية لمواجهة الحصار باعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية خلال قطف ثمار الزيتون. وقال النائب جمال الخضري رئيس اللجنة في تصريح صحافي مكتوب إن «مهاجمة مستوطني وجنود الاحتلال الإسرائيلي للمزارعين في الضفة الفلسطينية خلال قطف ثمار الزيتون يهدف لضرب الاقتصاد وملاحقة الفلسطينيين في قوتهم ورزقهم»، وأضاف أن «هذه الاعتداءات تهدف أيضا لطرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم سواء في الضفة الفلسطينية أو الداخل الفلسطيني والقدس».

واعتبر الخضري أن «الفلسطينيين الذين يعيشون الحصار والإغلاق والعدوان لن تزيدهم هذه الاعتداءات والهمجية الإسرائيلية إلى تمسكا بحقهم وصون أرضهم، ولن يعيدوا ماساة الهجرة من جديد». ■

الاتفاق الأمني العراقي - الأميركي
استعصاء الموافقة والتمرير

فؤاد محجوب

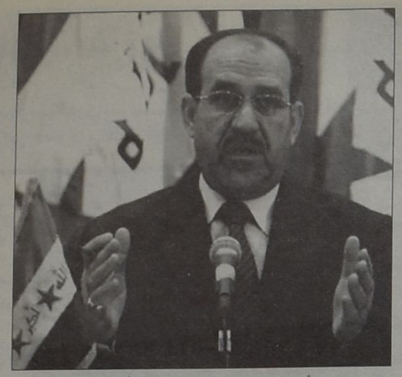

■ طالب «الائتلاف العراقي الموحد، الحاكم، الذي يضم الحزبين الشيعيين الرئيسيين، المجلس الإسلامي الاعلى، و«حزب الدعوة، الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء نوري المالكي، بتعديل بعض بنود «المعاهدة الإستراتيجية، التي ستحكم عمل قوات الاحتلال الأميركي بعد نهاية العام الحالي.

وجاءت المطالبة هذه (١٠/١٩) بعد يوم من تظاهرة حاشدة مناهضة للاحتلال نظمها التيار الصدري في بغداد، وحذر خلالها زعيمه مقتدى الصدر البرلمان العراقي من المصادقة على المعاهدة لانها «لن تعطي السيادة ولن تنهي الاحتلال»، وشدد على ان التوقيع عليها سيكون «وصمة عار في جبين العراق وحكومته، كما كانت كامب ديفيد وسايكس بيكو».

اما «الائتلاف، الحاكم، وعقب اجتماع لقادته تم خلاله الاستماع إلى عرض تفصيلي قدمه المالكي، فقد دعا إلى «تعديل بعض بنود الاتفاقية الأمنية»، لكنه أشار إلى وجود «نقاط إيجابية» تتضمنها الاتفاقية، لم يحددها، ونقاط أخرى «تحتاج إلى مزيد من الوقت للنقاش والحوار». ويتساءل آخرون ألم تكن الحكومة، التي يسطير عليها «الائتلاف»، هي الطرف المفاوض للوصول إلى إتفاق، فكيف توافق هي نفسها على مسودة الاتفاق، ثم تعود لتبدي ملاحظات عليه؟.

ولاحظ مراقبون أن الغموض لا يزال يكتنف موقف «الائتلاف الشيعي، من الاتفاق الامني، على رغم تشديده بأن موقفه المعلن لا يعني رفض الاتفاق او قبوله كما هو الآن، وراوا في هذا الموقف محاولة لكسب الوقت حتى موعد الانتخابات الرئاسية الاميركية، وانتظار ما ستفرزه من متغيرات على الارض العراقية وخصوصا في حال فوز المرشح الديمقراطي باراك اوباما ويتساءل آخرون ألم تكن الحكومة، التي يسيطر عليها «الإئتلاف، هي الطرف المفاوض للوصول إلى اتفاق، فكيف توافق هي نفسها على مسودة الإتفاق، ثم تعود لتبدي ملاحظات عليه؟

وقال نائب من «الائتلاف، أن اللغة المعتمدة في مسودة المعاهدة «مبهمة، خصوصا تلك التي تحكم عمليات قوات الاحتلال والحصانة القانونية. بينما تحدث أحد القياديين في «المجلس الإسلامي الاعلى، عن سبع فقرات بحاجة إلى تعديل، تتعلق بالولاية القضائية والسجون والمعتقلات وطبيعة البريد الاميركي ورقابة الحكومة العراقية عليه، مشيرا إلى أن هذه الملاحظات تأتي من منطلق «الحرص على السيادة الكاملة للعراق وامنه ووحدة المجتمع».

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أعلن، أن مسودة المعاهدة نهائية، واعتبر انه «من الصعب إعادة فتحها مجددا لإدخال تعديلات»، وأضاف أن الحكومة «ستحيلها إلى البرلمان للمصادقة عليها أو رفضها».

وتظهر بنود مسودة المعاهدة أن العراق سيتمكن من مقاضاة الجنود والمدنيين الأميركيين في حال ارتكابهم جنايات جسيمة خارج معسكراتهم بشكل متعمد وعندما يكونون «خارج الواجب»، وتوضح أن قوات الاحتلال ستنسحب من المدن والقرى والضواحي بتاريخ لا يتعدى حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٩، بينما تنسحب جميع القوات بتاريخ لا يتعدى نهاية عام ٢٠١١، ما لم يطلب العراق منها البقاء. وهو ما مثل، في نظر البعض، تراجعا عن إصرار واشنطن السابق على رفض تحديد موعد نهائي لسحب قواتها من العراق.

أما على الصعيد الاميركي، فقد أثار الشق القانوني والقضائي من المسودة تحفظات المسؤولين الاميركيين من الحزب الديمقراطي، ممثلا برئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ كارل ليفين، في ما يتصل بإخضاع العاملين في الشركات الأمنية الأميركية والمقاولين للقانون العراقي في القضايا الجرمية، ولا يشمل هذا التدبير العسكريين الاميركيين إلا في حالات الجنح المتعمدة.

وعزا مراقبون هذه التحفظات إلى قلق أعضاء في الكونغرس مما وصفوه بـ«المستوى البدائي للنظام القضائي العراقي، معتبرين أن الاتفاق «ما زال قابلا للتعديل».

موازنة المصالح

وراى محللون ان احزاب «الائتلاف، الشيعي تجد نفسها مضطرة للموازنة بين مصالح حلفائها في واشنطن ومصالح أصدقائها وحلفائها في طهران، فايران تعارض الاتفاقية المزمعة بقوة، وتتخوف من ان تمنح اعداءها في الادارة الاميركية منصة انطلاق في المنطقة، يمكن استخدامها ضدها في اي وقت من الاوقات، وتقول اوساط سياسية عراقية ان طهران ارخت بكل ثقلها في العراق لمنع إقرار الاتفاقية وتضغط على الأحزاب الشيعية للحيلولة دون ذلك.

وكان المسؤولون الإيرانيون اعتبروا أن «محاولات واشنطن التوقيع على المعاهدة من دون موافقة الشعب ستبوء بالفشل»، وقال رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي السابق إبراهيم الجعفري (١٠/١٩) إن «أهم واجب ملقى اليوم على عاتق الشخصيات الدينية والسياسية المؤثرة في العراق هو الدفاع عن حقوق الشعب العراقي في هذه الظروف الخطيرة...» في إشارة إلى الاتفاقية المذكورة.

وتطالب طهران قبل إبداء موافقتها على مثل هذه الاتفاقيات الثنائية بين بغداد وواشنطن، الإتفاق أولا بين واشنطن وعواصم المنطقة الاكثر نفوذا وتاثيرا، على «نظام امن إقليمي، تلعب فيه طهران دورا محوريا وفاعلا.

وينفي زعماء «الائتلاف، تأثرهم بضغوط تمارس عليهم من قبل هذه العاصمة أو تلك، مع اعترافهم بممارسة هذه الضغوط، ولكنهم يضيفون بان دولا أخرى في المنطقة، غير واشنطن وطهران، تمارس ضغوطها ايضا، معتبرين انه من المشروع «خوف وقلق الدول المجاورة من عقد اتفاقيات كهذه».

وفي هذا السياق، لم يعلن المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني رايه بعد في الاتفاقية. وكان المالكي زاره في النجف، قبل أيام من الاتفاق على المسودة الأخيرة، مما يؤشر إلى اهمية دعمه وتاثيره بالنسبة للمالكي. وقالت اوساط سياسية عراقية إن السيستاني «غير راض عن الاتفاقية، لكنه ربما لن يعرقلها، في حال التوقيع عليها.

وإذا كانت الكتلة الصدرية (٣٠ نائبا) قد أعلنت رفضها للمعاهدة، فان كتلة «الائتلاف، (٨٠ نائبا) يمكن القول إنها لم تحسم موقفها نهائيا بعد، كما أن «جبهة التوافق السنية، (٤٤ نائبا) لم تبد كذلك اي رد فعل بعد، في حين اعلنت «الكتلة الكردية، (٥٤ نائبا) دعمها لها.

صعوبة القبول

وأمام هذه اللوحة المعقدة والمتشابكة في الداخل العراقي، والضغوط والتاثيرات التي يتعرض لها هذا الداخل، من دول عربية واقليمية ودولية، واميركية، في هذا الاتجاه او ذاك، فان توقعات وترجيحات كثير من المراقبين والمحللين ذهبت إلى القول بصعوبة اقدام الحكومة العراقية، او البرلمان، على الموافقة على المعاهدة او تمريرها، بسبب عجزها عن تحمل عبء ومسؤولية التوقيع على هذه الاتفاقية، ليس لانها تنتقص من سيادة واستقلال العراق فقط، بقدر ما يعود الامر ايضا إلى ضعف وهشاشة الحكومة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى هشاشة الوضع في العراق بشكل عام في ظل الاستقطاب الشديد القائم بين اطيافه الداخلية، والضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها من جواره الاقليمي.

وذكر هؤلاء بعجز السلطات العراقية عن تنفيذ إجراءات كثيرة كانت مطلوبة منها وملقاة على عاتقها من قبيل تجريد ميليشيات، حليفة أو معادية، من السلاح، وتعديل الدستور، وتوسيع المشاركة السياسية، والاتفاق على تقاسم الثروة بعدالة للجميع، وإعادة النظر بسياسة اجتثاث البعث، وبناء مؤسسات أمنية وطنية، وحل مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة، واستقلال الحكومة عن البنية والادوات الطائفية التي ساهمت أصلا بإيصالها إلى موقعها في قيادة البلاد. فهل ستتجاهل تلك السلطات ذلك كله وتسارع إلى التوقيع على اتفاق يمس سيادة واستقلال العراق وترفضه اغلبية الشعب العراقي؟! ■

منظمات حقوقية مصرية تطالب بالتحقيق مع وزير الداخلية

■ تقدمت عشرون منظمة حقوقية ببلاغ للنائب العام المصري للمطالبة بالتحقيق مع وزير الداخلية في ثلاث حوادث تعذيب لمواطنين على يد الشرطة، بالتزامن مع وقفة احتجاجية لعشرات الناشطين احتجاجا على حالات التعذيب التي أدت لوفاة امراة حامل وشلل شاب وحرق آخر.

ومن المنظمات التي قدمت البلاغ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون، ومؤسسة المراة الجديدة، والمبادرة المصرية، ورابطة الهلالي للحقوق والحريات بنقابة المحامين، والمركز المصري الاجتماعي الديمقراطي، وغيرها.

وبحسب بيان وزعته المنظمات الحقوقية (١٠/١٨) فإن ميرفت عبد الستار عبد الفتاح من مدينة سمالوط بمحافظة المينا، قتلت في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، عقب قيام ضباط شرطة بالاعتداء عليها بدعوى البحث عن مسروقات.

كما أصيب المهندس حمادة إبراهيم بشلل رباعي بعد إلقاء القبض عليه، أثناء فض قوات الأمن لاعتصام لأولياء أمور مدرسة «الجزيرة، الخاصة بالإسكندرية في ٢٤ أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي أغلقها الأمن بدعوى ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين.

وفي المحافظة نفسها، قام ضباط شرطة - بحسب البيان الحقوقي - بهتك عرض صلاح أحمد حسن، في ١٧ أيلول (سبتمبر) الماضي، بعد اقتحام منزله بمنطقة سيدي جابر لتنفيذ حكم قضائي ضده، تبين بعدها أنه ليس المتهم المطلوب في ذلك الحكم. وربط محمد عبد القدوس مقرر لجنة الحريات بنقابة الصحفيين بين تزايد حالات التعذيب في أقسام الشرطة وما سماه «الفشل الحكومي» في إدارة الدولة.

وقال عبد القدوس، وهو أحد منظمي الوقفة الاحتجاجية أمام مكتب النائب العام، «الحكومة تستثمر غضب الجماهير، من تردي المعيشة وارتفاع الأسعار والفشل في معالجة الكوارث، ويبدو أنها تحاول احتواء هذا الغضب بإذلال الناس والنيل من كرامتهم باستخدام جهاز الشرطة الذي يفترض فيه حماية الناس».

وأضاف في تصريحات صحافية، «لم يعد التعذيب قاصرا على المعارضين السياسيين أو حتى المجرمين الخطرين، بل طال كل الناس، وكأنه أسلوب ممنهج لعمل الشرطة، وحذر من أن استمرار هذا الأسلوب، قد يدفع لانفجار اجتماعي يقود البلاد إلى المجهول».

وتقول جماعات حقوق الإنسان في مصر إن الوحشية التي تعامل بها الشرطة المواطنين منتشرة على نطاق واسع وإن التعذيب منهجي، وقد اعترفت السلطات المصرية مؤخرا بحالات فردية ولكنها تنفي أن يكون التعذيب منهجيا، وتصر على أنها تلاحق جميع القضايا التي يتورط فيها ضباط الشرطة، حيث تم بالفعل إحالة الضابط المشتبه في تورطه في حادث مقتل المواطنة ميرفت عبد الستار إلى النائب العام للتحقيق معه. ■

تونس: أمين عام «الاتحاد الديمقراطي» يرشح نفسه للرئاسة

■ أعلن حزب «الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، المعارض في تونس، ذو التوجهات القومية العربية، (١٠/١٩) عن ترشيح امينه العام أحمد الأينوبلي للمنافسة في سباق الانتخابات الرئاسية، المقررة نهاية ٢٠٠٩.

و«الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، يعد أحد ثمانية أحزاب معارضة صغيرة في تونس، وقد شارك في كل الانتخابات البرلمانية التي جرت في تونس منذ ١٩٨٩، وشارك عام ١٩٩٩ بمرشح في الانتخابات الرئاسية، وحصل على نسبة لم تتعد ١٪ من أصوات الناخبين آنذاك.

ويتولى الأينوبلي الأمانة العامة للحزب المعارض منذ ٢٠٠٣، حين اعتقل مؤسس الحزب وأمينه العام السابق عبد الرحمن التليلي، الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة ١٠ سنوات بسبب ما ذكر عن تورطه في قضايا فساد عندما كان مديرا عاما لديوان الطيران المدني التونسي (الحكومي).

ولم يشارك أحمد الأينوبلي في انتخابات الرئاسة التونسية الأخيرة سنة ٢٠٠٤، ودعا آنذاك أعضاء تنظيمه السياسي والناخبين التونسيين إلى التصويت لصالح الرئيس بن علي، واكتفى حزبه بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي أجريت خلال نفس العام، وحاز فيها على ٧ من أصل ١٨٩ مقعدا في البرلمان.

وأدخل الرئيس التونسي، مؤخرا، تعديلا على دستور البلاد يتيح بشكل استثنائي لرؤساء أحزاب المعارضة وأمنائها العامين المنتخبين، والمباشرين لمهامهم لمدى لا تقل عن سنتين متتاليتين، الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٩، والتي شرطا ينص على ضرورة أن يكون الحزب ممثلا في البرلمان التونسي.

ويمكن التعديل الدستوري الرؤساء والأمناء العامين لستة أحزاب معارضة تونسية معترف بها من الترشح للانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٩ باستثناء حزب «الخضر، والتكتل من أجل العمل والحريات لأن أمينيهما العامين غير منتخبين.

يذكر أن الأينوبلي هو ثاني معارض تونسي تتوفر فيه الشروط التي حددها التعديل الدستوري الأخير، يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩. إذ سبق أن رشح أمين عام «حزب الوحدة الشعبية، محمد بوشيحة نفسه للاستحقاق الرئاسي، حسبما أعلن في أيلول (سبتمبر) الماضي ■

Digitized by Birzeit University Library

قضايانا والأزمة العالمية.. نظرة على المستقبل

عبد العال الباقوري
[صحفي واعلامي مصري - القاهرة]

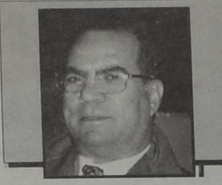

■ العالم في دوامة، في مرحلة انتقال، بكل ما يصاحب الانتقال من ارتباك، واضطرابات بل وفوضى. والجوانب المالية في الأزمة العالمية لا تزال تتفاعل، وقد بدأت امتداداتها الاقتصادية في الظهور أو بمعنى أدق في البروز، مصانع تغلق، إنتاج يتراجع، بطالة تتزايد.

ويقال إن هذه مجرد البداية، فالوضع غامض، والمستقبل أكثر غموضا، والأسواق المالية لا تعرف الاستقرار، تفتح مرتفعة وتغلق منخفضة، أو العكس، وأسعار الأسهم يجافيها الثبات ورياح الأزمة تزمجر، وتضع العالم كله تقريبا في قلق. إن شهري أيلول /سبتمبر وتشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٨ قد هزا العالم بل يمكن أن يغيراه أو يقلباه. وتتوالى الاجتماعات، وتنعقد القمم ثنائية وجماعية بحثا عن مخرج أو عن نظام مالي. اقتصادي جديد، فقد سقط القطاع الانجلوساكسوني حسب اعتراف خبير أميركي، والمستقبل للقطاع الصيني (١) (الذي يقوم على رأسمالية الدولة). ووسط هذا هناك من يقول وداعا للعصر الأميركي أي عصر النفوذ والهيمنة عالميا وهناك من يقول، ليس بعد ويقطع جازما بأي الاحتمالين أرجح. ولكن الرأي الغالب منذ بدأت الأزمة تطل برأسها يعتقد أن الهيمنة الأميركية على المستوى العالمي تتآكل. في ظل هذه الأزمة، بمعدل متسارع، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، بل والعسكري.

وليس من قبيل المصادفة أن يبدأ الجنرال ديفيد باتريوس القائد الجديد للقيادة المركزية الأميركية (التي تضم الشرق الأوسط ووسط آسيا) إعادة تقييم إستراتيجية بلاده تجاه المنطقة، بما في ذلك العراق (٢) تطورات تدفعنا إلى التساؤل، أين قضايانا في ذلك كله؟ أي ما تأثير هذه التطورات. التحولات العاصفة على القضايا العربية، وعلى رأسها وفي مقدمتها العراق. كما رأينا. وفلسطين بالطبع؟. دون أن نهمل علاقة ذلك بتطورات أخرى، إدارة جديدة في واشنطن، وحكومة جديدة في تل أبيب، وجولة جديدة من الحوار الفلسطيني. الفلسطيني املا في أن يثوب الأخوة الأعداء إلى الوحدة الوطنية، ويلتفوا حول رايتها.. وهي أوضاع وتطورات كانت منتظرة ومرتقبة باحتمالات شبه محددة، ثم جاءت الأزمة المالية العاصفة لتفرض تأثيراتها قوية على ما كان منتظرا ومتوقعا، حيث يمكن القول إن المتغيرات تداخلت مع الثوابت واختلطت بها، بحيث يثور قدر من الضباب في رصد التوقعات والتنبؤ بما هو آت، خاصة في العام المقبل، ٢٠٠٩. ويغلب على الظن أن الإدارة الأميركية، أيا كان الرئيس الذي سيتم انتخابه في الرابع من نوفمبر. تشرين الثاني المقبل، ستجد نفسها مستغرقة في المقام الأول وقبل كل شيء بالأزمة الخطيرة وبأدارها وبكيفية الخروج منها، ومجرى تأثير هذه الأزمة على النفوذ الدولي للولايات المتحدة.

وقضيتا العراق وفلسطين ليستا بعيدتين عن ذلك في أية حسابات مستقبلية أميركية، لأنهما تدوران بقدر أو آخر في إطار القضايا المؤثرة. والمتأثرة أيضا. بالمكانة الدولية لأميركا قوة أو ضعفا، صعودا أو هبوطا.. وإذا كان أحد مستشاري المرشح الجمهوري للرئاسة جون ماكين قد ذكر في وقت بعيد من انفجار الأزمة المالية أنه يوجد في العالم ٣ أزمة تتطلب اهتماما عاجلا أكثر من الموضوع الإسرائيلي. الفلسطيني فإن وجهة نظر المرشح الديمقراطي باراك أوباما قد لا تكون بعيدة عن ذلك كثيرا، وبالذات في العام الأول للرئاسة الجديدة، أي عام ٢٠٠٩. إلا إذا طرأ حدث كبير، مثل قيام الكيان الصهيوني بعدوان على المنشآت النووية الإيرانية، في الفترة الممتدة من ظهور نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية إلى دخول الرئيس الجديد البيت الأبيض، في العشرين من يناير كانون الثاني ٢٠٠٩. وإذا كان هذا مستبعدا إلى حد كبير، إلا أنه احتمال قائم ولا يمكن إسقاطه من أي حساب سياسي. أليس لافتا للنظر ما كتبه أخيرا في صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية ديفيد أوين وزير الخارجية البريطانية السابق من أن إسرائيل ستهاجم إيران في ظل صمت أميركي، وحين ترد إيران سيامر بوش قواته بضرب إيران بعنف؟ (٣) وإذا لم تتعرض إيران لمثل هذا الهجوم، فإن ميزان القوى في المنطقة سيتغير، وفي أكثر من اتجاه، بما في ذلك احتمال حدوث تقارب أميركي - إيراني علني، يكون له تأثيره على أية تسوة لقضية فلسطين.

احتلال العراق: أثر أساسي في الأزمة الاقتصادية

• إسرائيل ستكون عرضة لتأثر اقتصادي كبير في ظل الأزمة المالية العالمية، وهو تأثير يمكن أن يدفعها إلى مزيد من التطرف والعدوانية، وإما سيدفعها للموافقة على تسوية مقبولة فلسطينيا وعربيا

والحدث الكبير الآخر الذي يمكن أن يقع فيما بين يوم الانتخابات الأميركي ودخول الرئيس الجديد البيت الأبيض بل وعلى مدى ٢٠٠٩ كله هو وقوع انتفاضة فلسطينية جديدة ردا على أي إجراء من قبل الصهاينة ضد المسجد الأقصى، خاصة لو تحققت مصالحة فلسطينية حقيقية في حوارات القاهرة، وتم استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وحدة صادقة غير زائفة، وكاملة غير ناقصة.

بعيدا عن مثل هذين الحديثين، هناك تأثير كبير للأزمة المالية العالمية على احتمالات التسوية المطروحة، وإن كان استحالة الأزمة يمكن أن يؤجل فتح ملف التسوية لأمد أطول إلا إذا تنبه العرب. فلسطينيين وغير فلسطينيين. لخطر هذا الاحتمال، وحاولوا أن يستخدموا ما لديهم من أوراق من أجل تحقيق أهدافهم، خاصة وأن الكيان الصهيوني سيكون عرضة لتأثير كبير اقتصاديا في ظل الأزمة، وهو تأثير يمكن أن يقوده إلى مزيد من التطرف والعدوانية أو يدفعه إلى التراجع عن أهدافه التوسعية، والموافقة على تسوية مقبولة فلسطينيا وعربيا.

ويبدو أن قضية العراق واحتمالات الانسحاب الأميركي ستكون أكثر تأثرا من فلسطين بالأزمة المالية الأميركية ذات الأبعاد العالمية. ولعل اتصالات الأيام الأخيرة بشأن الاتفاق الأميركي - العراقي تشير إلى ذلك، لأن جوهر هذه الاتفاقية هو تحويل الاحتلال الأميركي من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم، وهذا ما تناخذ به الإدارة الأميركية الجديدة أيا كان الرئيس الذي سيتم انتخابه، ويصرف النظر عن التصريحات السابقة التي تحدث فيها من قبيل المرشح الديمقراطي أوباما عن الانسحاب في ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠، فبعد الأزمة المالية تعالت أصوات بعض مؤيديه، مثل مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة، تدعو إلى عدم تحديد موعد للانسحاب من العراق.. كيف يكون هذا؟ وبقاء الاحتلال في العراق يعني تكفلة مالية كبيرة تعمق الأزمة المالية ولا تساعد في حلها؟ (التكلفة الشهرية للحرب الأميركية في العراق وأفغانستان تصل إلى حوالي ١٥ مليار دولار). هنا نعود إلى الدافع الأساسي إلى غزو العراق واحتلاله وهو النفط طبعا بشهادة الآن غرينسبان الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) والنفط مورد «لا يمكن الاستغناء عنه لعمل الاقتصاد العالمي»! (٤) والنفط، نفط «الشرق الأوسط» هو سلاح مهم في اليد الأميركية وهي تخوض الصراع القادم حول مكانتها الدولية، التي لن تفرط فيها بسهولة، وسيكون الانسحاب من العراق احد عناصر التآكل الكبير في هذه المكانة، وهذا قرار - قرار انسحاب من العراق - ستتردد طويلا من اتخاذه أية إدارة أميركية، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، وسواء كان الرئيس ماكين أو اوباما.

وإذا أردنا المزيد من التبسيط لأزمة معقدة أساسا، فإن الجذر الحقيقي لهذه الأزمة يرجع إلى أن أميركا منذ ثمانينيات القرن الماضي أصبحت تستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر، وأصبح الأميركي معتادا على الحصول بسهولة على كل شيء وأي شيء، والانسحاب قريبا من العراق لن يضمن ذلك، بل يؤدي إلى الإخلال به.. وفي كل الأحوال، عالمنا في مرحلة يمكن أن تعصف بأية توقعات. ■

• هوامش:

(١) وكالة أي. بي. اس الإلكترونية، في ٢٥ - ٩ - ٢٠٠٨، تقرير بعنوان: «الأزمة المالية ستزيد تآكل النفوذ الأميركي»

(٢) صحيفة «واشنطن بوست»، في ١٦ - ١٠ - ٢٠٠٨.

(٣) صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في ١٧ - ١٠ - ٢٠٠٨.

(٤) آلان غرينسبان: عصر الانحطاط .مغامرات في عالم جديد، ترجمة أحمد محمود، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٦٠.

ازدواجية جذور الأزمة الاقتصادية في الأردن

أ - التأثر بتداعيات الأزمة الأميركية

خلافا لما زعمته أو ادعته ولا تزال جهات حكوميه أردنية في مختلف المواقع الاقتصادية والمالية والنقدية ومحللين مقربين منها، من أن الأردن لم ولن يتأثر بانتقال الأزمة الأميركية إليه، أو أن تداعياتها السلبية عليه كانت وستكون محدودة وهامشية باعتبار أن مسار وظروف الاقتصاد هنا تختلف عن تلك - نموذج عن هكذا آراء ظهر فيما نقلته بترا - عن تقييم لمحافظ البنك المركزي الأردني. فإننا نرى بعكس ذلك ومن خلال الرصد والتحليل أن تأثيرات سلبية متعددة يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الأردني نتيجة الأزمة المالية الأميركية وأزمة الرأسمالية الدولية عموما ومن ذلك :

- تأثر سلبي على ودائع واستثمارات القطاع الخاص الأردني هناك.

- إمكانية خسارة جزئيه لودائع لوحدات الجهاز المصرفي الأردني لدى بنوك أجنبية

- خروج استثمارات أميركية، وروؤس أموال أجنبية حارة متركزة في المضاربة في البورصة.

- إمكانية مرجحة لتراجع المساعدات الأميركية والأوروبية في القيمة والنوعية.

- تسارع التراجع في الصادرات الأردنية، وخاصة الألبسة، المنتجة في مناطق (QUIZ) إلى السوق الأميركي.

- احتمال تحقق هبوط آخر في سعر صرف الدينار الأردني إذا حدث نفس الشيء في سعر صرف الدولار المرتبط به، خاصة بعد نشوء عرض متزايد للأخير مع وبعد تطبيق الخطة الإنقاذية الأميركية، بضخ ما يقارب (٧٠٠) مليار دولار في السوق.

- فيما لم يعد مستبعدا وقوع الاقتصاد الأميركي في تباطؤ يتبعه ركود طويل الأجل الذي سيرافقه ضعف الأعمال وخروج إفلاس شركات ووحدات نشاط، وارتفاع حاد في إعداد العاطلين عن العمل، ومنهم العاملين هناك من أصول أردنية وفلسطينية وعربية، واحتمال توقف تحويلاتهم أو جزء منها إلى الوطن لمساعدة عائلاتهم أو لتمويل مشاريع لهم هنا أو لإقامة مشاريع جديدة، وتصل أعدادهم هنا إلى المرتبة الثانية بعد إعداد المغتربين في منطقة الخليج.

ولان عملات أقطار الخليج النفطية مرتبطة بالدولار، ولان معظم فوائضها مودعة في مصارف أميركية وأوربية، وفي أسهم الشركات وفي سندات الخزينة الأميركية، ومع توقع انخفاض آخر في أسعار النفط إلا فإنها ستكون معرضه ومرشحه أكثر من غيرها للتأثر سلبا بالأزمة المالية الرأسمالية الأميركية والأوروبية واليابانية في أكثر من اتجاه، خسارة مباشره بضياع ودائع بنوك أميركية متعددة جزئيا أو كليا أو خسارة استثمارات، أو هبوط حاد في أسعار أسهم وسندات، وخسارة غير مباشره من حيث تباطؤ نشاطها الاقتصادي.

وتجويلات مئات آلاف العاملين الأردنيين هناك إلى جانب تباطؤ تحويلات استثماريه خليجيه إلى الأردن أن لم يحدث عكس الاتجاه أي خروجها.

ب - الأزمة في الأردن نتاج.

إذا كنا قد أشرنا أولا إلى حقيقة تأثر الاقتصاد الأردني سلفا من تداعيات الأزمة الأميركية والرأسمالية عموما إلا أن الأزمة في الأردن مزدوجة في جذورها، وناشئة في معظم أشكالها ومكوناتها لأسباب وعوامل محليه مرتبطة بتبني نهج تحرير الاقتصاد وتحرير الأسواق والاعتماد على آلياته الذاتية، والتخلي عن دور الدول (الحكومة) في ملكيه المنشآت وإداراتها وتخطيط الاقتصاد، وما يترتب على هذا النهج من فوضى في الإنتاج وسوء في التوزيع، وتولد تشوهات واختلالات في هيكلته وبؤس في انعكاساته الاجتماعية.

وتزداد قتامة الصورة مع تسارع دمج أو اندماج الاقتصاد الأردني في الاقتصاد الرأسمالي الدولي عموما الأميركي خصوصا.

ولا يتسع المجال هنا إدراج كافة جوانب الأزمة العامة في مختلف جوانب مكونات الاقتصاد الأردني وتداعياتها إذ ان ذلك سبق مناقشته وتحليله واقتراح الخطوط العريضة لمواجهتها، معالجتها في برنامج اقتصادي واجتماعي وطني بديل يراد به منه انتشال الاقتصاد الأردني ومجمل الوضع السياسي الاجتماعي من أزمته الحادة.

«راجع كراس الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج البديل الصادر عن التيار الوطني الديمقراطي»

الأزمة لن تكون الأخيرة

وفيما لا تزال الأزمة الأقتصادية والمالية النقدية والمصرفية الحالية تتفاعل وتتمدد في العمق وفي الجغرافية، محليا ودوليا، فإننا لا نعتقد بان الاجراءات والمعالجات الأخيرة المقترحة والمطبقة بضخ سيوله من قبل بنوك مركزيه، أو باعتماد فزعات انعاش حكومية لتمويل البنوك والشركات المالية المتعددة المسؤولة بدرجه كبيرة عن الأزمة القائمة، ستكون كافيه لاقتلاع الأزمة من جذورها، وستعود من جديد، وبوتيرة اسرع واشد، وكما تكررت في السابق، طالما استمر نهج الرأسمالية التي ستتولى حفر قبرها بيدها، وتقوم بخلق الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة والقدرة على اقتلاعها لاحقا. ■

عن «الأهالي»، الأردنية
العدد ٨٧٩ (١٦/١٠/٢٠٠٨)

ما هي ملامح النظام المالي العالمي الجديد؟

فيصل علوش

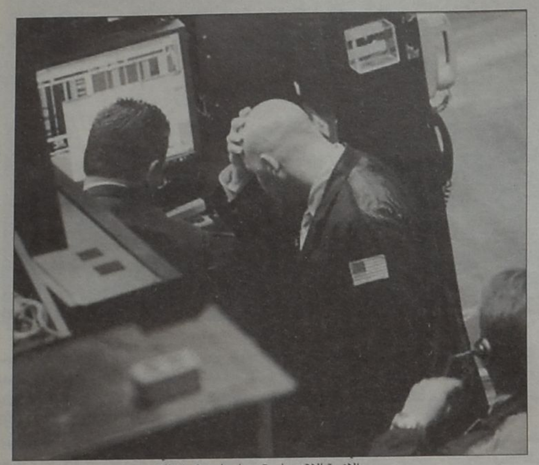

الأزمة الاقتصادية: تداعيات طويلة الأمد

■ بعد أن اتضح امتداد الأزمة المالية الأميركية إلى أوروبا وآسيا ودول الخليج، وفشل الإجراءات التي اتخذت في اعادة الامور إلى سابق عهدها قبل ١٥/٩، أو ما يعرف بـ «الاثنين الأسود»، على رغم مئات المليارات من الدولارات التي ضخت حتى الآن، بل وبروز المخاوف من اتجاه العالم ككل نحو فترة من الكساد الاقتصادي يمكن أن تلحق الضرر بأسس الاقتصاد الرأسمالي وليس النظام المالي فحسب، فإن السؤال الذي بات يطرح نفسه هل تشكل الأزمة الحالية دلالة على إفلاس الرأسمالية ككل، أم إفلاس نسختها «الليبرالية المتوحشة»، التي بدأ العالم يعرفها منذ المرحلة «الريغانية - التاتشرية» في الولايات المتحدة وبريطانيا.

المضاعفات التي سببتها الأزمة الحالية حتى الآن دفعت الرئيس الفرنسي نيوكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون إلى المطالبة بنظام مالي عالمي جديد يعيد النظر في الآليات المعتمدة، التي تمخض عنها أزمات دورية شهدها العالم منذ عام ١٩٨٩، وأخفقت، في الآن نفسه، بدفع السوق الرأسمالية، وبخاصة أسواق المال، إلى إصلاح نفسها بنفسها من دون تدخل الدولة. كما ينادي ويطالب دعاة الرأسمالية وأنصارها.

ولكن ما هي ملامح النظام المالي العالمي الجديد، الذي جرت المطالبة به ليس من ساركوزي وبراون فحسب، بل من كثير من الخبراء والأكاديميين الذين ينتمون إلى مدرسة الرأسمالية ذاتها، لكنهم يتعاطون بجدية كبيرة مع الأزمة الحالية ومضاعفاتها، وهم أشبه بمن «يمسك قلبه بيده» خشية التحديات والمخاطر المطروحة.

الضبط والتنظيم

ما طالب به ساركوزي يتمحور في الدرجة الأولى على ضرورة إشراف الدولة على المؤسسات المالية، كما انه يفسح في المجال، ثانيا، أمام نشوء تعددية مالية، لا تبقى فيها الولايات المتحدة هي القطب المهيمن، كما درج العالم عليه، على أن تأخذ هذه التعددية بنظر الاعتبار بروز اقتصادات ناشئة يمكنها أن تدخل باب المنافسة والمزاحمة الدولية، عاجلا أم آجلا، كما هو الشأن بالنسبة للصين والهند والبرازيل، وغيرهم من الدول.

براون من جهته، طالب بـ «بريتون وودز» جديدة، على غرار ذلك المؤتمر الذي حمل الاسم نفسه، وشهد ولادة النظام المالي العالمي الذي تم تأسيسه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان من عناوينه «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» و«هيئة التجارة العالمية». ورأى براون أن النظام الجديد يجب أن يستند إلى مبادئ الشفافية، ونشاط مصرفي سليم، والمسؤولية، والنزاهة، وإرادة عالمية مشتركة، تقضي على الاقراض غير المسؤول والسري، الذي يعد (في نظره) المسؤول الرئيسي عن مشكلاتنا، وأضاف براون مطالبا بـ «إشراف دولي عابر للحدود على المؤسسات المالية، وقواعد ومعايير عالمية مشتركة للحسابات والتنظيم، وتجديد مؤسساتنا الدولية حتى تكون بمثابة أنظمة إنذار مبكر فعالة بالنسبة للاقتصاد العالمي». كما طالب براون بـ «اتفاق تجاري عالمي ونبذ السياسة الحمائية التي كانت من مميزات الأزمات السابقة».

وهكذا يتضح أنه من منطلق أن معالجة الأزمة الراهنة لا يمكن أن تكون أميركية فقط، أو بريطانية فقط، أو أوروبية فقط، فإن براون يطالب بعمل عالمي مشترك، لا يمس إطلاقا جوهر العولمة الاقتصادية بمفهومها الليبرالي الجديد، بل إنه يسعى إلى إطلاق الأمداء أمام هذه العولمة عبر دعوته إلى نبذ السياسة الحمائية. وعلينا أن ننتبه أن براون يطالب بـ «إشراف دولي» (عالمي) أو عابر للحدود) على المؤسسات المالية، وليس إشراف كل دولة على حدة، على المؤسسات العاملة على أراضيها.

أما بول كروجمان، الذي حاز على جائزة «نوبل» في الاقتصاد للسنة الحالية، فقد أولى اهتمامه بالدرجة الأولى إلى الاقتصاد الحقيقي ودعم قطاعاته المختلفة، وليس القطاع المالي فحسب. والأخطر كروجمان، انهيار مبيعات التجزئة، والمنتجات الصناعية، وارتفاع معدلات البطالة، بما يؤشر إلى المضي نحو ركود اقتصادي «فظيع ووحشي وطويل، على حد تعبيره. ويود كروجمان من الحكومة الأميركية أن تتجه إلى زيادة انفاقها الحكومي، من خلال «توسيع الفوائد التي يتمتع بها العاطلون عن العمل، وتخفيف الضغط الاقتصادي على العائلات المنكوبة، وضمان عدم شعار المزيد من الوظائف، وشراء الرهون العقارية للمواطنين لضمان بقائهم في بيوتهم، وكذلك زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية».

ومن الواضح أن ما يدفع كروجمان لتقديم هذه الاقتراحات، التي تناقض وصايا «الليبرالية الجديدة»، التي تحرص دائما على ضرورة خفض الانفاق الحكومي، هو الهاجس بضرورة تعافي الاقتصاد الأميركي، وتقديم المساعدة اللازمة لانتشاله من الركود، بيد أن اقتراحات كروجمان لا تمس أبدا جوهر الرأسمالية، وكل ما في الأمر أنها تقدم حزمة من الاقتراحات والتوصيات التي تتناقض، قليلا أو كثيرا، مع تلك التي كان معمولا بها في مرحلة الليبرالية المنفلتة من عقالها.

وحتى جوزيف ستيغليتز، الخبير الاقتصادي المعروف، والحائز على «نوبل» الاقتصادية لعام ٢٠٠١، فإن وصفته لعلاج الأزمة، لا تخرج عن نسق النظام الرأسمالي، بل يطالب على أرضية هذا النظام بالذات بإعادة الهيكلة. ليس للنظام المالي فقط، بل للاقتصاد الأميركي ككل. مع تأكيده على الحاجة إلى «تنظيم الاقتصاد وتقييد حركته»، على الضد مما طالبت به الليبرالية الداعية لتحرير الاقتصاد من القيود والنظم. وعليه طلب بإنشاء لجنة للرقابة على سلامة المنتجات المالية، على غرار اللجان المعنية بالرقابة على سلامة المنتجات والسلع الاستهلاكية (لجان حماية المستهلك)، انطلاقا من اعتقاده بأن ثمة من يفتعل إنشاء المخاطر المالية، لأنه من خلالها يتمكن من «جني أرباحا طائلة على حساب الجمهور والاقتصاد القومي بل العالمي كله».

وعلى الرغم من تشبيه ستيغليتز لانهيار «ول ستريت» بانهيار «حائط برلين» في العقيدة الشيوعية، واعتباره ذلك بمثابة «انهيار مدو لايديولوجيي اقتصاد السوق الحرة المتعصبين»، فإن مقترحاته لعلاج الأزمة تصب في النهاية في منظومة اقتصاد السوق، ولكن الخاضع لشيء من التنظيم والحركة المقيدة. وبالتالي هي أشبه بالعودة إلى مرحلة الكينزية، مرحلة تدخل الدولة الرأسمالية.

جوهر الأزمة والمسؤولية

وهكذا نجد أن أغلب المقترحات المقدمة تحصر المسؤولية عن الأزمة المالية العالمية بسياسات «الليبرالية الجديدة» الداعية إلى إطلاق الحرية الكاملة للأسواق والمؤسسات المالية، لأنها «قادرة على تنظيم نفسها بنفسها وفق آليات العرض والطلب». وتقييد دور الدولة في المجال الاقتصادي والمالي، وتخفيف القيود القانونية والسياسية التي تحول دون حرية انتقال رؤوس الأموال وعمل الشركات متعددة الجنسية»، وثمة من يركز على ما يسميه انحرافات وتجاوزات مرتكبة، مثل المضاربة والطمع والفطرسة، وتكوين «أوليغارشية» من كبار الاثرياء في العالم، استهترت بكل القيم والأعراف المعهودة، وينحو هؤلاء للأخذ بوصفات ذات طابع أخلاقي، تعطي أهمية للجمهور والخدمات والصالح العام، عبر رفع مستويات المعيشة، وتوفير الأمان الوظيفي والضمان الصحي وتدعيم برامج التقاعد والمعاشات. وأقصى ما عرفته الرأسمالية على هذا الصعيد هو «دولة الرفاه» او اقتصاد السوق الاجتماعية، كما هو الحال خصوصا في الدول الاسكندنافية. أي إعادة الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد وتوفير الخدمات الاستراتيجية، مثل شبكات الضمان الاجتماعي والصحي.

وثمة دعوات، كما لدى لاري إيليوت، ودان اتكيسون، في كتابهما المشترك تحت عنوان «الآلهة التي سقطت» أو بعنوانه الفرعي «كيف كلفنا الإيمان الأعمى بالأسواق مستقبلنا»، تطالب بإخضاع التمويل للصناعة وليس العكس، والحد من أنشطة ونفوذ الطبقات النخبوية المتعالية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها بصرف النظر عن كافة الاعتبارات، والعمل على دعم الاعتبارات السوقية. وحماية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وتدعيمهما على حساب القطاعات المالية، ووضع ضوابط على الاقراض، وتقليص حجم البنوك، والتدقيق في مختلف العمليات المالية، كل ذلك، مع التخلي طبعا عما يسمياه «وهم الليبراليين الجدد بان الأسواق قادرة على تصحيح نفسها بنفسها دونما حاجة إلى تدخل الدولة».

وبالتدقيق في المطالب السابقة يحار المرء في الجهة، (السلطة أو الادارة) التي ستضمن تطبيقها وترجمتها، وهل ستكون رأسمالية، أم سلطة أخرى لا تؤمن بالهة الرأسمالية والعولمة التي تداعت وسقطت ■

Digitized by Birzeit University Library

السباق إلى البيت الأبيض

ماكين يستشعر الهزيمة وأوباما يحذر من الإفراط في التفاؤل

■ واصل المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأميركية باراك اوباما تقدمه على منافسه الجمهوري جون ماكين بفارق يتراوح بين اربع وعشر نقاط مئوية، حسب استطلاعات الرأي التي اجريت أخيرا.

وعمد اوباما مع دخول سباق الانتخابات أسبوعها الاخيرين إلى التوغل داخل معاقل الجمهوريين وزيارة الولايات المحسوبة تقليديا عليهم مثل فرجينيا وميسوري وكارولينا الشمالية وفلوريدا، وجميعها ولايات فازبها الرئيس الجمهوري الحالي جورج بوش عام ٢٠٠٤، لكنها تبدو في حالة متارجحة، ولا يستبعد مراقبون ان يميل بعضها إلى دعم المرشح الديمقراطي.

ويرجح هؤلاء ان يتمكن اوباما من جمع الاصوات الـ ٢٧٠ داخل المجمع الانتخابي الذي يحتاجها للوصول إلى البيت الابيض، في حال تمكن من تحقيق اختراقات في اي من الولايات الاخرى التي فاز بها بوش، بما في ذلك اوهايو وكولورادو ونيفادا وانديانا او فرجينيا الغربية. في حين سيصعب على منافسه ماكين الفوز باي ولاية من الولايات التي صوتت لصالح «الديمقراطيين» عام ٢٠٠٤.

واذا احتفظ اوباما بالولايات التي فاز بها الديمقراطي جون كيري عام ٢٠٠٤، واستعاد السيطرة على ولايتي ايوا ونيو مكسيكو، اللتين يحقق بهما تقدما مريحا في استطلاعات الرأي، فلن ينقصه في هذه الحال إلا ستة أصوات في المجمع الانتخابي.

وراى مستشارون لاوباما أن المخاوف الاقتصادية المتزايدة للناخبين، وحضور الأزمة المالية العالمية كهم اول لدى الناخب الاميركي، ساهمت بتعزيز فرص اوباما في الفوز، حيث تظهر استطلاعات الرأي ان الاميركيين يميلون لطروحات اوباما في شان الازمة الاقتصادية والقضايا التي طرحتها على بساط النقاش والبحث، وخصوصا لدى الطبقة العاملة.

اما الخلافات بين اوباما وماكين بشان الحرب في العراق والقضايا العسكرية فيرى محللون انها تعود إلى الفرق في الاسلوب والمزاج اكثر مما تعبر عن خلافات جوهرية، فالمرشحان يدعمان توسيع قدرات القوات المسلحة وإرسال قوات اضافية إلى افغانستان، ويريدان امتلاك القدرات الضرورية لمواجهة اتساع نفوذ الصين او بروز دور روسيا مجددا على الساحة الدولية.

ولا يستبعد اوباما الذي ليس لديه اي خبرة عسكرية اللجوء الى القوة، لكنه يشدد على اهمية الدبلوماسية والتنمية الاقتصادية في الدول التي هي محل نزاع، مع استثناء واحد يتعلق بدعوته إلى القبض على زعيم «القاعدة» اسامة بن لادن، كما ابدى استعداده ايضا لتنفيذ ضربات عسكرية محددة لأهداف في باكستان ضد «إرهابيين»، سواء وافقت إسلام اباد ام لم توافق. وهو ما انتقده عليه ماكين، الذي قال إن ذلك لا يساعد ابدا، لانه يهدد دولة حليفة للولايات المتحدة. كما اتهم ماكين اوباما بانه يريد الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع ايران من دون شروط رغم ما وصفه بـ «أنشطتها النووية المشبوهة». لكن اوباما قال انه يؤيد دبلوماسية صارمة ومباشرة مع طهران، داعيا إلى تشديد العقوبات ضدها، تماما كموقف إدارة بوش.

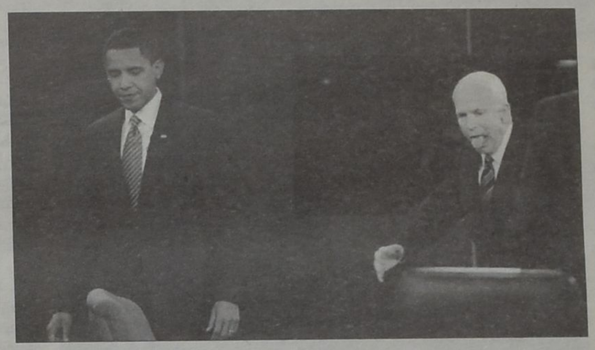

دعم باول

إلى ذلك، راى مراقبون ان الدعم الذي أعلنه وزير الخارجية السابق كولن باول للمرشح اوباما، يشير إلى وجود ازمة داخل الحزب الجمهوري، إذ ان المعتدلين داخل الحزب، من أمثال باول وداخل المحاربين القدامى في الجيش الاميركي، يتحفظون على اتجاه حملة ماكين، التي نحت مؤخرا للهجوم الشخصي على المرشح الديمقراطي، وكانت صدرت بيانات من قبل شخصيات جمهورية وديمقراطية طالبت ماكين بالتخلي عن التهجم الشخصي، وكان اخرها تشبيهه لاوباما بـ «الاشتراكي».

واضاف المراقبون ان دعم باول والمعتدلين الجمهوريين لاوباما سيعطيه مصداقية في السياسة الخارجية والامن القومي، ويبرهن انه قادر على التواصل مع قيادات على الضفة الاخرى في المسرح السياسي.

وفي وقت بدا ماكين يتحدث فيه عن احتمال هزيمته، والتكيف معها، فان اوباما، بالمقابل، حذر انصاره من الإفراط في الثقة، على رغم استمرار تقدمه في كل الاستطلاعات. وجمع حملته لمبلغ قياسي من التبرعات لشهر ايلول (سبتمبر) الماضي، بلغ ١٥٠ مليون دولار (مقابل ٦٥ مليونا فقط في اب / اغسطس). بينما يكتفي ماكين بصرف ٨٥ مليونا من الميزانية الفيدرالية طوال حملته الانتخابية.

وذكر اوباما بانه كان متقدما في استطلاعات الرأي في بعض الولايات، اثناء المنافسة بينه وبين هيلاري كلينتون في الانتخابات التمهيدية، ومع ذلك انتهى به الامر خاسرا فيها.

ويخشى خبراء ومحللون من أن لا تعكس استطلاعات الرأي حقيقة موقف الناخب الاميركي فعلا، خصوصا ان التصويت لصالح اوباما سيعني انه سيصبح اول رئيس اسود في تاريخ الولايات المتحدة، والسؤال المطروح حاليا هو، هل يقول الناس الحقيقة عندما يؤكدون انهم سيصوتون لاوباما ام ان مفاجاة كبيرة ستحدث في الاقتراع.

عامل برادلي

وهذه المخاوف لا تاتي من فراغ اذ سبق ان شهدت الولايات المتحدة تجربة مماثلة عندما ترشح توم برادلي، وهو سياسي اميركي من اصول إفريقية، لمنصب حاكم كاليفورنيا عام ١٩٨٢، بعد ان قضى سنوات طويلة كعمدة لوس انجلس، وكانت استطلاعات الرأي تعطيه تقدما واضحا على منافسه الابيض لدرجة ان بعض وسائل الاعلام اكدت انه الفائز في الانتخابات، ولكن المفاجاة حدثت حين مني بخسارة لم يكن يتوقعها احد.

واشار الخبراء والمحللون إلى مخاوف من ان يعيد التاريخ نفسه بعد اكثر من ربع قرن، وان يتحول «عامل برادلي» إلى «عامل اوباما».

واظهرت دراسة حديثة أجرتها جامعة واشنطن أن «عامل اوباما» كان موجودا بالفعل في ثلاث ولايات خلال المنافسة التي خاضها اوباما وهيلاري كلينتون على الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لخوض الانتخابات الرئاسية، وكشفت الدراسة أن اوباما خسر امام كلينتون في كاليفورنيا ونيوها مشيرورود ايلاند على الرغم من ان استطلاعات الرأي تكهنت بعكس ذلك.

الناخب الاسود

إلى ذلك، ودءا للمفاجاة المحتملة، تعمل مجموعات من الناشطين والمتطوعين، من انصار اوباما ومنذ اشهر على دفع الاميركيين السود إلى تسجيل اسمائهم على اللوائح الانتخابية، ويتوقع ان تصل التعبئة في صفوفهم إلى مستوى قياسي من اجل التصويت لاوباما في انتخابات الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وقد تكون اصواتهم حاسمة في بعض الولايات التي تشهد منافسة محتدمة، في حين ان هذه الشريحة من الاميركيين لم يكن لها سابقا تاثير كبير على مسار الانتخابات الرئاسية، ولو انها مؤيدة في العادة للحزب الديمقراطي، فوجود اعداد كبيرة من الاميركيين السود في ولايات متارجحة مثل فرجينيا وفلوريدا واوهايو وكارولينا الشمالية وميسوري، قد يحدث تبدلا في المشهد الانتخابي الاميركي، مع اكتساب هذه الفئة من الناخبين وزنا غير مسبوق في هذه الانتخابات.

واشار خبراء إلى ان ٥٦٪ فقط من الاميركيين السود في سن التصويت ادلوا باصواتهم في الانتخابات الرئاسية السابقة، وكانت مشاركة السود في ولايات اساسية، اضعف بكثير من مشاركة البيض ■

هيلاري برفقة أوباما في فلوريدا

■ عادت البوصلة الانتخابية مجددا إلى ولاية فلوريدا التي سلبت الديمقراطيين الرئاسة الاميركية في العام ٢٠٠٠، إذ جمعت (١٠/٢٠) مرشحهم باراك أوباما ومنافسته السابقة هيلاري كلينتون في محاولة لضمان أصوات «ولاية الشمس» لمصلحة الديموقراطيين في الانتخابات المرتقبة.

وفي اول مهرجان انتخابي مشترك لهما منذ تبني كلينتون ترشيح منافسها في حزيران (يونيو) الماضي، جمعت مدينة تامبا القطبين الديموقراطيين. فيما سجلت الاستطلاعات تقدما طفيفا لاوباما في الولاية بفارق ٣,٢ ٪ عن منافسه الجمهوري جون ماكين.

ويعكس الفارق الضئيل الصعوبات أمام الحملة الديموقراطية في اختراق كتل انتخابية حاسمة في فلوريدا، مثل الاميركيين - الكوبيين والمتقاعدين الكبار في السن، وقدامى المحاربين الذين يحبذون ماكين بسبب تاريخه في حرب فيتنام، فيما يحبذ «الكوبيون» تشدد الجمهوريين حيال النظام في هافانا، وابقاء الحصار الاقتصادي الأميركي على الجزيرة.

اما كلينتون التي فازت في الولاية خلال الانتخابات التمهيدية بفارق ناهز ٢٠ ٪، فستساعد اوباما في جذب أصوات اليهود الأميركيين والكبار في السن الذين يتوقون إلى سياسات بيل كلينتون خلال التسعينات والبحبوحة الاقتصادية التي عرفتها الولاية.

وانضم إلى المهرجان الانتخابي حاكم ولاية نيو مكسيكو بيل ريتشاردسون، المتحدر من أصول لاتينية والبليغ في اللغة الاسبانية.

لكن مشهد الوحدة الذي طبع المهرجان، نفسه الخلاف بين ريتشاردسون وبيل كلينتون، والقطاع الاتصالات بينهما منذ تبني الاول ترشيح اوباما في الانتخابات التمهيدية، بعدما شغل منصب سفير أميركا لدى الامم المتحدة ومناصب أخرى خلال ولايتي الرئيس الديموقراطي السابق.

وتحاول شخصيات مرموقة في الحزب التوسط بينهما، لان القطيعة قد تتحول إلى عائق امام تولي ريتشاردسون وزارة الخارجية في حال فوز اوباما.

وحاول الثلاثي الديموقراطي تناسي الخلافات، والتركيز على السياسات الاقتصادية للديموقراطيين، في الولاية التي تضررت بالازمة، وقد يعني الفوز فيها مؤشرا لاقترابهم من البيت الأبيض، كونها تضم ٢٧ كلية (هيئة) انتخابية، وهي الولاية الاصعب على الديموقراطيين في الجهة الشرقية إلى جانب كارولينا الشمالية.

وسجلت الاستطلاعات الاخيرة تقدما لاوباما في ولايات لم يحصدها الديموقراطيون منذ عقود، مثل نورث داكوتا (ولاية ريفية) ونيراسكا وساوث كارولينا، كما بدأ المرشح الديموقراطي يقترب من ماكين في عقر داره في اريزونا، حيث الفارق بينهما سبع نقاط بحسب آخر استطلاع للراي. والمفارقة، ان الاستطلاعات أعطت تقدما لاوباما في صفوف زوجات الجنود الاميركيين، نظرا إلى ما جلبته الحرب على العراق من أعباء اقتصادية على عائلاتهم. كما يتقدم اوباما بفارق يزيد على عشر نقاط في أوساط النساء عموما، وهن الكتلة الانتخابية الاكبر في المجتمع الأميركي (٦٠ ٪ من الناخبين) ■

باول يدعو للتصويت لاوباما

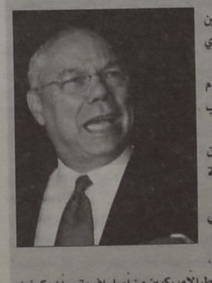

■ تلقى مرشح الحزب «الجمهوري» للانتخابات الرئاسية جون ماكين «صفعة سياسية» قوية، بإعلان وزير الخارجية الأميركي الجمهوري السابق كولن باول دعمه لباراك أوباما في السباق إلى البيت الأبيض.

واعرب باول، رئيس هيئة الاركان السابق، عن ارتياحه من قيام ماكين والمرشحة لمنصب نائب الرئيس سارة بايلن بتحويل الحزب الجمهوري إلى اليمين.

وقال باول في برنامج بثه تلفزيون «إن بي سي» (١٠/١٩)، إن أوباما «طابق المعايير لقيادة البلاد، لقدرته على الالهام بسبب الطبيعة الشمولية لحملته ولانه يحاول الوصول إلى كل الاميركيين».

واضاف «اعتقد انه سيكون رئيسا يحول مسار البلاد. ولهذا فانني ساصوت للسيناتور اوباما».

واضاف باول، وهو أول أميركي من أصل إفريقي يتولى رئاسة الأركان، انه إذا فاز اوباما في «الانتخابات المزمعة»، وعلى كل الاميركيين، وليس فقط الاميركيين من أصل إفريقي، أن يكونوا فخورين■

خبر

كذب الحرب وكذب السلام

مما هو مفروغ منه، ولا حاجة للإفاضة كثيرا به اننا كعرب، ومنذ بدايات استقلالنا المعاصر وجدنا انفسنا في حرب مع قوى استعمارية أقوى وكان ذلك سببا أساسيا في هزائمنا المتلاحقة، بيد أن السبب الأساسي الاخر، للهزائم المتلاحقة، وغير المبررة احيانا يكمن في قادتنا ومسؤولينا الذين لم يتقنوا في حياتهم فنا كما أتقنوا الكذب القادر ببراعة سحرية على تزيين الهزائم حتى تنمحي التخوم بينها وبين الانتصارات!

فمنذ عام ١٩٤٨ وبينما كانت قرى ومدن لبنان وسوريا والضفة الغربية تستقبل عشرات الالوف من المشردين والمنكوبين من ابناء فلسطين كان ثمة من يتحدث من على المنابر عن انتصارات خلبية على فلول الصهاينة في تل ابيب وغيرها. وعام ١٩٦٧ عندما كانت إسرائيل تبتلع مساحات من الاراضي العربية تبلغ أضعاف مساحة فلسطين، ظل من يتحدث، حتى اللحظة الاخيرة، وربما إلى ما بعد اللحظة الإخيرة عن انتصارات وهمية، او عن فشل ذريع لإهداف العدوان الصهيوني، الذي شن لإسقاط الانظمة التقدمية العربية، فكان ان صمدت ولم تسقط!

إذا، وفي الحقب التي ما كان الحديث يجري فيها عن إسرائيل إلا بلغة الحرب كنا دوما بإزاء انتصارات وهمية تغلف الواقع المخزي والمهزوم. وعندما تبدلت اللهجة في التعامل مع إسرائيل في العقود الماضية، وصار الحديث لا يجري إلا عن السلام، والمبادرات السلمية من هنا وهناك، عشنا أيضا في كذب لا يعرف الحدود، ولا حتى الخجل في ازدرائه لعقل المواطن العربي، الذي يرغب، ولا شك، بالسلام، ولكن ليس اي سلام، وليس باي ثمن!

فها هم بعض العرب متشائمون من أن ولاية بوش قد تنتهي دون أن يتم إحراز السلام المنشود بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والوحيد غير المتشائم في هذه اللعبة - الخدعة هو بوش نفسه الذي لم يكن طيلة مدة حكمه البالغة ثماني سنوات جادا، ولو لثانية في عملية السلام. لقد تورط اصلا في قضية الشرق الاوسط كرمى لعيون إسرائيل وبعض الانظمة العربية للخلاص من قيادة عرفات لانها وصلت إلى نقطة ما عاد عكنا بعدها التنازل عن اي شيء، ثم صار الهدف بعد ذلك تطبيع النفوس والعقول لقبول الواقع على الأرض كما هو، فلا إزالة للاستيطان، ولا عودة للاجئين، ولا رجوع إلى خط الرابع من حزيران، ولا إغراء مطروح لأي عربي، إلا إغراء الجلوس على طاولة المفاوضات إلى جانب حسناء تدعى تسيبي ليفني، فهل هذا كاف لعقد سلام مع إسرائيل؟

بالنسبة لبوش نعم هو كاف واكثر من كاف، أليس البديل عن ذلك هو ان تقوم الطائرات الإسرائيلية ذات فجر بمحونا جميعا عن الخارطة، كما يجري التلويح في كثير من الإحيان. محونا نحن وجارتنا البعيدة «إيران»، وها ان الأزمة المالية قد قدمت لبوش فرصة ذهبية كي يخرج منها - اي من استحقاق السلام في الشرق الأوسط - كما تخرج الشعرة من العجين. وقدمت ايضا فرصة ذهبية لحباب قلبه من الزعماء العرب الذين كانوا لولا الأزمة المالية سينتقدون تقصير ولايته، ولكنهم الان يشفقون عليه، وها أن ايديهم ستمتد عما قريب إلى محافظهم لينقذوا ذلك العملاق المتهالك. اما اين أصبح السلام فما ثمة إلا الكذب! ■

أحمد سعيد نجم

هوليوود.. على من تطلق الرصاص ؟

بقلم د. أحمد الخميسي

■ أطلقت السينما الأميركية من رصاص افلامها ما يفوق كل كميات الرصاص التي علا دخانها في الحربين العالميتين، واردت عددا لا يحصى من الممثلين والكومبارس وذلك عبر رحلة بدات عام ١٨٩٥ حين جري اول عرض لصور متحركة على الشاشة إيذانا بميلاد فن السينما، او « الفن السابع »، وبعد ذلك باعوام وضع جريفث الشكل العام السينمائي الذي نعرفه الان. وفي ١٩٢٦ استخدمت المؤثرات الصوتية والموسيقي بنجاح في فيلم « مغني الجاز»، وعام ١٩٣٢ ظهر الفيلم الملون واصبحت هوليود المركز الأول لصناعة السينما في العالم بلا منازع.

وعلى مدى نحو مئة عام انقضت الأفلام الأميركية على تاريخ الشعوب الاخرى الحقيقي واعادت تصويره من وجهة نظرها: فشعوب افريقيا كتل سوداء همجية تتدلى من انوفها حلي غريبة ترقص حول قدور النار في الغابات وتلتهم لحوم البشر، اما الشعوب الصفراء كالفيتناميين فلا هم لها سوى تعذيب الاميركيين المتحضرين في اكواخ من بوص، اما العرب فهم شعب لا يعرف سوى الاغتيالات وتفجير الطائرات وتقويض دعائم الامن الاوروبي، اما الهنود الحمر اصحاب البلاد الاصليين فانهم محترفي سلخ فروات رؤوس الاخرين ومعتدين برابرة، وبذلك كان الوعي بحقيقة تاريخ الشعوب الاخرى وحضاراتها وثقافتها اول ضحايا رصاص هوليود، الاكثر من ذلك ان هوليود لم تشوه تاريخ الثقافات الاخرى فحسب، بل انقضت بلا رحمة على الشعب الاميركي ذاته، الذي لم يعد العالم يتخيله إلا بصفته شعبا لاهم له سوى إطلاق الرصاص لاوهي الاسباب داخل الحانات، وإشعال نار المشاحنات والملاكمات في الشوارع، واغتصاب النساء، والسطو على البنوك، وتحطيم كل ما تقع عليه اليدان لحظة الانفعال من كؤوس وموائد وكانها صنعت بالمجان، واللهاث المحموم وراء الجرائم السادية. هكذا قدمت هوليود الشعب الاميركي للعالم، ومسخت بنفس الدرجة التي شوهت بها الشعوب الاخرى وجود الشعب الاميركي في وعي العالم بحيث اصبح من الصعوبة بمكان تخيل صورة المواطن البسيط في تلك البلاد او مشكلاته او احلامه، واستخدمت هوليود في ذلك كل قوة الفن السينمائي المركب الذي اخذ من الرواية الادبية عنصر الحكاية، ومن المسرح فن الحوار وتوزيع المجموعات البشرية، ومن الموسيقى التصوير النغمي للحالات والبيئة، ثم استفاد من الفن التشكيلي والرسم في تحديد ابعاد الصورة، فغدا الفن السينمائي عن حق « اخطر الفنون تاثيرا » خاصة انه يعفى المتلقي من اية شروط ثقافية كالالمام باللغة او غير ذلك. وبالرغم من ان هوليود صنعت تاريخا سينمائيا مزورا للعالم وللشعب الاميركي نفسه، فان ثمة عددا قليلا من الافلام يظهر بين الحين والاخر وإليه يرجع الفضل في الوعي بصورة الإنسان الأميركي الحقيقي، من هذه الأفلام فيلم «غرفة مارفن» وهو فيلم قديم شاهدته مؤخرا، قامت ببطولته النجمة اللامعة الرقيقة ميريل ستريب، ووضع السيناريو له الكاتب سكوت ماك فيرسون عن إحدى مسرحياته. والفيلم قصيدة مرثية عن العلاقات الأسرية المفككة والوحدة والحاجة إلى الحب والحنان ووهن الشيخوخة في غرفة الجد مارفن. انها غرفة لا ينهمر فيها لا رصاص ولا يقتل فيها أحد، ولا تخفى فيها أوراق نقدية، ولا تنمرى فيها إمراة، ولا ترتكب فيها جريمة يحتاج كشفها إلى مخبر ذكي، إنها مجرد غرفة صغيرة للامل في أن تصبح العلاقات الإنسانية دافئة وصادقة لا اكثر، غرفة تثبت من جديد أن حياة الناس وهمومهم هي موضوع كل فن عظيم ■

وجوه درامية في دائرة الخطر

بثينة رشيد

■ الدراما التلفزيونية العربية نجحت بتشكيل ما يعرف بنجوم الدراما ولكنه نجاح يحتاج إلى حدس يصيب ولا يتعثر.

فاعتماد العمل على نجوم معينين كوسيلة ضرورية لإنجاحه أصبحت طريقة تبعث على الضجر، خصوصا عندما يقوم العمل ومن الاساس على النجم، فالدراما المصرية مثلا استطيعت العديد من نجوم السينما إلى التلفزيون ظنا منها ان هذا الامر سيكون لمصلحة العمل وغاب عن بالها بأن للشاشة الكبيرة خصوصية يخطئ من يقذف بها إلى الشاشة الصغيرة فالمشاهد في منزله يرغب في رؤية من يشبهه اكثر من حاجته لمشاهدة ابطال خارقين، وإن نجحت بعض مسلسلات النجوم في بدايتها فذلك لان الرغبة كانت كبيرة في مشاهدة النجوم الكبار يوميا. ولكن، وبعد ان اشبع المشاهد رغبته مل وبات يطلب وجوه جديدة، واعمال ذات نوعية مختلفة بمعالجة منطقية و حرفية عالية، فجمهور المشاهدين يتطور وتنمو مخيلته و الاعمال التي يشاهدها اصبحت سببا في تحسين ذائقته الفنية والفكرية وبالتالي يصبح الظن بان وجود نجما في مسلسل يحميه من الفشل اضغاث اوهام، كما ان حمل نصوص جريئة تعالج قضايا حياتية بسقوف عالية بات لا يثير الرضا بقدر ما يثير الالتباس وطرح اسئلة بمستويات متعددة اهمها، هل هي سياسة التنفيس ام هي سياسة نجم المؤلف الذي يرغب الصعود على حساب هموم مواطن سيواجهه بسؤاله المرير ماذا بعد ؟

تصبح النجومية لعنة تلحق بأي عمل إذا حلقت بعيدا واعتمدت على قدرات خارقة لإبراز مواهب النجم الذي لا يعرف المساومة او المهادنة وما المشاكل التي تعترض طريقه إلا وسائل مؤقتة لخدمة الاضواء الموجهة إليه، هذا الامر لمسناه في مسلسلات قامت على بطولته فنانات قديرات كبيرفت أمين في «كلمة حق» وإلهام شاهين في «قصة الأمس» و الفنانة يسرا في «في إيد أمينة» فنانات لسن بحاجة لشهادة تقدير بقدر ما هن بحاجة لشهادة العرفان بالجميل.

لكن، السؤال الذي يطرح نفسه ما هو سر القلق الدائم الذي يعيشه النجم العربي ليصبح مجرد التفكير بالنزول درجة مشكلة؟ لماذا تلحق النجوم مشاعر الخوف والرهبة من التقدم بالعمر والوصول إلى عتبات النسيان ؟ هل هو هوس النجومية والشهرة أم هي سوق الانتاج التي لا تراعي المواهب بقدر ما تركز على الوجوه الجميلة و عروض البهرجة؟ام ان تجارب الاخرين المرة تصرخ كل يوم في مخيلتهم فتجعل دواعي التوتر مباحة، الم تفارق الفنانة العظيمة ليلى مراد عالم الفن وحيدة بعيدة وفقيرة، الم تمت سندريلا الشاشة قهرا وألما قبل ان تموت قتلا او انتحارا؟ إن تجارب هؤلاء قد يجعل انتهاز فرص الجمال والشباب كما ويجعل جهد البعض على حجز دور لاولادهم في علم الفن والشهرة مبررا، ولكن ان يتشارك في عملية الانتهاز هذه اطقم عمل كاملة وعلى حساب الممثلين الاخرين او على حساب العمل ذاته، فهذا لدليل قاطع على فقدان الثقة بالموجود !!

تعود النجومية نعمة إذا عاشت عوالم الفن الصريحة واستلهمت مناخاتها من الواقع الحي ومن شخصياته فتتلبسهم بعد ان تشتعل بحرقة العيون وبلاغة الروح ثم تصعد بسلم التواضع لتصل بعد ذلك إلى القلوب.

إن إعادة الاعتبار للنجم الإنسان ضرورية، كما ان إعادة الاعتبار للفن كفن وحياة اكثر من ضرورية، فالفن يقدم إلى جانب جملة الرؤى و القيم الجمالية معاني إنسانية لا تتناقل في حضرتها الوجوه او تبهت في زواياها الاضواء ■

Digitized by Birzeit University Library

ذكرى أيام سبقت الاجتياح وأخرى تلته

أحمد سعيد نجم

■ منذ مدة وأنا منهمك في كتابة تأريخ للصحافة الفلسطينية المعاصرة... وكان لي عام ١٩٨٢ إسهام متواضع في جريدة «صدى المعركة»، وهي يومية إصدارها الإعلام الفلسطيني الموحد في دمشق طيلة أيام الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وفجأة هجمت علي ذكرى الأيام القليلة التي سبقت الاجتياح والأيام التي تلته. وقبل بضعة اعداد نشرت منها في «الحرية» مقطعا عن الفنان الفلسطيني الكبير مصطفى الحلاج وعن الآفاق الرحبة التي كانت تؤمنها لنا روحه، وكان يؤمنها لنا بيته في بيروت، الذي كان على الدوام ملاذا لكل من تقطعت به السبل. وما كتبته أيضا:

كانت أول تجربة دسمة لي في مجال الإعلام الفلسطيني عندما عملت في السكرتارية الصحفية التي شكلت لتعمل في قلب دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة التي انعقدت في دمشق في الفترة من ١١ إلى ١٩ نيسان ١٩٨١، ومنذ جلسة الافتتاح شعرت بأن موقفي التاريخي بالابتعاد ما أمكن عن القادة والمسؤولين كان مبالغا به، وجصدت نتائجه غربة مريرة فعلى الكاتب كما تبين لي أن يكون مزيجا من مسيح وقيصر، وعليه في تظاهرة كهذه أن لا يعدم مسؤولا يقف معه بضع دقائق. ولم يكن قد مضى على اشتغالي في الإعلام الموحد سوى شهرين أو ثلاثة. وكنت معظم الوقت مع الصحفيين الأجانب أشرح لهم ما يدور في أروقة المجلس، وأترجم، أحيانا، بينهم وبين بعض القياديين الفلسطينيين، وكانوا جميعهم هناك من الأخ ياسر عرفات، إلى وليد السرطاوي الذي اغتيل بعد وقت وجيز من انفضاض اعمال المجلس بتهمة العمالة لإسرائيل.

وكنت وأنا أحوص هنا وهناك بعترييني الزهو لأني في قلب الحدث الفلسطيني، وأني لو لم أتخذ قراري الجريء، بالاستقالة من مهنة التعليم قبل شهور لكنت الآن، وكل هذه المعمعة من حولي أجلس في أحد الصفوف أقارع الطلاب، وأتصارع مع المدراء والمفتشين.

وكنت في اللحظات التي نستطيع فيها أن نترك جلسات المجلس لنقضي بضع ساعات في بيوتنا أحاول أن أشرح لكل من في البيت كيف أن الأمور الآن هي غير شكل. يكفي أنني أحيانا أقف فلا تفصلني إلا سنتيمترات عن القائد الفلاني أو الزعيم العلاني. نعم، كنت أقول ذلك بيد أنني كنت أواجه على الدوام بالنظرات الحائلة التي ظلت طويلا لا تغتفر لي قراري بترك التعليم. كان نموذج رب الأسرة الفاضل بالنسبة لعائلتي هو موظف الدولة، وظلت الوالدة تردد حتى مانت:

«أي في أحسن من الوظيفة؟ الناس بتقتل حالها تتوظف».

وكانت - أي الوالدة - قد فقدت ابنها الأوسط في حرب تشرين عام ١٩٧٣، وها هي ذي عام ١٩٨١ تنظر بتحسر إلى آخر العنقود وهو يترك وظيفته كمعلم مدرسة ليورد نفسه موارد التهلكة!

وباستثناء هذه التجربة الإعلامية المكتنزة والتي أفادتني كثيرا فقد كنت في باقي الأيام والأسابيع والأشهر كالعشرات وربما المئات غيري من المثقفين الفلسطينيين والعرب من موظفي الإعلام الفلسطيني الموحد، ممن لم يكن مطلوبا منهم إلا أن يحضروا نهاية كل شهر لاستلام المخصص لا بل لقد بلغ من هامشية علاقتي في العمل وبحيطه الجغرافي - أي الفاكهاني - أن أحد أجهزة الأمن الفلسطينية، وربما لعدم مالوفية وجهي لعناصرة احتجزني ذات صباح بينما كنت اهم بارتشاف أول شفة من فنجان القهوة الذي إحضرته لي «أم نبيل» وهي صاحبة مقهى يبعد بمئات الامتار عما يفترض انه مكان عملي، أي مكتب الأخ ماجد أبو شرار.

كنا قد سهرنا قبل ليلة في بيت الحلاج في شارع الحمراء واتفقت مع احدهم على ان التقيه غدا صباحا في مقهى «أم نبيل» قرب الجامعة العربية. وما ان جلست في المقهى انتظر ذلك الصديق، وعندما هممت بارتشاف أول شفة من فنجان قهوة صباحي لي لذلك اليوم حتى اندفع إلى المكان الذي كان معتما بعض الشيء مسلحان وطلبا مني أن انهض معهما. وعندما امتثلت لطلبهما على الفور قال أحدهما:

- لا داعي للعجلة.. أتم فنجان قهوتك!

فأتممته وسرت بينهما إلى بناء قريب من جسر الكولا، عرفت فيما بعد انه يدعى «الامن الموحد». هناك افرغت لهم كل ما في جيوبي من نقود وسجائر وهويتي الشخصية، وهوية اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وهوية اتحاد الكتاب العرب، وبما في جزداني الصغير من أوراق عليها ملاحظات، وأرقام هواتف، وقائمة طلبات كانت زوجتي قد كتبتها على ورقة صغيرة كي اشتريها من شتورا اثناء عودتي، ويتصدرها علبة حليب نيدو كبيرة للصغار، والواح شوكولاته من نوع «مارس» وغير ذلك من اشياء هي بمعظمها حصة الأطفال عند عودتي من بيروت. وكانت قائمة الشراء تلك تتضمن بندا غير مكتوب يقضي بان اشتري للصديق احمد السراوي ليتر ويسكي غير مغشوش من نوع وايت هورس.

وكنت وأنا اخرج كل ما ذكرت في جيوبي غرضا غرضا، كما يفعل السحرة، قد رجوت الذين يحتجزونني ان يتصلوا بالاخ ماجد ابو شرار ويخبروه انني عندهم. وبعد دقائق دخل شاب لطيف المحيا إلى الغرفة التي كنت فيها. مد يده نحوي معتذرا، ثم رفع سماعة هاتف كانت موجودة على طاولة مجاورة وقال:

- خذ... أحكي مع الأخ ماجد

وجاءني صوته:

- أبو احمد.. شو ساووا معك هدول؟

فقلت له:

- بسيطة.. بسيطة..

فاردف ضاحكا كعادته دوما:

- قلت لهم اتركوه قبل ان يصل الخبر إلى «أبو توفيق» فيعمل إلنا عزارة!

لم يكن «ابو توفيق» الذي ذكره الأخ ماجد أبو شرار غير الشاعر الفلسطيني الكبير معين بسيسو الذي بالإضافة إلى كونه شاعرا كبيرا كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، ومستشارا للاخ ياسر عرفات للشؤون الثقافية. لا بل إن الاخ ياسر عرفات لم يكن يحفظ من الشعر العربي قديمه وحديثه إلا ابيات معين بسيسو:

انا إن سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في السلاح.

واحمل سلاحي لا يخفك دمي يسيل من الجراح...الخ

وعرفت لاحقا عندما صدر كتاب «فلسطيني بلا هوية» أن الأخ أبو أياد ولدى محاولته للانتساب إلى دار العلوم في القاهرة «وهي ضرب من دار المعلمين العليا» كان قد استنجد باشعار معين بسيسو إياها ليثبت جدارته كمشرد ومنكوب للانتساب إلى تلك الدار التي ستؤمن لقمة العيش له ولعائلته!

أما انا ورغم أنني وقبل أن أعمل في الاعلام الفلسطيني الموحد كنت قد نشرت عشرات المقالات في الصحف السورية، وكنت ايضا قد نشرت مجموعتي القصصية الاولى، واصبحت عضوا في اتحاد الكتاب العرب في سورية، إلا أنني رغم ذلك كله لم أكن معروفا على نطاق واسع في اوساط الإعلاميين الفلسطينيين في بيروت، لذا فقد اخذت معي كي اشتغل واسطة من العيار الثقيل: عبد الرحمن عوض الله ومعين بسيسو. وكان على ان يذهب معنا - ايضا - الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش إلا انه اعتذر قائلا ان «ابو توفيق» يكفني وبيوفي. لقد طلبا، «ابو حيدر» و«ابو توفيق» من الاخ ماجد ابو شرار ان يشغل «رفيقنا احمد» في الإعلام. هكذا قدماني له رغم انني كنت في ذلك الوقت اقف من الناحية التنظيمية في المنطقة الرمادية، وفي قلب ضباب لا يُستبان من خلاله إن كنت ما ازال عضوا في الحزب الشيوعي ام لا!

واذكر انني سألت الأخ ماجد أبو شرار وهو يكتب قرار تعييني على ملاك مكتبه عن العمل المطلوب مني فقال مبتسما كعادته:

- ولا شي... تعال آخر كل شهر خذ راتبك وارجع إلى الشام؟.

وابتسمنا لهذا العمل الذي بدا منذ لحظاته الأولى نوعا من العلاقات العامة التي تحرص عليها «فتح». ابتسمنا: ماجد ابو شرار وعبد الرحمن عوض الله، ومعين بسيسو وانا ثم ارردف الاخ ماجد بضحكته التي لم تفارق وجهه منذ ان دخلنا غرفته قبل نحو من ساعة:

- على العموم... عنّا مكتب إعلام في الشام.. مر عليهم وشوف إذا بدهم شي.

كان للإعلام الفلسطيني الموحد في دمشق آنذاك مكتبان. أحدهما قرب وزارة المالية يصدر نشرة وفا الإخبارية، ويشرف عليه الاخ خليل الزين، الذي اغتيل منذ سنوات في غزة في ظروف غامضة. اما المكتب الاخر وكان في قبو تحت المطعم السياحي، قريب من المركز الثقافي السوفيتي، الروسي لاحقا، وفيه مسؤول الإعلام في دمشق الاخ إسماعيل ابو شمّالة.

كان «إسماعيل ابو شمّالة» او الاخ ابو نضال، كما كنا نناديه ودودا جدا. وعلى قدر كبير من الحياء والدماثة، والمهابة أيضا. ونادرا ما سمعناه يرفع صوته في وجه احد. إن اراد شيئا فإنه لا ينفك يطلبه، ولكنه يطلبه برفق ودوغما استعجال. واذكر انه طلب مني في الأشهر القليلة التي سبقت الاجتياح أن نفكر معاً في خطة يخرج فيها نشرة وفا باللغة الإنجليزية. وبما انني كنت اعرف اكثر منه الصعوبات التي تصاحب إصدار تلك لنشرة وافتقار مكتب دمشق إلى الكادر القادر على إنجاز تلك المهمة فقد كنت كلما سالني ابن صارت نشرة وفا الإنجليزية اجيبه ولا اجيبه!.

وكان العمل في المكتب الرئيسي، حيث يداوم أبو نضال، ممتعا. وكانت الصبايا في الارشيف مثال الاخوات الودودات، وبالاخص «ام حسام» وهي اخت «سورية» من مصياف هجرت اهلها وبلدتها لتتزوج مقاتلا من فتح. وكان العمل في ذلك المكتب ممتعا، ايضا، بوجود الرفاق العراقيين الذين ما ان ينتصف النهار حتى يمتلئ المكتب بهم، واذكر منهم: عامر بدر حسون، ومهدي محمد علي، واذكر بالاخص الشاعر وليد علي، الذي هاجر فيما بعد إلى إحدى الدول الاسكندينافية ، ولا أعرف الآن ماذا حل به. كان وليد نبطا من زوربا عراقي، فلا امرأة قبيحة في عرفه. بل لقد أوشك في تسكعاتنا المشتركة في شوارع دمشق، ان يغريني بالنساء الأقل جمالا، واعتقدت أولا أنه يواسيهن، بيد انه كان يرى، بجد، انهن الأمتع، ليس فقط لانهن الأسهل، بل لانك معهن انت امام خيارات اوسع! ومع وليد علي انت مع مسيح حقيقي، يعيش مع الخطاة، والمنبوذين، وكل ذي حاجة.

على أنه وإن كان من الحب ما قتل - كما يقولون - فإن الامر القاتل والباعث على الضجر في المكتب الرئيسي للإعلام، حيث يداوم الاخ ابو نضال، هو كاسات الشاي التي يقدمها «ابو العبد» ذلك السيّئي بشاربيه المعقوفين، وقيافته الفلسطينية التي تذكر بمجاهدي الـ ٣٦. حتى لكان خطواته من وإلى المطبخ اشبه بمشي عسكري. لم يكن تقديم الشاي بالنسبة لـ «ابو العبد» مهنة فحسب، بل متعة لا تعدلها متعة. فالرهة بين شاي وشاي لا تتعدى في كثير من الاحيان دقائق معدودات. وكان ينتهز مجيء ضيف جديد إلى المكتب، وما كان إكثرهم، فيهجم بصينيته المترعة بكاسات ملأى بشاي اذهب الغلي المتواصل اي نكهة فيه واحاله إلى ما يشبه مغلي الفحم! فلا يترك لك مجالا للاعتذار، او التذرع بانك لم تنه بعد الكاسة التي صَنَفك إياها قبل دقائق. إذ، وقبل ان تفوه باي اعتراض يضع امامك كاسة جديدة. وكان السبيل الوحيد للخلاص من هذا اللطف القاتل، والاخذ شكل شاي متلاحق، هو ان تفر من المكتب وتتنشق نسائم الحرية في شارع ٢٩ ايار.

وفي ٢٩ ايار: هذا الشارع الشاطر دمشق إلى نصفين يتفتح افاق ارحب لمشاريب تنعش الروح والجسد. فإن اردتها مشعشعة وبالغة النقطة التي تسبق حد التجمد فما عليك إلا ان تقطع الشارع. وهناك: في الزاروب المواجه للمكتب تمضي قدما إلى «فريدي» وهو كابو العبد عاشق ولكن لنوع اخر من المشاريب. وفي حانته المكتظة دوما بالرواد عليك، وعلى مشجب هوائي على الرصيف، ان تخلع خصوصيتك، فهي رداء لا حاجة له في حانة فريدي، وتقبل الجلوس إلى طاولة احدهم. أما إن وجدت طاولة فارغة وجلست عليها وحيدا، فمن العبث الظن ان هناءتك ستدوم. إذ في كل لحظة انت عرضة لهجوم قادم جديد، لا تعرفه ولا تملك ان تمنعه من الجلوس إلى طاولتك، أو في فراغ لا يترك بينك وبينه إلا بضعة سنتيمترات. وهنا في هذا الحشد الذي لا تجانس فيه، والذي قد يحسبه اي طارئ على تقاليد دمشق عدوانا على حرياتنا، وحقنا في الجلوس وحيدين وبعيدا عن الاخرين، ها هنا قد تنشأ، بل ونشأت، صداقات من المجهول الرائع المختبئ في الكثيرين، والذي لا ينكشف إلا بعد ان تنقضي بضع زجاجات من البيرة.

اما إذا اثرت ان تمضي إلى حيث دمشق بكامل أبهائها الثقافي فمن هناك إلى اللاتيرنا او «الفانوس» بعد ان تعود فتردي خصوصيتك التي تكون قد نزعتها امام حانة فريدي، وعلقتها على مشجب هوائي في الرصيف. هناك حيث الكل من كبيرهم إلى صغيرهم بكامل جهوزيتهم للنقاش وللاكل وللشرب والسهر حتى اللحظة التي يبدأ فيها العاملون في المقهى بالتثاؤب، وتزبيط الكراسي والطاولات التي شغرت، إيذانا بان يوما قد انتهى، وبانتظار يوم اخر مشرق جديد!.

وان يقضي الإنسان نصف شهره في دمشق، ونصفه الآخر في بيروت لهو، في الواقع، من امتع ما قد يقع في الحياة، التي وصفها شاعر عتيق بانها «لا يدوم على حال لها شان» ■

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الإخراج الفني
زيكـــوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي
للصحافة والنشر
ص. ب: ١٤/٦٠٤٧
بيروت. لبنان
هاتف: ٣٠٥٥٩٦
فاكس: ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
دمشق. سوريا
هاتف: ٦٣١٩٤٥٥-٦٣١٩٤٥٨
فاكس: ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ إيران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص. ب: ١١٤٨٨.
• التوزيع في سوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى اصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

«الشجرة والذكريات»

سلوى شحادة الزجندي

■ الشجرة التي كانت تحتضن بيتنا وتخفي شيطاناتنا الصغيرة، وترافق مسيرة العصافير عندما يلجؤون إليها كلما لاحت في الجو حكايا غيرة الشمس ودهاء القمر، لقد التوى عنقها من تزاحم الأوراق في جسدها الفاتن.

لقد عرفت الكثير من أسرارنا وخبأت في طيات أوراقها عرائس احلامنا التي لم نستطع أن نحققها بالكامل، لقد أغفى البعض منها في ساحات القرية، والبعض تسامر مع ضحكاتنا الخبيثة ولم يبح بكلمة أو بهمسة صغيرة.

بالنسبة لمن أحبتهم و أودعنا لديهم بعض الرغبات الوردية تساقطوا قبل أن يصلوا إلى دروب بلا إعتراف..

الصديق الذي التوت أفكاره وما زال يحلم بوطن يهبه كل ما لديه من حيوية انتهى في منتصف الطريق حيث عوى مثل الذئاب الجريحة.

وهرب النوم من جسده الذي تلقى الكثير من الضربات أثناء الاعتداء على وجوده وشجرتنا تشهد، وهي ما تزال تحتضن كل ما رغبنا أن نحققه سواء في حضور أو في انسلاخ عنها..

لقد لوت عنقه الضربة الأخيرة وتركته بلا جثة وبلا حضور..

أما الفتى صالح الذي كنا نراه وهو يدقق في أصابع والده وهو يثبت الأحجار في الجدار المقابل، فكان يزرع معه بعض احلام في الدراسة وفي مساعدة والده.. كان يحدد بأصابعه الصغيرة يومها بكان الشقوق ويوحي إليه بأن ذلك هو الأكثر دقة يا والدي، وكان الوالد يصغي إليه باهتمام، هذا كثيرا ما جاء يستفئ ظل تلك الشجرة.. كان يستيقظ باكرا مع والده، يجمل بعض أدوات البناء.. مرة لمحته أختي الصغيرة، ورغبت أن تسامره قليلا فلم يتوقف، لكنه كان يومئ لها أن تلك الشجرة هي حبه الأنبل، ولم تدرك أختي وقتها أنها المعنية بذلك الكلام.

كان يستعرض بنظراته بعض تلك الأغصان التي كانت تطاول الشرفة وربما همس لها ببعض ما لديه من رغبات..

في كل صيف تراه مع والده يسبقه أحيانا ويتأخر عنه أحيانا أخرى.. أما في أيام المدرسة فلم تكن تراه إلا لماما.. لقد غرس بين أحجار كل الجدران بعض جهده وطموحاته، كثيرا ما كان يأخذ المشحاف من يد والده ويكمل بعض النواقص التي تبات في صفحة الجدران التي يعمل بها.. كانت والدتي تقول عنه: هكذا الرجال. فمنذ صغره استولى على عقل أفراد أسرتنا بتباهته خاصة وأن مروره اليومي أمام تلك الشجرة يجعل التوقيت ثابتا لا يتغير.. كبرت الشجرة وتفرعت، وكبرنا معها، وما تزال كل الأسرار المودعة لديها مخزونة.. وما زالت تحتضن حكايا أختي الخياطة، وأخي المهندس، وعمتي البيضاء الشعر، وما خفنا عندما تباقطت اوراقها لأنها هي نفسها تودع الأسرار للأغصان المعدة دوما لاحتضان أي شيء لدينا، وعندما جاء عامل تقليم الأشجار المتطاولة خفنا على ضياع أشياء كثيرة من حياتنا لأننا اعتبرناها مفكرتنا الغالية.

وأحسسنا أنها تحتضن الوطن أيضا وحبنا له..

أما أختي التي أحبت الفتى صالح فلم تعد تتذكر منه سوى تلك التحيات الصغيرة التي كان يومئ بها، وأحيانا تبحث بين الأغصان عن صورة فتى كان يساعد والده في بناء جدران وتصحيح مواقع أحجار، وقياس زوايا ربما خدعت نظر والده.. كان كل ذلك مثار إعجاب فتيان كثر في حينا وشجرتنا. وكبر الفتى ولم تعد تراه إلا في ذاكرتها..

وأختي بعد أن سجل الزمن بداية مراهقتها كانت تنتظر وتدقق في سيرورة الأغصان الجديدة، وتسأل بصمت: هل ذهبت بعض أسرار ذلك الفتى عندما قصت بعض الأغصان! وفي أعماقها سؤال يكبر كلما دققت في امتداد تلك الشجرة: أين ذهب ذلك العامل الصغير!! ■

اخبار ثقافية

مهرجان دمشق السينمائي

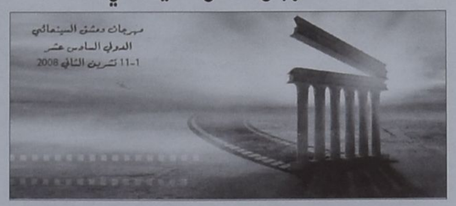

■ يفتتح في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الثاني القادم مهرجان دمشق السينمائي الدولي السادس عشر بمشاركة العديد من الأفلام الروائية، والقصيرة التسجيلية، التي يشترط فيها جميعها أن تكون منتجة حديثا، أي بعد كانون الثاني ٢٠٠٧.

حفل الافتتاح لهذا العام سيكون للفيلم التركي «ثلاثة قرود»، وهو أول عرض عالمي لذلك الفيلم. أما حفل الختام فسيعرض فيه، كما جاء في برنامج المهرجان، الفيلم البرازيلي «فرقة النخبة» الحائز على جائزة الدب الذهبي في مهرجان برلين (٢٠٠٨)، وعرضه في دمشق سيكون أول عرض عربي له.

بقي أن نقول أن ختام المهرجان سيشهد توزيع العديد من الجوائز التي ستذهب إلى أفضل تمثيل وأفضل إخراج وأفضل فيلم عربي....

حقول الغام السياسة

عن دار الفكر بدمشق، وبترجمة من عبد الله حسن صدر كتاب جديد للسياسي الروسي المخضرم يفجيني بريما كوف بعنوان «حقول الغام السياسة» والكتاب الذي يقع في ٥٢٨ صفحة من القطع الكبير، يروي مقاطع هامة من سيرة الذاتية والسياسية، ويكشف خبايا الزوايا عن كثير من أحداث العالم التي كان شاهداً عليها، بل ولعب في بعضها أدواراً مهمة كمسؤول أو كوسيط. ونأمل في اعداد قادمة أن نعرض على نحو أوسع لهذا الكتاب، فنفتح مع القارئ صفحاته لنرى أين هي حقول الغام السياسية، ومن هم ناصبو تلك الحقول.

يوم ترشيحا في حلب

تعقد في حلب في الفترة من ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر إلى الأول من تشرين الثاني / نوفمبر تظاهرة ثقافية وفنية بعنوان «مهرجان إحياء يوم ترشيحا في حلب لعام ٢٠٠٨» وذلك في صالة مديرية الثقافة في السبع بحرات في حلب.

وستتضمن التظاهرة امسيات شعرية وأفلام وثائقية عن ترشيحا، ومعرضا فنيا للفن التشكيلي المقاوم، ولوحات تعبيرية لبعض الفرق الفنية السورية والفلسطينية، كما يستضيف المهرجان عددا من الفنانين العرب، كضيوف، من ابرزهم: دريد لحام، وإيمن رضا، وحاتم علي، وعمر حجو، وغيرهم. والدعوة عامة ■

Digitized by Birzeit University Library

أبعد من اغتيال موسم

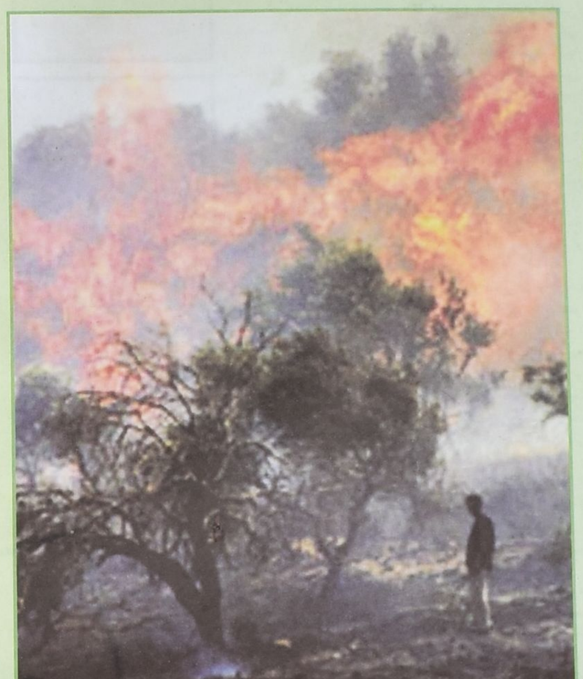

Digitized by Birzeit University Library